جامعة المنيا
كليـة الهندسـة
قسم الهندسة المعمارية

التنميــة المستدامـــة فى إقليــم شمــال الصعيــد

Sustainable Development in North Upper Egypt Region

بحث مقدم من

المهندسة/ رشــا عبد العظيم أحمد محمد
بكالوريوس هندسة معمارية- جامعة المنيا ٢٠٠٧

إلى

كلية الهندسة- جامعة المنيا

كجزء من متطلبات الحصول على
درجة الماجستير فى الهندسة المعمارية

لجنة الإشراف:

أ. م. د./ عنتر عبد العال أبو قرين
الأستاذ المساعد بقسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة – جامعة المنيا

د. م./ أحمد محمد عطية
مدرس بقسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة – جامعة المنيا

٢٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

"قالوا سبحانك لا علم لنا
إلا ما علمتنا إنك أنت
العليم الحكيم"

صدق الله العظيم

سورة البقرة أية ٣٢

شكر وتقدير

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعد.....

فلقد كانت رحلتى مع هذا البحث شيقة شاقة استغرقت منى الجهد، ولكن يمحو شقاء الليالى ويزيل متاعب الأيام اليقين بحسن الجزاء لمن قدم علما نافعا ينير حياة الناس. حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا مات ابن أدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له".

وإنه لمن حسن الوفاء لأهل الفضل أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من قدم لى النصح، أو ساندنى بمعروف، أو أفاض على من وافر علمه لإتمام هذا البحث. وإنى لأخص بالشكر والثناء أساتذى الفاضل الدكتور/ **عنتر عبد العال أبو قرين** على متابعته ونصحه المستمر والذى كان له الاثر الأكبر فى تكوين شخصيتى العلمية، وأيضا إمداده لى بالمعلومات القيمة والمفيدة مما جعلنى أخطو فى هذا العمل خطوات ثابتة، وأصل بهذا البحث إلى ذلك القدر. وأخص بالشكر أيضا أستاذى الفاضل الدكتور/ **أحمد محمد عطية** الذى مد إلى يدا العون، ومنحنى من علمه الجم وتوجيهه العظيم.

وفى الختام، فإننى أود أن أقدم خالص شكرى لمن كانا سبب وجودى، وسر تفوقى ونجاحى إلى والدى البررة، شكرى وتقديرى **لأبى** الذى لم يدخر جهدا فى تعليمى وإسعادى، كذلك **إمى** الحنون الذى باركتنى منذ صغرى بعميق إيمانها، وشرفتنى بجميل صنعها، وأحاطتنى بعنايتها ورعايتها، وعلمتنى منذ طفولتى أن العلم من الإيمان وأنه المصباح المنير الذى يبدد ظلام الجهاله، وعلمتنى أن التفوق العلمى قربة إلى الرحمن، وكانت دعواتها مفاتيح الخير.

ومهما اكتب فلن استطيع أن أرد لها بعض جميلها، فجزاها الله عنا خير الجزاء، وإننى أهدى هذا العمل إليها عساى أن أكون وفيت لها بعض حقها.

م/ رشا عبد العظيم احمد محمد

معيدة بقسم العمارة

المعهد العالى للهندسة والتكنولوجيا بالمنيا

فهـرس المحتويـــات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم.....	س
المشكلة البحثية.....	س
الاهداف.....	ص
المنـهجية.....	ص
الـهيكل.....	ض
الباب الأول: الإطار النظرى للتنمية المستدامة.....	١
١-١ الفصل الأول: المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة	١
١-١-١ مفهوم التنمية والتنمية المستدامة	١
١-١-٢ التطور التاريخى لمفهوم التنمية المستدامة	٣
١-١-٣ تعريف التنمية المستدامة.....	٥
١-١-٤ أبعاد التنمية المستدامة.....	٧
١-١-٤-١ البعد الاقتصادى.....	٧
١-١-٤-٢ البعد البيئى	٨
١-١-٤-٣ البعد الاجتماعى.....	٨
١-١-٤-٤ البعد العمرانى.....	٨
١-١-٥ أهداف التنمية المستدامة	٩
١-١-٦ ركائز التنمية المستدامة	١١
١-١-٧ معوقات التنمية المستدامة	١٣
١-١-٨ متطلبات التنمية المستدامة بالنسبة للدول النامية	١٦
١-٢الفصل الثانى:مؤشرات قياس التنمية المستدامة وفق مقترحات الأمم المتحدة	٢١
١-٢-١ أنواع مؤشرات الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة	٢٢
١-٢-١-١ المؤشرات الرئيسية.....	٢٢

فهـرس المحتويـــــات

الموضوع	رقم الصفحة
١-٢-١-١-١ المؤشرات البيئية الرئيسية.....	٢٢
١-٢-١-١-٢ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.....	٢٤
١-٢-١-١-٣ المؤشرات الاجتماعية الرئيسية.....	٢٧
١-٢-٣ مؤشرات الحد الأدنى	٢٨
خلاصة الباب الأول.....	٣٠
الباب الثانى: تقييم التنمية فى إقليم شمال الصعيد من منظور الإستدامة	٣١
٢-١ الفصل الأول: تعريف بإقليم شمال الصعيد.....	٣١
الاختلالات الإقليمية.....	٣٢
٢-١-١ الملامح الرئيسية للإقليم.....	٣٥
٢-١-١-١ الملامح الطبيعية.....	٣٦
٢-١-١-٢ الملامح السكانية والاجتماعية.....	٣٧
٢-١-١-٣ الملامح الاقتصادية.....	٣٨
٢-١-١-٤ الملامح العمرانية.....	٣٨
٢-١-٢ الموارد الطبيعية والعمرانية بالإقليم.....	٤٠
٢-١-٢-١ المحميات الطبيعية.....	٤٠
٢-١-٢-٢ الموارد المائية.....	٤٢
٢-١-٢-٣ الموارد الزراعية.....	٤٤
٢-١-٢-٤ الموارد الأرضية.....	٤٦
٢-١-٢-٥ الموارد العمرانية (الأنشطة التنموية).....	٤٨
٢-١-٢-٦ الموارد الأثرية والسياحية.....	٥٣
٢-١-٣ البنية الأساسية.....	٥٦
٢-٢ الفصل الثانى: اختيار وتطبيق المؤشرات الملائمة لقياس الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد	٦٠

فهـرس المحتويـــــات

الموضوع	رقم الصفحة
٢-٢-١ المؤشرات المقترحة التى يمكن تطبيقها على إقليم شمال الصعيد.....	٦١
٢-٢-١-١ المؤشرات الاجتماعية.....	٦٣
٢-٢-١-٢ المؤشرات الاقتصادية.....	٦٤
٢-٢-١-٣ المؤشرات البيئية.....	٦٤
٢-٢-١-٤ المؤشرات العمرانية.....	٦٤
٢-٢-٢ منهجية قياس المؤشرات	٦٥
٢-٢-٣ قياس الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد طبقا للمؤشرات المقترحة	٦٦
٢-٢-٤ تحليل القضايا الرئيسسية للاستدامة فى إقليم شمال الصعيد.....	٧٧
٢-٢-٤-١ القضايا البيئية.....	٧٧
٢-٢-٤-٢ القضايا الاجتماعية والاقتصادية	٨٠
٢-٢-٤-٣ القضايا العمرانية.....	٨٣
٢-٢-٥ انعكاس القضايا	٨٦
خلاصة الباب الثانى.....	٩١
الباب الثالث: نماذج من التجارب الناجحة فى حل قضايا الاستدامة	٩٢
٣-١الفصل الاول: تجارب لحل مثل القضايا البيئية فى إقليم شمال الصعيد	٩٢
٣-١-١ تجارب لحل القضايا البيئية.....	٩٢
٣-١-١-١ تجربة الأردن.....	٩٣
٣-١-١-٢ تجربة الزراعة الحافظة.....	٩٩
٣-١-١-٣ تجربة الحزام الأخضر.....	١٠٠
٣-١-١-٤أهم السياسات المتبعة فى التجارب السابقة لحل القضايا البيئية.....	١٠١
٣-١-١-٥ التجربة المصرية فى معالجة القضايا البيئية.....	١٠٢
٣-٢الفصل الثانى: تجارب لحل مثل القضايا الاجتماعية والإقتصادية فى إقليم شمال الصعيد	١١٠
٣-٢-١ تجارب لحل القضايا الاجتماعية.....	١٠٤

فهـرس المحتويـــــات

الموضوع **رقم الصفحة**

٣-٢-١-١ تجارب حل قضايا النمو السكانى..... ١٠٤

٣-٢-١-١-١ التجربة الصينية..... ١٠٤

٣-٢-١-١-٢ التجربة المصرية فى معالجة الحد من النمو السكانى..... ١٠٦

٣-٢-١-٢ تجارب حل قضية الامية..... ١٠٩

٣-٢-١-٢-١ تجارب برامج اليونيسكو "محو الأمية الأسرية..... ١٠٩

أ- تجربة أمريكا اللاتينية..... ١١٠

ب- تجربة مؤسسة التعليم بتركيا..... ١١١

ج- تجربة أوغندا..... ١١١

٣-٢-١-٢-٢ أهم السياسات المتبعة فى التجارب لحل قضية الأمية..... ١١٢

٣-٢-١-٢-٣ التجربة المصرية فى معالجة قضية الأمية..... ١١٣

٣-٢-٢ تجارب لحل القضايا الاقتصادية..... ١١٥

٣-٢-٢-١ التجربة الماليزية..... ١١٥

٣-٢-٢-٢ التجربة التركية..... ١١٧

٣-٢-٢-٣ أهم السياسات المتبعة فى التجارب لحل قضايا البطالة والفقر..... ١٢٠

٣-٢-٢-٤ التجربة المصرية فى معالجة قضايا البطالة والفقر..... ١٢١

٣-٣الفصل الثالث: تجارب لحل مثل القضايا العمرانية فى إقليم شمال الصعيد ١٢٤

٣-٣-١ تجربة مدينة بماكو- مالى..... ١٢٤

٣-٣-٢ تجربة بولندا – أوربا الشرقية..... ١٢٦

٣-٣-٣ تجربة مدينة طرابلس- لبنان..... ١٢٨

٣-٣-٤ أهم السياسات المتبعة فى التجارب لحل قضايا البيئة العمرانية..... ١٣١

٣-٣-٥ التجربة المصرية فى معالجة القضايا العمرانية..... ١٣٢

خلاصة الباب الثالث..... ١٣٨

٤- الباب الرابع: مقترحات لمعالجة قضايا الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد ١٣٩

فهـرس المحتويـــــات

الموضوع	رقم الصفحة
٤-١-١ مقترحات لحل القضايا البيئية.....	١٤١
٤-١-٢ مقترحات لحل القضايا الاجتماعية.....	١٤٣
٤-١-٣ مقترحات لحل القضايا الاقتصادية	١٤٤
٤-١-٤ مقترحات لحل القضايا العمرانية.....	١٤٥
النتائج والتوصيات.....	١٤٧
المراجـــع	١٥٢
الملخص	١٥٧

فهرس الاشكال

الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (١): هيكل وأهداف ومنهجية البحث.....	ظ
شكل رقم (٢): اهمية الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة مع بعضهما.....	٦
شكل رقم (٣): الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.....	٧
شكل رقم (٤): معوقات التنمية المستدامة.....	١٣
شكل رقم (٥): خريطة لأقاليم مصر السبعة.....	٣٢
شكل رقم (٦): خريطة لإقليم شمال الصعيد.....	٣٥
شكل رقم (٧): محمية بحيرة قارون.....	٤٠
شكل رقم (٨): محمية وادي الريان.....	٤١
شكل رقم (٩): كهف وادي سنور.....	٤١
شكل رقم (١٠): التخلص غير القانوني للمجارى في ترع الري والمصارف.....	٤٣
شكل رقم (١١): خريطة نوع التربة فى الإقليم.....	٤٦
شكل رقم (١٢): خريطة للموارد الارضية بالاقليم.....	٤٧
شكل رقم (١٣): خريطة للمناطق الصناعية بالاقليم.....	٤٨
شكل رقم (١٤): تلوث الهواء من مصنع بني سويف للاسمنت شرق النيل.....	٤٩
شكل رقم (١٥): تلوث مصنع للطوب ألطفلي في المحافظة.....	٤٩
شكل رقم (١٦): خريطة لأهم مصادر تلوث الهواء بمحافظة بني سويف.....	٥٠
شكل رقم (١٧): خريطة لبؤر تلوث الهواء ومحطات الرصد بمحافظة المنيا.....	٥١
شكل رقم (١٨): خريطة لبؤر التلوث بمحافظة الفيوم.....	٥٢
شكل رقم (١٩): خريطة للمواقع الاثرية والسياحية بالاقليم.....	٥٣
شكل رقم (٢٠): منطقة السواقي من المعالم السياحية بمحافظة الفيوم.....	٥٤
شكل رقم (٢١):السياحة الريفية بمحافظة الفيوم.....	٥٤
شكل رقم (٢٢): قناطر اللاهون أحد المعالم السياحية بمركز الفيوم.....	٥٤
شكل رقم (٢٣): منطقة آثار البهسمون بمركز اهناسيا.....	٥٤
شكل رقم (٢٤): هرم ميدوم بمركز الواسطى.....	٥٤
شكل رقم(٢٥): منطقة تل العمارنة الأثرية بالمنيا.....	٥٥
شكل رقم (٢٦): المراسي النهرية في بني سويف.....	٥٥
شكل رقم (٢٧): خريطة لشبكة النقل والمواصلات بالاقليم.....	٥٧
شكل رقم (٢٨): خريطة للموانى النهرية بالاقليم.....	٥٨
شكل رقم (٢٩): منهجية القياس بواسطة المؤشرات.....	٦٦

فهرس الاشكال

الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (٣٠): معدل النمو السكانى فى الإقليم.....	٦٦
شكل رقم (٣١): معدل البطالة فى الإقليم.....	٦٧
شكل رقم (٣٢): معدل الامية فى الإقليم.....	٦٧
شكل رقم (٣٣): التسوّب من التعليم فى الإقليم.....	٦٨
شكل رقم (٣٤): تحقيق التعليم الثانوى فى الإقليم.....	٦٨
شكل رقم (٣٥): عدد الأطباء لكل ألف نسمة فى الإقليم.....	٦٩
شكل رقم (٣٦): عدد الوحدات الصحية لكل ألف نسمة فى الإقليم.....	٦٩
شكل رقم (٣٧): نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الإقليم.....	٧٠
شكل رقم (٣٨): معيار دليل التنمية البشرية.....	٧٠
شكل رقم (٣٩): تلوث الهواء فى الإقليم.....	٧١
شكل رقم (٤٠): فقد الاراضى الزراعية فى الإقليم.....	٧٢
شكل رقم (٤١): استخدام الاسمدة فى الإقليم.....	٧٢
شكل رقم (٤٢): تلوث المياه فى الإقليم.....	٧٣
شكل رقم (٤٣): الكثافة السكانية فى الإقليم.....	٧٣
شكل رقم (٤٤): درجة التحضر فى الإقليم.....	٧٤
شكل رقم (٤٥): تطور نسب التحضر على مستوى أقاليم الجمهورية.....	٧٤
شكل رقم (٤٦): نصيب الفرد من إجمالى طاقة الصرف الصحى فى الإقليم.....	٧٥
شكل رقم (٤٧): نصيب الفرد من مياه الشرب فى الإقليم.....	٧٥
شكل رقم (٤٨): نصيب الفرد من استهلاك الطاقة فى الإقليم.....	٧٦
شكل رقم (٤٩): الزيادة السكانية فى الإقليم.....	٨٠
شكل رقم (٥٠): نسب الأنشطة الاقتصادية فى الإقليم.....	٨١
شكل رقم (٥١): انخفاض نصيب الفرد من الأراضى الزراعية فى الإقليم.....	٨٦
شكل رقم (٥٢): انخفاض معدل الزيادة فى نصيب الفرد من المياه النظيفة فى الإقليم.....	٨٧
شكل رقم (٥٣): المستهدفين فى مشروع برامج محو الامية الاسرية.....	١١٠
شكل رقم (٥٤): برنامج محو الامية الاسرية.....	١١٠
شكل رقم (٥٥): مناطق التنمية المقترحة في اقليم شمال الصعيد.....	١٤٦

فهرس الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (١): **مقارنة بين نموذج التنمية التقليدى والتنمية المستدامة**.....	١٥
جدول رقم (٢): **يوضح أسعار بعض الأدوية الناتجة عن تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة**.....	٢٠
جدول رقم (٣): **المؤشرات البيئية الرئيسية**.....	٢٢
جدول رقم (٤): **المؤشرات الاجتماعية الرئيسية**.....	٢٥
جدول رقم (٥): **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية**.....	٢٧
جدول رقم (٦): **اختيار لجنة التنمية المستدامة لمؤشرات الحد الادنى**.....	٢٩
جدول رقم (٧): **التباين بين الاقاليم**.....	٣٣
جدول رقم (٨): **تباين الاستثمارات**.....	٣٤
جدول رقم (٩): **الهيكل الإداري لإقليم شمال الصعيد – ٢٠٠٦**.....	٣٦
جدول رقم (١٠): **مساحة الاراضى الزراعية بالاقليم**.....	٤٥
جدول رقم (١١): **شبكة الاتصالات بإقليم شمال الصعيد ومحافظاته – ٢٠٠٥**.....	٥٧
جدول رقم (١٢): **مياه الشرب والصرف الصحي بإقليم شمال الصعيد – ٢٠٠٥**.....	٥٨
جدول رقم (١٣): **مؤشرات المقترحة لقياس التنمية المستدامة فى اقليم شمال الصعيد**.....	٦٢
جدول رقم (١٤): **الهيكل الاقتصادى للاقليم**.....	٨١
جدول رقم (١٥): **التوزيع النسبى لهيكل النشاط الاقتصادى باقليم شمال الصعيد السكان ذوى النشاط ١٥ سنه +١٩٩٦،٢٠٠٦**.....	٨٢
جدول رقم (١٦): **الوضع الراهن لمرافق ريف اقليم شمال الصعيد**.....	٨٣
جدول رقم (١٧): **اسكان المناطق العشوائية بالاقليم**.....	٨٦
جدول رقم (١٨): **أهم المتطلبات والأهداف الموجودة في الأجندة الوطنية البيئة**.....	٩٧
جدول رقم (١٩): **كلفة التدهور البيئي السنوي ونسبته من الناتج الإجمالي المحلي لقطاعات مختلفة**	٩٧
جدول رقم (٢٠): **المقترحات البيئية لتحقيق تنمية مستدامة فى إقليم شمال الصعيد**.....	١٤١
جدول رقم (٢١): **المقترحات الاجتماعية لتحقيق تنمية مستدامة فى إقليم شمال الصعيد**....	١٤٣
جدول رقم (٢٢): **المقترحات الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة فى إقليم شمال الصعيد**.....	١٤٤
جدول رقم (٢٣): **المقترحات العمرانية لتحقيق تنمية مستدامة فى إقليم شمال الصعيد**.....	١٤٥

تقديـــم:

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية التقليدي والذي يعتمد على البعد الاقتصادي فقط لم يعد ملائما، وذلك بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاذ الموارد غير المتجددة. وعليه بدأ عدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. وفي هذا السياق يشير الباحثون إلى أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين: تتمثل الأولى في أن كثيرا من الموارد التي نعتبر وجودها الآن من المسلمات معرضة للنفاذ في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا. ونتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة، وتفاقم مشكلات التدهور البيئي في العالم إلى ازدياد الوعي بمفهوم التنمية الجديد وهو "التنمية المستدامة" كموضوع يهم المجتمع الدولي . ([1])

- ❖ من هذا المنطلق جاء مفهوم التنمية المستدامة "Sustainable Development"؛ باعتباره المفهوم الأفضل لمعالجة مشاكل الحاضر دون المساس بقدرة حل مشاكل مستقبل المجتمعات.

المشكلة البحثية:

اهتم العالم بمفهوم التنمية المستدامة حيث أنه المفهوم الأفضل. وحاولت دول العالم المتقدم والنامى تطبيقه وقياس مدى تقدمها نحو إحراز التنمية المستدامة. ووجدت الدول أن قياس مدى التقدم نحو إحراز التنمية المستدامة يختلف فى دول العالم المتقدم عن دول العالم النامى؛ حيث توافر المعلومات والبيانات اللازمة للقياس فى دول العالم المتقدم، بينما يصعب توافر المعلومات بوضوح فى دول العالم النامى. وأيضا ينظر لاجتماع واقتصاد وعمران العالم النامى بنظرة مختلفة عن دول العالم النامى. كما أنه لاتوجد مؤشرات محددة لقياس الاستدامة فى دول العالم النامى.

وعند النظر لتاريخ جمهورية مصر العربية نجد أن السنوات الأخيرة كانت مشهودة في تاريخها، فقد بدأ معها عصر أنهت فيه مصر حروبها منتصرة، وحررت كامل ترابها، واتجهت بكل طاقتها لاستثمار أجواء السلام في التنمية. وقامت حكومتها بتفعيل المادة (٢٣) في الدستور القديم بان

[1] عبدا لله بن جمعان الغامدي- ٢٠٠٧ – ص٢.

يكون تنظيم تنمية البلاد من خلال خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتم إعداد الخطة الخماسية الأولى (٨١ / ١٩٨٢- ٨٦ / ١٩٨٧)، ثم توالى إعداد وتنفيذ خمس خطط متتابعة خلال ٢٥ عاما . ([1]) إلا أن جميع هذه الخطط أتسمت بخلوها لمفهوم التنمية الدامج لجميع قطاعات التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وبصورة أوضح يمكن القول أنه قد تم إهمال البعد البيئي، مع العلم أن التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة رهينة بما توفره البيئة من موارد طبيعية .

والجدير بالذكر كما جاء بتقرير وزارة التنمية (خمسة وعشرون عاما من التنمية) "*أن الاهتمام بتحقيق التنمية -الاقتصادية والاجتماعية- لم يقتصر على المستوى القومي بل انتقل إلى المستوى الاقليمى من خلال تكثيف جهود التنمية – بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية – في المناطق الأقل تقدما*". ([2])

وتكشف تقارير التنمية البشرية وتقارير الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة الصادرة عن الأمم المتحدة التحسن الملحوظ في دليل التنمية البشرية (HDI) في مصر على المستوى الاقليمى خلال الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٤؛ حيث بلغت نسبة التحسن ٢٠.٢%للوجه البحري و٢٣.٥للوجه القبلي. والجدير بالذكر أن دليل التنمية البشرية يقيس البعد الأجتماعى والاقتصادى(الدخل- الصحة- التعليم). وهو ما يستدل منه على أن جهود التنمية – بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والخالية من البعد البيئي – قد تم تكثيفها في محافظات الوجه القبلي .

وعند أخذ إقليم شمال الصعيد كشريحة معبرة من محافظات الوجه القبلي، نجد أنه قد مر بعدة تطورات وتغيرات أغفلت البعد البيئي نتيجة لهذه التنمية، وأيضا زيادة سكانية تعانى الفقر والبطالة وتدنى فى مستويات التعليم والصحة والعديد من المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الاخرى.

- **لذا، كان من الضروري التعرف على مدى توافق عمليات التنمية الجارية في إقليم شمال الصعيد مع أسس ومتطلبات مفهوم التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي يستوجب صياغة مؤشرات ومنهجية محددة لقياس استدامة التنمية في إقليم شمال الصعيد.**

[1] وزارة التنمية الاقتصادية بالقاهرة– أكتوبر ٢٠٠٧– ص٤ .
[2] المرجع السابق- ص١١٠، ١١٢ .

أهداف البحث:

يحاول البحث دراسة مفهوم التنمية المستدامة محاولا تطبيقه في إقليم شمال الصعيد من خلال بعض الأهداف وهى كالأتى:

١- صياغة مؤشرات ومنهجية لقياس استدامة التنمية الإقليمية فى دول العالم النامى.

٢- تقييم مدى استدامة الأنشطة التنموية واستغلال الموارد الطبيعية فى إقليم شمال الصعيد.

٣- صياغة مقترحات (تصور) لتحقيق تنمية مستدامة فى إقليم شمال الصعيد.

ولتحقيق هذه الاهداف تطلب الأمر التعرف على الأتى:

- مفهوم التنمية المستدامة من جميع جوانبه.
- مؤشرات قياس التنمية المستدامة وفق مقترحات الأمم المتحدة .
- تجارب سابقة ناجحة فى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة (عالمية وعربية) .

منهجية البحث :

نظراً لطبيعة البحث التي تهدف إلى محاولة التعرف على مفهوم التنمية المستدامة، وأيضا محاولته التعرف على مدى استدامة التنمية فى إقليم شمال الصعيد. فقد تم اعتماد المنهج الاستكشافي Exploratory فى البابين الأول والثانى، واعتمد المنهج التأكيدى Confirmatory فى الباب الثالث.

ونظراً للأسلوب الذي تناوله البحث فى الانتقال من الفكرة العامة وهو مفهوم التنمية المستدامة، وأيضاً التعرف على مدى توافق عمليات التنمية فى إقليم شمال الصعيد مع مفهوم التنمية المستدامة. إلى الفكرة الخاصة وهى إمكانية تطبيق هذا المفهوم فى الإقليم. فقد اعتمد البحث المدخل التصاعدى Inductive فى البابين الأول والثانى، واعتمد المدخل التنازلي Deductive فى الباب الثالث.

ونظراً لطبيعة البحث الذي يناقش مفهوم التنمية المستدامة والتعرف على إقليم شمال الصعيد عن بالتحليل النظرى، وأيضا تحليل لبعض التجارب بالتحليل النظرى، فقد تم اعتماد منهجية البحث الكيفي Qualitative. فيما عدا الفصل الثانى من الباب الثانى والذى اهتم بمحاولة قياس استدامة التنمية فى إقليم شمال الصعيد باسلوب يعتمد على تجميع البيانات والإحصاء فقد تم فى هذا الجزء اعتماد منهجية البحث الكمي Quantitative .

هيكـــل البحـــث:

ووصولا إلى أهداف البحث السابق ذكرها، فقد تم تقسيم البحث إلى ستة فصول فى أربعة أبواب على النحو التالى :

الباب الأول: دراسة نظرية:

يعـرض البحـث بالبـاب الأول ويهـتم بـالتعرف علـى الإطـار النظـرى للتنميـة المـستدامة Sustainable Development. ووصـولا إلـى ذلـك فقد تـم تقسيم البـاب الأول إلـى فـصليين، يتناول الفصل الأول مفهوم التنمية، ثم المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة (تعريفها – أبعادها – أهدافها – ركائزها – معوقاتها)، وأخيرا يعرض متطلبات تحقيق التنمية المستدامة بالنسبة للدول النامية. ويليه الفصل الثاني حيث يتناول مؤشرات قياس التنمية المستدامة (مؤشرات بيئية واقتصادية واجتماعية وعمرانية) وفق مقترحات الأمم المتحدة.

الباب الثانى: دراسة تطبيقية:

يهتم الباب الثاني بتقييم واقع التنمية في إقليم شمال الصعيد من منظور الاستدامة. لذا فقد تم تقسيم الباب الثانى إلى فصليين. يهتم الفصل الأول بالتعرف على إقليم شمال الصعيد من خلال إعطاء نبذة عن الموارد الطبيعية للإقليم، ثم معرفة الأنشطة التنموية في الإقليم، وصولا إلى إلقاء الضوء على ملامح غياب الاستدامة في إقليم شمال الصعيد. ويأتى الفصل الثانى فى محاولة لصياغة مؤشرات ومنهجية لقياس استدامة التنمية الإقليمية وفق مقترحات الأمم المتحدة، ثم قياس مدى استدامة الأنشطة التنموية واستخدام الموارد الطبيعية في إقليم شمال الصعيد، ثم مناقشة القضايا المعوقة لتطبيق مفهوم التنمية المستدامة فى إقليم شمال الصعيد وانعكاساتها.

الباب الثالث: دراسة تحليلية:

يهدف الباب الثالث للإستفادة من السياسات الناجحة التى اتبعتها بعض التجارب العالمية والعربية فى تطبيق مفهوم وأسس التنمية المستدامة، ليتم تطبيقها لحل قضايا الاستدامة فى أقليم شمال الصعيد.ووصولاً لذلك تم تقسيم الباب إلى ثلاثة فصول، يعرض الفصل الأول التجارب البيئية، ثم يهتم الفصل الثانى بالتجارب الاجتماعية والاقتصادية، ثم يأتى الفصل الثالث ليعرض التجارب العمرانية.

الباب الرابع: دراسة نظرية:

تبذل محاولة فى الباب الرابع لتطبيق متطلبات وأسس مفهوم التنمية المستدامة فى إقليم شمال الصعيد، ويكون ذلك من خلال انتقاء بعض المقترحات (تصور) لمعالجة قضايا الاستدامة في إقليم شمال الصعيد.

وأخرا يخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات .

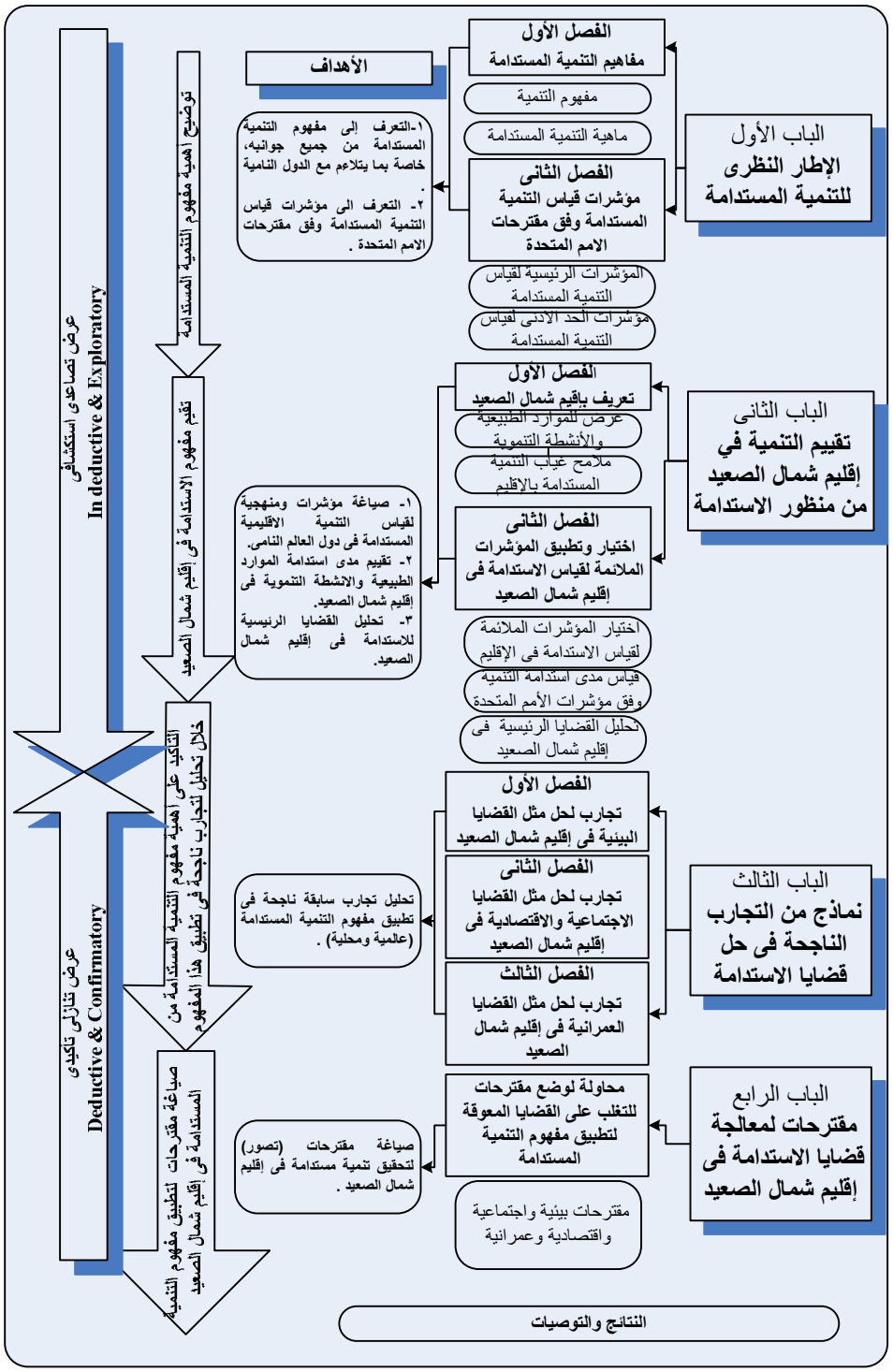

شكل رقم (١) هيكل وأهداف ومنهجية البحث

الباب الأول
الإطار النظرى للتنمية المستدامة
الفصل الأول
١-١ المفاهيم النظرية للتنمية المستدامة

تمهيد:

شغلت قضية التنمية ولا تزال اهتماما كبيرا من قبل الأفراد والحكومات، منذ ما عرف العالم التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول أغلب الدول النامية على اسقلالها.

وذلك لأن قضية التنمية تعتبر إحدى القضايا دائمة الحضور في الجدل بين الشمال والجنوب، علاوة على أنها مطلب تاريخي تتطلع إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها٠ الأمر الذي جعل موضوع التنمية من أهم قضايا العصر. (١)

١-١-١ مفهوم التنمية والتنمية المستدامة:-

- هناك عدة مفاهيم لمصطلح التنمية يمكن صياغتها على النحو التالى:-

تعنى التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية وتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. (٢)

أو أنها تعنى:-

العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج. (٣)

مما سبق يلاحظ أن:-

١- مفهوم التنمية مفهوم متعدد الجوانب حيث لا يركز على الجانب الاقتصادي فقط.

٢- إن هدف التنمية هو توفير الحياة الكريمة للفرد وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة الدخل القومي أو الفردي، فالحياة الكريمة للفرد تعنى بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع وإمكانية توفير الخدمات (صحية وتعليمية واجتماعية) بجانب ذلك توفير الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة.

- ومن خلال ذلك وجه بعض النقض الى نظريات التنمية السابقة ويتضح ذلك فيما يلي:- (١)

---

١ منى محمد الحسيني عمار- ٢٠٠٩ – ص٢.
٢ فايز إبراهيم الحبيب - ١٩٩٧- ص٥.
٣ على عبد القادر على – ٢٠٠٣- ص١٢.

- إن التغيير في النظريات السابقة ينبع من غلبة المصالح الذاتية للدول الغربية في علاقتها بالدول النامية، كما أنه يعبر عن تحيز أصحاب تلك النظريات لمصالح وثقافة دولهم وليس تعبيرا محايدا أو علميا.
- اتفقت تلك النظريات في ترويج فكرة عامة وهى أن الدول النامية بالرغم من عدم امتلاكها لعناصر التنمية إلا أنها قادرة على تحقيق التنمية بشرط تبنيها لفكر وسياسات الغرب وهو ما فعلته الدول النامية من تقليد للدول المتقدمة وتطبيق أفكارها التنموية والسبب في ذلك يرجع إلى قصور الفكر التنموي العربى.
- دعت تلك النظريات إلى إعادة توزيع الدخل في الدول النامية ليس لصالح الفقراء الذين لهم النسبة الأكبر من السكان ولا يقدرون على إشباع أهم احتياجاتهم، ولكن لصالح الطبقة الغنية القادرة على شراء منتجات الغرب.
- ركزت تلك النظريات على الجانب المادي فقط كشرط أساسى لحدوث التنمية مع إهمال الجانب الانسانى والثقافي والبيئى.
- روجت أغلب تلك النظريات لفكرة الحرية الاقتصادية كشرط للتنمية وتحجيم دور الدولة، على حين أن التجربة العملية أثبتت أن التنمية المتوازنة لا تتم إلا عن طريق التخطيط الواعي القائم على القناعة بالدور الاساسى للدولة.

☒ الخلاصة:

ركز الفكر التنموي على المفهوم الاقتصادي للتنمية وانحصر هذا المفهوم على مؤشر واحد فقط هو الزيادة في مستوى الدخل. ولكن بعد التعرف على المفاهيم المختلفة للتنمية يتضح أن مفهوم التنمية مفهوما شاملا له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية وأخلاقية، وهذا ما جعل الفكر التنموي يتطور من فترة لأخرى.

وأيضا أثبتت التجارب التاريخية للدول التي تبنت هذا الفكر أن الزيادة في مستوى الدخل لا تضمن بالضرورة تحسن المستوى الصحي أو المستوى التعليمي أو المستوى الثقافي أو تحسن المحيط البيئي، هذا ما جعل الفكر التنموي يتطور في المراحل اللاحقة ليأخذ في الاعتبار الأبعاد الأخرى غير الاقتصادية عند تحديد مفهوم التنمية، الأمر الذي جعل مفهوم التنمية يتطور ويظهر في مصطلحات جديدة؛ حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة والتي تأخذ في الاعتبار البعد البيئي داعما له البعد الاجتماعي كشرط اساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] غسان محمود إبراهيم - ١٩٩٩- ص١١.

التنمية المستدامة:

تهتم التنمية المستدامة بالإجابة عن السؤال: ماذا نفعل كي نضمن توفير حاجات الإنسان والحفاظ على المواطنين بحالة صحية واقتصادية ونفسية مقبولة، بل جيدة، لأطول فترة ممكنة؟ وكي نجيب عن التساؤل ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار حال البيئة بمجالاتها كافة؛ فضلاً عن إدارة الموارد الطبيعية واختيار الأنسب منها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تستدعي أيضاً توفير الحد الأدنى من الراحة والرفاهية المطلوبة كي يكون الإنسان إنساناً. (١)

١-١-٢ التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتدهور البيئي وضعت لأول مرة على جدول الأعمال الدولي في عام ١٩٧٢، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في ستوكهولم. ، وتم إنشاء منظمة الأمم المتحدة للبيئة ، وهي اليوم لا تزال تعمل كمحفز عالمي للعمل من أجل حماية البيئة. حيث بدأت في إدماج الاهتمامات البيئية في التخطيط الاقتصادي الوطني وصنع القرار. ولكن مع استمرار تدهور البيئة ، وتفاقم مشاكلها، مثل استنفاد طبقة الأوزون، والاحتراق العالمي وتلوث المياه نمت جدية أكثر لهذا الموضوع، وخصوصا أن تدمير الموارد الطبيعية تسارع بمعدل ينذر بالخطر. (٢)

- وفي سنة١٩٨٠ قام (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعةIUCN) بوضع إستراتيجية الحفاظ العالميWCS " وهو أول من استخدم مفهوم" التنمية المستدامة Sustainable " Development في مناقشة الفكرة القائلة :"إذا لم يتم حماية كل من خصوبة التربة ومعدل الإنتاج للكوكب، فان هناك خطر على مستقبل البشرية"(٣)
- وبحلول عام ١٩٨٧، جاء تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك، "تقرير برونتلاندWCED "، ١٩٨٧) يلتزم البنك الدولي بتعزيز التنمية المستدامة في شعور بأن النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر، والإدارة البيئية السليمة في كثير من الحالات أهداف مترابطة بعضها ببعض. (٤)
- ثم دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر ريو) عام ١٩٩٢وكان من أهم المؤتمرات، وشارك فيه عدد من الحكومات مابين ١٧٢-١٠٨. وهو مؤتمر لم يسبق له مثيل على مستوى مؤتمرات الأمم المتحدة من حيث حجمه

[١] موقع ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) – الأبنية البيئية المستدامة .
[٢] موقع ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) – مؤتمر ريو.
[٣] عبد المنعم احمد شكري - ١٩٩٩- ص٥١.
[٤] Antar A. Abou-Korin-٢٠١٢-p١

ومجال الاهتمام. -- رسالة مؤتمر القمة كانت" أنه لا شيء أقل من تغيير وتعديل سلوكياتنا وتصرفاتنا" والذي نقله ما يقارب ١٠ ألاف إعلامي وسمعه الملايين في أنحاء العالم- . إن الرسالة تعبر عن مدى تعقيد المشاكل التي تواجهنا: الفقر، وكذلك الاستهلاك المفرط الذي يسبب الضرر المؤكد للبيئة. وسلمت الحكومات بالحاجة إلى إعادة توجيه الخطط والسياسات الوطنية والدولية لضمان أن تكون جميع القرارات الاقتصادية تراعى الآثار البيئية. وللرسالة نتائج مثمرة.

- <u>اتفاقات مؤتمر قمة الأرض:</u>

اعتمدت ثلاث اتفاقيات رئيسية تهدف إلى تغيير النهج التقليدي في التنمية :

١- جدول الأعمال القرن ٢١: وضع برنامج عمل شامل للعمل العالمي في جميع مجالات التنمية المستدامة.

٢- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: سلسلة من المبادئ التي تحدد حقوق ومسؤليات الدول.

٣- بيان مبادئ الغابات: وهي مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم.

- بالإضافة إلى ذلك، تم فتح باب التوقيع على اثنين من الاتفاقيات الملزمة قانونا التي تهدف إلى منع تغير المناخ العالمي :

- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

- اتفاقية التنوع البيولوجي.

- في سنة ١٩٩٧ كان مؤتمر"كيوتو باليابان" الهادف إلى الاتفاق على خفض نسبة انبعاثات غازات الاحتراق والحد من ارتفاع حرارة الأرض وقد جاء فى خطاب وزير البيئة "هيروشى اوكى" فى افتتاح المؤتمر "إن التغيرات المناخية التى تشهدها الكرة الارضية منذ عدة سنوات تعد بحق إحدى المشاكل الأساسية للبيئة التى لم يسبق لها مثيل فى العالم . ([1])

- ورغم كل هذه المؤتمرات شهد العالم في السنوات الأخيرة أزمة مالية وغذائية عالمية ، وأسعار النفط المتقلبة ، وزيادة تقلب المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية الناتجة عن النشاط البشري. كل هذه القضايا المترابطة دعت إلى اهتمام الحكومات والمؤسسات والمجتمعات المدنية في جميع أنحاء العالم. ([2])

- وأخيراً عقد في عام ٢٠١٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو."قمة الأرض ريو ٢٠١٢" . والذى ركز على المجالات التالية : مراجعة الالتزامات ؛ القضايا الناشئة

[1] عبد المنعم احمد شكري - ١٩٩٩- ص٥٢.

[2] موقع http://sustainabledevelopment.un.org

والتنمية المستدامة ، سياق القضاء على الفقر ،والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وأيضا إحياء روح القمم السابقة فى ريو ٢٠١٢، كما يهدف إلى تسخير رؤية جماعية للتنمية المستدامة ، لتشجيع التعاون حول الكيفية التي ينبغي أن تحكم هذا العالم ، وتمهيد الطريق لتحويل اقتصادياتنا لدعم البيئة التي نعيش فيها. ([1])

وبعد انتشار هذا المفهوم في الأدبيات الاقتصادية على مستوى العالم والدول النامية؛ وذلك نظرا لتعثر الكثير من سياسات التنمية المعمول بها. تتعدد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة؛ فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة ويطلق عليها البعض الآخر التنمية الموصولة ويسميها آخرون التنمية القابلة للاستدامة أو القابلة للاستمرار.

وفيما يلي بعض المفاهيم لمصطلح التنمية المستدامة :

١-١-٣ تعريف التنمية المستدامة:

مع تنامي أجراس الخطر والضغط الشعبي لأنصار البيئة وظهور الحصار المرير من تصحر وذوبان الغابات وتلوث للماء والهواء..... ، شكلت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) (WCED) [2] وذلك عام ١٩٨٧. حيث قدمت من خلالها تقريرها الواقعي الشامل والذي سمى بتقرير "مستقبلنا المشترك" ، وتم الموافقة على تعريف التنمية المستدامة بالصورة الآتية :

”Sustainable Development is development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs".

"التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ". ([3])

وعرفت من قبل اخرين بالأتى:

[1] نفس المرجع السابق.

[2] World Commission on Environment and Development (*)

[3] تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية .

هي التنمية التي تحقق التوازن بين تفاعلات المنظومات الثلاث (المحيط الحيوي- المحيط الاجتماعي- المحيط المصنوع) وتحافظ على سلامة النظم البيئية وحسن أدائها . ([1])

- وتعريف ركز على جوانب التنمية الاقتصادية المستدامة ونص على أنها "التنمية التي تركز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط الحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية واستخدام الموارد يجب ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل" . ([2])

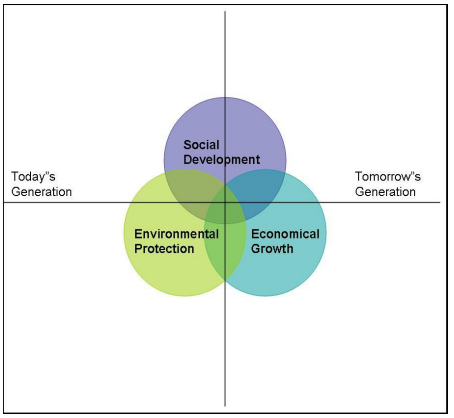

شكل رقم (٢): اهمية الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة مع بعضهما

وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها:

"التنمية التى تأخذ البعد البيئى بعين الإعتبار دون الإقتصار على البعد الإقتصادى ففقط، كما أنها تهتم بالإحتياجات المستقبلية قدر اهتمامها بالإحتياجات الحالية للسكان".

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

حماية البيئة: ويتمثل فى الحياة فى نطاق الحدود البيئية، والاستهلاك المسئول للموارد، وإعادة التدوير والاستخدام.

النمو الاقتصادى: ويتمثل فى خلق فرص عمل، وتكوين هيكل اقتصادى متنوع من أنشطة ذا مصدر دخل عالى، والعدالة الاقتصادية بالنسبة لعدة أجيال متعاقبة.

العدالة الاجتماعية: وتتمثل فى إعطاء الحق لجميع فئات المجتمع فى التمتع بمستوى مناسب من الخدمات والمرافق والحياة بشكل عام.

[1] محمد عبد الفتاح القصاص – نوفمبر ١٩٩٠.
[2] عبد المنعم احمد شكري – ١٩٩٩- ص٥٤.

١-١-٤ أبعاد التنمية المستدامة:

- لقد حدد مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة المنعقد فى جوهانسبرج عام ٢٠٠٢م الأبعاد الرئيسية لمصطلح التنمية المستدامة بثلاثة عناصر رئيسية وهى : البعد الاقتصادى، البعد الاجتماعى، البعد البيئى. (١)

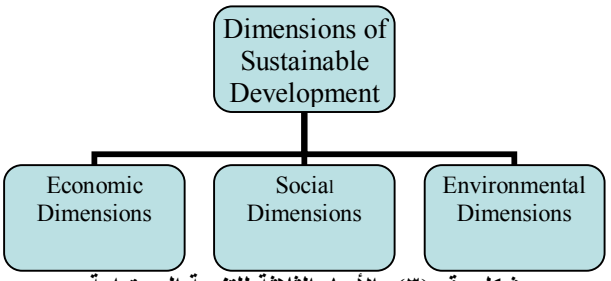

شكل رقم (٣): الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

١-١-٤-١ البعد الاقتصادي: (٢)

عند الحديث عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يجب توضيح الفرق بين مفهومين متضادين وهم الاقتصاد التقليدي والاقتصاد البيئي :

- **الاقتصاد التقليدي:** ينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها نظاما مغلقا؛ فعلى سبيل المثال أن استخراج الموارد الأولية من باطن الأرض يعنى نقصا لمجموع هذه الإمكانيات الاقتصادية ، بالإضافة إلى أن عملية الاستخراج نفسها قد تكون مصحوبة بتلوث للبيئة ،بما في ذلك مخلفات عملية الاستخراج . كذلك فإن عملية زراعة المحاصيل وحصادها قد تسبب انجراف للتربة بفعل الريح ومياه الري مما قد يحد من خصوبة الأرض.

- ومن أسس النظام التقليدي أيضا أن الناتج القومي الإجمالى يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى القومي. وفى هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى أغفلها هذا النظام. إذ لا يأخذ في الاعتبار ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي ، ولا يعطى أية قيمة للموارد الطبيعية وتعتبر التكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث والرعاية الصحية للحالات المتضررة مساهمات إيجابية في الناتج القومي الإجمالى، لأن مثل هذه التكاليف هي مدخلات إيجابية لمجموع النشاطات والخدمات القائمة عليها .

- **الاقتصاد البيئي:** ينظر الاقتصاد البيئي إلى عدة مشكلات؛ الأولى: مشكلة الآثار البيئية الاقتصادية ، الثانية : الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد بين الأجيال) ، الثالثة: نضب الموارد كمشكلة أساسية .

حيث إنه لا يمكن أن يستعيض عن رأس المال الطبيعي برأس مال أكثر إنتاجية يجمعه من خلال نشاطات ومشاريع معينه؛ حيث أن رأس المال الطبيعي يمكن أن يستثمر في مجالات

١ عبد العزيز صقر الغامدى- ٢٠٠٦/٤/٢٦ م – ص٩.
٢ وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة – أغسطس ٢٠٠٨ .

عديدة ، في حين أن رأس المال الذي يجمعه الإنسان يفتقر إلى هذه الصفة . أى أنه يمكن القول أن التنمية الاقتصادية إذا أخذت بعين الاعتبار هذه المشكلات الثلاث ستصبح تنمية اقتصادية مستدامة .

١-١-٤-٢البعد البيئي:([1])

يركز على حماية وسلامة النظم الأيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث الخلل في مكونات البيئة المتضمنة الأرض والماء والهواء وما يكمن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية ، وأن نحول دون استنزافها وتلوثها ؛ ولتحقيق ذلك لابد من الاهتمام بالعناصر التالية :

- الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة بأنواعها ومختلف مصادرها الناضبة والقابلة للتجدد .

- التلوث الذي تتعرض له البيئة بكل مكوناتها وعلى الأخص المياه والهواء والأرض ؛ ويقصد بالتلوث التغير الكمي أو الكيفي في مكونات البيئة الحية والذي يؤدى إلى اختلال التوازن أو الإخلال بصحة الكائنات الحية أو تؤثر سلبا على نوعية الحياة .

- التنوع البيولوجي المتمثل فى البشر والنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها مما خلق الله على ظهر الأرض أو في باطن البحار أو في أجواء الفضاء .

١-١-٤-٣ البعد الاجتماعي والبشرى:

تعد الزيادة السكانية الهائلة من أهم معوقات التنمية المستدامة ؛ لذلك تهتم التنمية البشرية المستدامة بتحقيق الحد من النمو السريع للسكان لما يسببه من ضغوط حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات . أما التنمية الاجتماعية المستدامة فتهتم بتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان وتتمثل في توفير قدر كافي من (الرعاية الصحية – التعليم – الماء والهواء النظيف – الأمن الغذائي – فرص العمل) ، وأيضا من أهم الاحتياجات الأساسية محاربة الفقر ، وكذلك زيادة الوعي بفكرة التنمية المستدامة وسيتم ذلك بزيادة المشاركات الشعبية مع خطط الحكومة.

١-١-٤-٤ البعد العمراني:

شهد العالم في القرن الماضي تغيرات اجتماعية واقتصادية وعمرانية، حيث نما سكان العالم من ١.٦ مليار نسمة إلى ٦.١ مليار نسمة، واحدث ذلك ٨٠% من الزيادة منذ عام ١٩٥٠م، ولكن هذا النمو السريع أخذ أشكالا متباينة وغير متكافئة في أنحاء الأرض .

[1] عبد العزيز صقر الغامدى - ٢٠٠٦/٤/٢٦ م- ص١٠.

ولا شك أن النمو الحضري في المجتمعات الإنسانية، أحد أبعاد التنمية المستدامة ، وهو عملية حتمية سواء كانت هذه المجتمعات متطورة أو في طريق التطور.([1])

- ولكن هذا النمو لا ينظر إليه بايجابية عندما لا تتوفر به إمكانيات مواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية ، حيث تمتد المدن بصفة غير منظمة ، وبدون أو بقليل من البنية الأساسية والخدمات، وفي غياب النمو المنظم، وعدم الأخذ في الاعتبار للتنمية المستدامة، وكذلك عدم قدرة الحكومات على تلبية الطلب والاحتياجات من السكن والخدمات تفتح الطريق أمام الأحياء السكنية العشوائية، والمحتشدات السكانية، مصانع توطنت بصفة غير منظمة توظف ايدى عاملة في إطار سوق عمل غير رسمية، والأمثلة عديدة في مدن بلدان العالم الثالث: لاغوس، جاكرتا، مدن الصفيح في ريودى جانيريو. وفي العالم العربي مدن العشوائيات بالقاهرة التي تشغل ٤٥% من المساحة الحضرية، ويشكل السكن العشوائي بمدينة الرباط ٦٠% من المساحة المعمرة، وبمدينة الدار البيضاء ٢٠% من سكان المدينة يقطنون الأحياء العشوائية،وهناك العديد من المدن العربية الأخرى التي يتوطن بها السكن العشوائي . ([2])

- لذلك أضحت التنمية العمرانية المستدامةإحدى الموضوعات الأساسية الأكثر إلحاحاً في أجندة القرن الحادى والعشرون، مما أدى إلى بروز دروب تفكير عديدة لمسالة مصير المدن والأوساط الحضرية. إذا يمكن القول أن التنمية العمرانية المستدامة هي التي تلبى احتياجات الأجيال الحالية دون إحداث خلل في قدرة أجيال المستقبل على مواجهة احتياجاتهم كمفهوم يتضمن اعتبارات معيشية في إطار عمراني ؛ والمتضحة في طرح حلول عمرانية متوائمة مع البيئة العمرانية، وتحسين نوعية الحياة للسكان والقضاء على العشوائيات، وأيضا تحسين بأسلوب مستدام. وهذا هو التحدي للأفراد والمجتمعات والذي يتطلب بذل مجهودات مكثفة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

١-١-٥ أهداف التنمية المستدامة:

يمكن تمييز أهداف التنمية المستدامة من خلال أنظمة البيئية المحيطة؛ لذلك يجب أولا التعرف على أنظمة البيئة وهم ثلاثة :

ا- البيئة الطبيعية . Natural Environment

١ رشود بن محمد الخريف – نوفمبر ٢٠١٠.
٢ محمد ذكى على – ٢٠٠٣- ص٤٢.

ب-البيئة الاجتماعية. Social Environment

ج-البيئة المصنوعة .Man-Made Environment

ا- **البيئـة الطبيعيـة:** تـشمل كـل مظـاهر الوجـود المـادي المحـيط بالإنـسان وتـضم أربعـة أنظمـة تتفاعل وتتوازن مع بعضها البعض وهى : (الغلاف الارضى – المائي – الغازي –الحيوي).([1])

ب- البيئـة الاجتماعيـة: وهى النظم والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والتي تشمل الأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعادات والتقاليد والأعراف، وهذه الأنظمة تلعب دورا أساسيا في سمات كل مجتمع. ([2])

ج- البيئة المصنوعة: وتشمل على كل ما هو من صنع الإنسان وتتمثل في نظاميين :

١- نظام معدل من قبل الإنسان. **Man – Modified System**
كالأنشطة الزراعية والتي تخضع لتأثير الإنسان والطبيعة معا .

٢- نظام أنشئ من قبل الإنسان في المحيط الحيوي .Man – Made System
مثل المدن والطرق والمنشآت وغيرها.....

مما سبق يمكن استنتاج أهداف التنمية المستدامة حسب أنظمة البيئة الثلاثة كالآتى :([3])

<u>- في المحيط الحيوي:</u>

١- المحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية فى النظم البيئية التى يعتمد عليها الإنسان فى تنمية الموارد، مثل قدرة التربة على إعادة خصوبتها.

٢- صيانة الموارد الموروثة الموجودة فى كائنات العالم.

٣- تأمين الاستخدام المستدام للكائنات الحية والنظم البيئية.

<u>- في المحيط الاجتماعي:</u>

١- وضع خطط تنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى إطار زمنى يحقق العدالة بين الأجيال.

٢- تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة.

[1] خالد محمد فهمي - ١٩٨٨.
[2] زين الدين عبد المقصود – ١٩٨١ .
[3] محمد عبد الفتاح القصاص – ١٩٩٠- ص ١٠٠، ١٠١.

٣-المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر على المدى البعيد .

٤- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

- في المحيط المصنوع:

١- الاعتماد على إعادة تدوير للمواد.

٢- اختيار وسائل تقنية ذات مخلفات محدودة.

٣- ترشيد حسن اختيار مواقع المراكز الصناعية .

واعتمد إطار التنمية المستدامة في مصر والذي قام بوضعه فريق العمل التابع لبرنامج الأمم المتحدة – على التوازن البيئي بين : ([1])

- إدارة الموارد للحفاظ على المصادر البشرية والطبيعية .
- حماية البيئة لتجنب التدهور البيئي .
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإرضاء الاحتياجات البشرية وتحقيق الصالح العام .

١-١-٦ ركائز التنمية المستدامة:

ولكي تنجح التنمية المستدامة كان لابد من وضع بعض المقترحات التي ترتكز عليها وهى:

١- الاستدامة. ٢- المشاركة الشعبية. ٣- الديمقراطية.

٤- القيم. ٥- العدالة الاجتماعية. ٦- تنظيم السكان

- الاستدامة:

إن التنمية يجب أن تلبي حاجات الحاضر للجميع وتستمر دون الإخلال بحاجات الأجيال المقبلة ، وذلك يتم : بإشباع الحاجات الأساسية لفقراء العالم . والحفاظ على البيئة وعدم استنزافها في حدود قدرة البيئة على التجدد من خلال ترشيد الموارد . ([2])

- الديمقراطية:

الديمقراطية يجب أن تأخذ لمنع الإضرار بمصلحة الأغلبية ومصلحة البيئة ؛ ومن أمثلة ما يوضح هذه الصورة ما يحدث من قبل بعض الشركات والمصانع الكبرى من صرفها لمياه الصرف الصناعي فى نهر النيل، وأيضا تسرب بقع الزيت والبترول في

[1] صفاء غنيم احمد - ٢٠٠٢.
[2] عبد المنعم احمد شكري - ١٩٩٩– ص٥٧ .

البحار والمحيطات ؛ والذي ينتج عنه ضرر جسيم للبشرية والبيئة أيضا. فمن الديموقراطية إغلاق هذه الشركات حتى تتوقف عن هذا للصالح العام.

- المشاركة الشعبية:

للمشاركة الشعبية العديد من المزايا فهي تعد وسيلة هامة لإمداد مخططى المشروعات التنموية بالمعلومات والخبرات المحلية ، كما أنها تساعد على الاستفادة من مختلف القدرات والطاقات الكامنة فى المجتمع وكسب دعمه وضمان تفاعله الإيجابي مع المشروعات التنموية لضمان استدامتها .والمشاركة يمكن أن تتم في واحدة أو أكثر من مراحل تلك المشروعات فقد تكون في مرحلة صنع القرار أو في مراحل التنفيذ المختلفة أو في مرحلة التشغيل والصيانة؛ وهو ما يدعم استدامة المشروع التنموي. إذا فالتنمية الحقيقية والفعالة هي تلك تقوم بمساعدة الأفراد ودعم وتنظيم من الدولة وتعتبر التنمية بمعناها الصحيح هي مسئولية مشتركة بين أطراف العملية التنموية.

- القيم:

لوحظ أن هناك بعض الارتباط بين مفهوم التنمية المستدامة و العملية التخطيطية حيث أن هناك بعض القيم يجب أن تتوافر في العملية التخطيطية ومنها : القيم الجمالية، القيم الوظيفية، القيم الأخلاقية أو الدينية ، القيم البيئية.وعند دراسة التنمية المستدامة وجد انه لضمان نجاحها يجب أن تتضمن نفس القيم.

- العدالة الاجتماعية:

لنجاح التنمية المستدامة يجب اقتسام تكاليف حماية البيئة ، مع وجود عدالة ومساواة بين الأجيال، فلا يزيد رصيد الجيل الحالي من موارد البيئة على حساب الأجيال القادمة. ويجب إعادة توزيع الموارد، وعدم تركيزها في يد أقلية وحرمان الأغلبية ،فالغني يستهلك أضعاف الفقير ويستنزف ويلوث أكثر. ولتحقيق العدالة بين البلدان النامية والمتقدمة، لابد من إلغاء الديون وفوائد الديون ودفع معونات لحماية البيئة، فالملوث هو الذي يجب أن يدفع ثمن ذلك، في شكل ضريبة تمثل الثمن الحقيقي للتلوث. ([1])

[1] عصام رشدي محمد البكري – ٢٠٠٦ – ص٤٦ .

- تنظيم وترشيد السكان:

حيث ترتبط استدامة التنمية بالسكان من ثلاثة أوجه :

- عدد السكان . – توزيع السكان . – خصائص السكان .

١-١-٧ معوقات التنمية المستدامة:

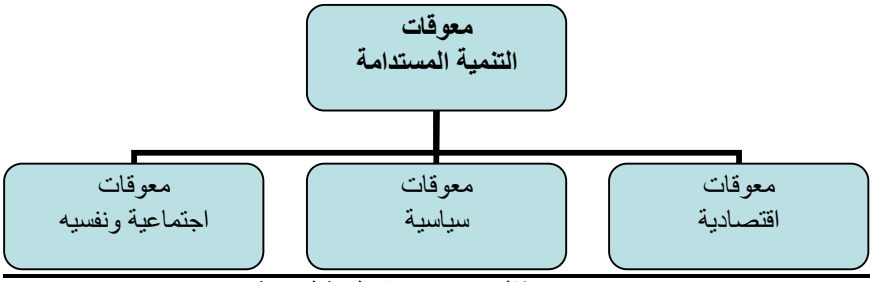

شكل رقم (٤): معوقات التنمية المستدامة

- معوقات اقتصادية:

أ- ارتفاع تكاليف حماية البيئة لأى مشروع جديد ؛ حيث تتراوح ما بين ٢٥%-٥٠ %من تكلفة المشروع ، لأن التكنولوجيا الجديدة مكلفة. ومن هنا رحبت بعض الدول النامية مثل البرازيل بالتلوث الذي يؤدى للتنمية. ([1])

ب- ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار؛ تكاليف حماية البيئة ستؤدى إلى ارتفاع ثمن السلعة وبالتالي سيحد من المنافسة والتصدير ويؤدى إلى عجز ميزان المدفوعات . ومن الضروري أن يتحمل الملوث ثمن ذلك بفرض ضريبة التلوث بالإضافة إلى الموارد المستنزفة . مثل السيارة يجب أن تخضع لضريبتين . ([2])

- معوقات سياسية: ([3])

أ- تضارب المصالح بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة .

ب- أزمة التعاون الدولي في مجال التنمية ، فمعظم معونات التنمية مشروطة ولإغراض سياسية. فإجمالى المعونات المقدمة من الدول المتقدمة ٣٥ مليار دولار ، في حين دفعت الدول النامية خدمات لديونها للدول المتقدمة ٣١.١ مليار دولار كفوائد زيادة على ما

[1] احمد رشيد - ١٩٨١- ص٢٦ .
[2] عبد المنعم احمد شكري – ١٩٩٩– ص٦١.
[3] حاتم عبد المنعم احمد - ١٩٩٥- ص٢٧٨ .

أخذته من معونات. ومن هنا تأتى أهمية مقايضة الديون بإجراءات لحماية البيئة (كحماية الغابات والتشجير) .

ج- عدم وجود حكومة دولية أو سلطة عالمية للقيام بتنفيذ ومراقبة القوانين والأحكام الضرورية لحماية البيئة.

- معوقات اجتماعية ونفسية: ([1])

إن الإنسان في هذا العصر كان انطباعه الأول عن التنمية أنها منقذة للبشرية ووسيلة للرخاء ، وهذا الانطباع يستند على معلومات وبيانات عن التقدم الصناعي والاقتصادي في العديد من الأوجه ، والآن هناك فكر جديد حيث تحاول التنمية المستدامة أن تعطى انطباعا عكسيا عن التنمية السابقة ، اعتمادا على بيانات أخرى مستجدة ، وهنا تقع الصعوبة فتقبل الفكر الجديد وتغيير الانطباع الأول والاقتناع بالمعلومات الجديدة مما جعله أمر في غاية الصعوبة .

[1] سيوبرغ، ليفارت - مارس ١٩٧٦.

مما سبق استنتج البعض مقارنة بين نموذج التنمية التقليدى والتنمية المستدامة كالاتى:

جدول رقم (١): مقارنة بين نموذج التنمية التقليدى والتنمية المستدامة

من حيث	التنمية التقليدية	التنمية المستدامة
الاهداف	توظيف جميع موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة الأنشطة الاقتصادية وتحسين الرفاهية الاجتماعية بالاستهلاك .	تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم .
الأبعاد الاقتصادية	في المقام الأول زيادة النشاط الاقتصادي .	تغيير أنماط الاستهلاك بتخفيض مستوى استهلاك الطاقة وتحسن كفاءتها والأخذ في الاعتبار أن رأس المال الطبيعي لا يمكن أن يستعاض عنه برأس مال يجمعه الإنسان من نشاطات مختلفة .
الأبعاد البيئية	غير موجودة .	حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وإدارتها بطريقة مدروسة غير مستنزفة لها، وعدم إحداث خلل في مكونات البيئة المتضمنة (الماء- الهواء- التربة) .
الأبعاد العمرانية	توفير الوحدات السكنية ولو عن طريق التعدي على الاراضى الزراعية .	وضع الاعتبارات المعيشية فى إطار عمراني منتظم شاملا العديد من القيم .
ركائزها	الموارد الطبيعية المتاحة ، المنشآت الاقتصادية ، وأدوات الإنتاج ، الأموال والأسواق والطاقة والمواد الخام .	ركائزها : الاستدامة ، الديمقراطية ، المشاركة الشعبية ، القيم ، والعدالة والمساواة ترشيد السكان .

المصدر: مدحت إبراهيم – مدخل لتحقيق التنسيق المتواصل - ماجستير – دكتوراه - جامعة القاهرة ٢٠٠٢.

هذا النمط من التنمية المستدامة ما كان ليظهر لولا وجود قصور فى التنمية التقليدية. ويمكن إيجاز أهم نواحى القصور فى التنمية التقليدية فى الاتى:

١- تركيزها على الأستفادة الحالية دون النظر إلى الاحتياجات المستقبلية وحق الأجيال القادمة، وهذا ما جعل التنمية المستدامة تضع الاحتياجات المستقبلية للأجيال فى إعتبارها.

٢- تركيزها على البعد الاقتصادى كأهمية من الدرجة الأولى مما كان له الأثر فى ظهور العديد من المشكلات البيئية والاجتماعية، وهذا ما جعل التنمية المستدامة تدمج الأبعاد الثلاثة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التنمية.

١-١-٨ متطلبات التنمية المستدامة بالنسبة الدول النامية:

أوجدت الثورة العلمية والمعلوماتية (الاقتصاد الرقمي الجديد) إمكانيات لا سابق لها أمام نمو وزيادة الإنتاج، وبدا وكأن هذه الثورة ستفتح أمام الدول النامية إمكانيات لا نهاية لها . فلم يكن عليها أن تجتاز المراحل العديدة التي مهدت تاريخياً للإنتاج الكبير الذي تم التوصل إليه عبر مراحل زمنية طويلة. إلا أن قضية التقدم العلمي والتقني فيالدول النامية ظهرت أكثر تعقيداً بكثير مما بدا للوهلة الأولى.

تجلى ذلك وبأشكال حادة جداً في التناقض بين الحاجات المتزايدة للاستهلاك على أساس التقنية المعاصرة من جهة وبين قدرتها على زيادة معدلات الإنتاج لشحه الموارد الطبيعية والاستثمارات وعدم قدرتها على استغلالها وتوظيفها التوظيف الأمثل من جهة أخرى، وتراجع حجم المساعدات من دول الشمال الغنية والمتطورة علمياً وتقنياً إلى دول الجنوب، وازدياد وتراكم حجم الدين العام وفوائده، والاستغلال السيئ لاستخراج المعادن وتقطيع أشجار الغابات وما يتبعه من تلويث صناعي (جوي ومائي) والتي اندرجت بما يسمى «قرصنة الطبيعية» كل ذلك أجلّ خطط إنجاح التنمية المستدامة. وأصبحت التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في الوقت الحاضر والمستقبل . ([1])

ولذا فإن التساؤل الذي يطرح بحدة:

كيف يمكن للدول النامية بظروفها الحالية والخصائص التي تنطبع على اقتصادياتها أن تحقق أهداف التنمية المستدامة في ظل المستجدات العالمية وقواعد العولمة الجديدة التي تقودها الدول المتقدمة ؟

ا- زيادة حجم المعونة الدولية وتخفيض عبء الدين العمومي:

تؤكد الكثير من الدول أن زيادة حجم المعونة الدولية لمواجهة الفقر والجوع والأمراض يدعم التنمية ويساعد الدول الفقيرة على تحقيق أهداف التنمية الإنمائية للأمم المتحدة في حلول ٢٠١٥ ، لذا يدعو الكثير من المجتمع الدولي في الوقت الحالي إلى زيادة حجم المعونة أو المساعدات الإنمائية الرسمية وتقديم المزيد من تخفيف عبء الديون وإيجاد وابتكار آليات وتقنيات حديثة لتمويل التنمية من أجل مساعدة الدول منخفضة الدخل على تحقيق أهداف الألفية، فقد أوصى مشروع الأمم المتحدة للألفية في عام ٢٠٠٥ على زيادة ومضاعفة حجم نفقات المعونة على المستوى العالمي من مستوياتها وهي ١٠٠مليار سنويا، وطالبت لجنة إفريقيا بمضاعفة المعونة

[1] هانز بيتر لانكس - سبتمبر٢٠٠٢- ص٤.

المقدمة لإفريقيا نظرا لأهميتها، لاسيما وأنه يلاحظ أن المساعدات المقدمة من طرف الدول المتقدمة تشهد تذبذبا ، حيث تناقصت من١% إلى% ٠,٧ من الدخل القومي الخام للدول الغنية. واشتكت الكثير من الدول المتلقية من هذه المعونات لأنه تحرك أولوياتها أصبح تبعا للجهات المانحة وليست الدول المتلقية، لذا يتم المطالبة بترك الأولوية لهذه الدول في تحديد الأهداف وكيفية استخدام الأموال . و لهذا فانه لا بد من توفر خمس مبادئ رئيسة لجعل الطريقة أو النهج الذي تقوده الدول الملتقية مجديا وهي: ([1])

أولا :استراتيجيات بلدان الدعم أو الجهات المانحة : يجب أن تقام و توضع بناءا على خطط الدول المتلقية وما الذي تريد تحقيقه والوصول إليه ومساعدتها في ذلك، وليس بناءا على تحليلها الخاص لأولوياتها .

ثانيا :توافق أدوات المعونة مع احتياجات البلدان :لأن احتياجات الدول تختلف وتتباين تباينا واسعا وهو ما يؤدي إلى اختلاف أدوات المعونة بين دعم مالي للموازنة، دعم مالي لتخفيض عدد الفقراء، مساعدات فنية، شراءات وصناديق عالمية، دعم مالي على نطاق القطاعات ...فمثلا الدول منخفضة الدخل تعتمد على المعونة لإعداد استراتيجيات لتخفيض عدد الفقراء، في حين الدول الأقل اعتمادا على المعونة مثل الصين وجنوب إفريقيا قد تفضل حكوماتها أن تكون المعونة في شكل مساهمة في مشروعات أو معونة فنية أو دعم قطاع معين بدلا من الدعم العام للميزانية .

ثالثا :تنسيق المعونة : بمعنى أن يكون هناك تنسيق بين الجهات المانحة للمعونة لأن ذلك يعد وسيلة مهمة لتحسين ارتباط المساعدات بأولويات الحكومات.

رابعا :زيادة القدرة على التنبؤ بتدفق المعونة : لأن عدم القدرة على التنبؤ بالمعونة يجعل التزامات الحكومة المتلقية للمعونة بنفقات طويلة الأجل أمرا محفوفا بالمخاطر؛ لاسيما في حالة امتناع المانحين عن الوفاء بالتزاماتهم.

خامسا :الإصرار على الخضوع للمساءلة المتبادلة : يجب إخضاع الجهات المانحة للمساءلة أمام الدول النامية عن كيفية إعطاء المعونة وتاريخ منحها، من جهة أخرى ينبغي إخضاع الدول النامية للمساءلة أمام شعوبها وأمام الجهات المانحة عن كيفية استخدام المعونة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك مبادرات على المستوى القطري(مثلا تنزانيا) والإقليمي(عملية لجنة الأمم المتحدة

[1] -Sam Sharb, Adreyan Wood, Elen Raten ، ٢٠٠٥ ، ص٣٧-٣٨ .

الاقتصادية لإفريقيا) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدولي)(منتدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) لتدعيم فكرة المساءلة حول فاعلية المعونة.

ب- تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق:

يعتقد الكثير أن تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف والتبادل التجاري الثنائي وفتح الأسواق لتسهيل وصول ونفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق الدولية بطريقة غير تمييزية وشرعية يساعد على تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويدعم النمو المستدام ويساعد على تحفيز النمو لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية؛ وذلك بتحفيز الإنتاج المحلي وزيادة الدخل القومي وبالتالي الدخل الفردي وتحسين مستويات المعيشة .وهو الهدف الرئيسي الذي ركزت عليه جولة الدوحة للتنمية في نوفمبر ٢٠٠١ ويسعى المجتمع الدولي لتحقيقه .وقد قدمت الدول المتقدمة في هذا الإطار الكثير من المبادرات " لعل أهمها اعتماد نظام التفصيلات التجارية أو ما يعرف " بنظام الأفضلية المعمم "، حيث تقدم مجلس دول الاتحاد الأوربي باقتراح "كل شيء ما عدا السلاح" ([1]) الذي يوفر فرصا لزيادة وصول منتجات الدول الأقل نموا إلى أسواقها دون الخضوع لرسوم جمركية أو حصص، كما أصدرت ألوم أ" قانون النمو والفرص لإفريقيا" في ٢٠٠٠ بهدف تسهيل وتحسين فرص نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق الأمريكية ،غير أنه يحتفظ ببعض القيود كقواعد المنشأ ويقتصر على عدد محدود من السلع.

غير أن معظم الدراسات تشير إلى أن تأثير هذه الاتفاقيات في تغيير نمط وحجم التدفق التجاري لصادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة يبقى ضئيلا، ففي سنة ١٩٩٧ لم تستفد مثلا من امتيازات نظام التفصيلات المعمم سوى ١٧ % من صادرات البلدان النامية . ([2])

وارجع السبب في ذلك إلى صرامة القواعد المتعلقة بشهادات المنشأ المطبقة على تلك السلع، وإلى الطريقة التي كانت تطبق بها هذه الاتفاقية، حيث عمدت الدول المتقدمة إلى فرض رسوم جمركية على السلع مرتفعة القيمة المضافة ورسوم جمركية منخفضة على السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة من جهة أخرى لجأت دول الاتحاد الأوربي إلى فرض رسوم جمركية منخفضة أو منعدمة على السلع والمنتجات الزراعية التي تنتجها محليا، و رسوما أعلى على الواردات المنافسة لمنتجاتها المحلية بهدف حماية منتجيها . ([3])

[1] روبرت شيرر- ٢٠٠١ - ص١٦ .
[2] هانز بيتر لانكس - سبتمبر٢٠٠٢- ص٩ .
[3] روبرت شيرر- ديسمبر ١٩٩٩ - ص١٢.

و فيما يتعلق بنفاذ السلع المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة فإنه يلاحظ أن الدول المتقدمة عملت على اعتماد مبدأ تصاعد التعريفة الجمركية حيث تفرض رسوما منخفضة على وارداتها من المواد الأولية وبعض المنتجات نصف المصنعة ، وتفرض رسوما مرتفعة على المنتجات تامة الصنع التي تمتلك قدرات تنافسية تجعلها تشكل خطرا على منتجاتها المحلية وهذا كاف لإعاقة الدول النامية على توسع قاعدتها الصناعية التصديرية. (١)

لذلك فان عملية التحرير التجاري الحقيقي الذي يحفز النمو المستدام في الدول النامية يتطلب الإسراع في إصلاح سياسات التجارة الزراعية وإزالة كل الحواجز و القيود التي تشوه التجارة الحرة والمشروعة، وتقديم التسهيلات التجارية و التخفيف من القيود الفنية . مع ضرورة إدراج متطلبات البيئة ضمن خطط وسياسات التجارة للدول .

ج- تسهيل عملية نقل التكنولوجيا: (٢) (لا سيما ما يتعلق بالتكنولوجيا النظيفة و تكنولوجيا حماية البيئة من التلوث)

من التحديات المهمة التي تواجه الدول النامية في إطار مبادرة الألفية الإنمائية تحدي الحصول على التكنولوجيا الحديثة القادرة على إنعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة ،صناعة ،صحة ،خدمات....) ، لكن أي نوع من التكنولوجيا بحاجة إلى تكنولوجيا نظيفة وقادرة على حماية البيئة؛ لكن معظم الشركات في الدول النامية لا تراعي هذا الأمر عند ممارسة أنشطتها.

من جهة أخرى تقلصت قدرة الدول النامية على الحصول و نقل التكنولوجيا الحديثة في إطار ما يعرف باتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة التي أسفرت عنها المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار جولة الأرجواي (والتي تعد من اخطر الاتفاقيات على الدول النامية لاسيما وأنها تطالب بالالتزام بمعايير حماية الملكية الفكرية حيث تنص على الحماية لجميع الاختراعات التكنولوجية لمدة لا تقل عن ٢٠ عاما) وهو ما يسمح بتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة و النامية و تأمين المزيد من الاحتكار التكنولوجي وهو ما يجعل فاتورة استيراد التكنولوجيات باهظة و مرتفعة بالنسبة للدول النامية هذا بالإضافة إلى الاشتراطات المتعلقة باستخدام العلامات التجارية وبراءات الاختراع.

ولعل أهم تأثيرات هذه الاتفاقية على الدول النامية يبرز في مجال الأدوية، حيث تشير دراسات أن صافي خسائر الاقتصاد الذي تتحمله الدول النامية نتيجة حماية براءات الاختراع للأدوية ستكون مرتفعة لأنه يتوقع أن ترتفع أسعار الأدوية بنسبة تتراوح ما بين٢٥ % إلى٥٠ % في حالة تطبيق

١ مداخله بعنوان : متطلبات التنمية المستدامة في ظل قواعد العولمة - ابريل ٢٠٠٨ .
٢ ارفيند سويرا مانيال - مارس ٢٠٠٤ - ص٢ .

الاتفاقية، كما أنه يلاحظ ارتفاع أسعار هذه الأدوية في الدول التي تطبق هذه الاتفاقية لحماية براءة الاختراع فمثلا أسعار أدوية مختارة في الو م أ أو بريطانيا تكون مرتفعة مقارنة بأسعار تلك الأدوية في الهند والبرازيل حيث تنخفض مستويات الحماية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٢): أسعار بعض الأدوية الناتجة عن تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية

البلد	المبلغ
شركة منتجة للدواء انشات أصلا في بلد صناعي	١٠٤٣٩
شركة برازيلية	٢٧٦٧
شركة هندية (ا)	٣٥٠
شركة هندية (ب)	٢٠١

المصدر : أرفيند سوبرامانيان ، مرجع سابق ،ص ٢٢ .

لذا فان تسهيل عملية نقل التكنولوجيا تعتبر تحد بالنسبة للدول النامية تطالب به و تطرحه على مختلف موائد النقاشات و المفاوضات ؛ حيث أن التجربة تشير أن الدول المتقدمة طبقت حماية قوية لبراءات الاختراع لما أصبحت تتمتع بارتفاع مستويات الدخل الحقيقي (يفوق ٢٠ ألف دولار للفرد) في حين تطالب الدول النامية بالالتزام بهذه المعايير في ظل انخفاض مستويات الدخل (أقل ٥٠٠ إلى٨٠٠٠ دولار للفرد) .

من خلال ما سبق يمكن القول أن قدرة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة يعتمد على تكاتف الجهود المحلية و الدولية، وذلك باتخاذ إستراتيجيات إقليمية ودولية تعزز جهود هذه الدول . لا سيما ما يتعلق بتيسير التجارة و تسهيل فرص نفاذ منتجاتها إلى الأسواق الدولية بشروط وعراقيل أقل، وتوفير الدعم المالي والفني لها وتسهيل نقل واكتساب التكنولوجيا الحديثة؛ مما يمكنها من التغلب على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويدعم جهود التنمية فيها،

الفصل الثانى

١-٢مؤشرات قياس التنمية المستدامة وفق مقترحات الامم المتحدة

تمهيد:[١]

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات Indicators يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة. حيث أن المؤشرات تشكل دليلا هاما لصنع القرار ،وتساعد على قياس مدى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن توفر الإنذار المبكر ، وتدق ناقوس الخطر في الوقت المناسب لمنع الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي أيضا أدوات هامة لتوصيل الأفكار والقيم .

وأقر مؤتمر قمة الأرض ١٩٩٢ على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المؤشرات في مساعدة البلدان على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التنمية المستدامة. هذا الاعتراف المنصوص عليه في الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي يدعو البلدان على الصعيد الوطني ، فضلا عن المنظمات الدولية ، الحكومية وغير الحكومية لتطوير وتحديد مؤشرات التنمية المستدامة التي يمكن أن توفر أساسا متينا لعملية صنع القرار على جميع المستويات. وفي استجابة لهذه الدعوة ، وافقت لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥، على تنسيق برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة ودعت المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بالتنسيق مع الأمانة العامة لتنفيذ العناصر الرئيسية لبرنامج العمل.

وختاما أعد تقرير يوصف بأنه تتويجا لبرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة (١٩٩٥-٢٠٠٠). يقدم وصفا مفصلا لمواضيع التنمية المستدامة الرئيسية والمواضيع الفرعية وأخذ نهج لجنة التنمية المستدامة في تطوير مؤشرات التنمية المستدامة لاستخدامها في عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني. وعرضت أيضا الصيغة النهائية لهذا التقرير في الإطار المقترح لمجموعة أساسية من المؤشرات التي سوف تتاح للبلدان الأعضاء لمساعدتها في جهودها الرامية إلى قياس التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

[١] الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، سنة ٢٠٠٠.

١-٢ -١ مؤشرات الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة: [1]

من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للمؤشرات بالأمم المتحدة ومساعدة البلدان على أتخاذ القرار تم التركيز على موضوعات أسياسة موجهة نحو تقديم خدمة أفضل لصانعى القرار. والمتمثلة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وسميت بالمؤشرات الرئيسية، وتلاها وضع مؤشرات (الحد الادنى). وهم كالاتى:

١-٢-١-١المؤشرات الرئيسية:

صنفت أجندة أعمال القرن ٢١ المؤشرات الرئيسية لقياس التنمية المستدامة الى ثلاث شرائح، وهى مؤشرات بيئية واجتماعية واقتصادية،وسيتم عرض هذه المؤشرات كالأتى:

١-٢-١-١-١المؤشرات البيئية الرئيسية:

تم تقسيم المؤشرات البيئية حسب اهدافها الى مواضيع تتعلق بالجو، الأرض، المحيطات والبحار والسواحل، المياه العذبة، التنوع البيولوجى. كما هو موضح بالجدول رقم(٣):

جدول رقم (٣) : المؤشرات البيئية الرئيسية

الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر
الهواء	تغير المناخ	انبعاث الغازات الدفيئة
	استنفاد طبقة الأوزون	استهلاك المواد المستنزفة لطبقة الأوزون
	نوعية الهواء	تركيز الملوثات المحيطة في الهواء في المناطق الحضرية
الأرض	الزراعة	مساحة الأرض المحصولية الصالحة للزراعة والدائمة
		استخدام الأسمدة
		استخدام مبيدات الآفات الزراعية
	الغابات	مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأرض
		كثافة حصد الخشب
	التصحر	الأراضي المتأثرة بالتصحر
	التحضر	درجة التحضر
المحيطات والبحار والسواحل	المنطقة الساحلية	تركيز الطحالب في المياه الساحلية
		في المائة من مجموع السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية
	مصايد الأسماك	المصايد السنوية للأنواع الرئيسية
مياه عذبة	كمية المياه	السحب السنوي المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتاحة
	جودة المياه	عدد الهيئات المسئولة عن المسطحات المائية
		التركيز القولوني في المياه العذبة(تلوث المياه)
التنوع البيولوجي	النظام الإيكولوجي	مجال النظم الإيكولوجية الرئيسية المختارة
		المناطق المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية
	الأنواع	وفرة الأنواع الرئيسية المختارة

المصدر: الامم المتحدة، ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، "أجندة أعمال القرن ٢١".

[1] الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٥ يناير ١٩٩٩ .

اشتملت هذه مواضيع المؤشرات البيئية الرئيسيةاهتمام خاص أيضاً من خلال أجندة القرن ٢١، وهذا يدل على وجود ارتباط كبير بين هذه المواضيع والتنمية المستدامة كالاتى:

ا- الهواء:

قدم جدول أعمال القرن ٢١ نهج متكامل لحماية الغلاف الجوي ([1]) منسق مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تركز على :

- تجنب استنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي العلوي .
- معالجة تلوث الهواء عبر الحدود .
- تشجيع مزيد من الاستخدام المستدام للطاقة، والنقل، والاستهلاك، والتنمية الصناعية، والأراضي واستخدام الموارد البحرية.

ويجري معالجة المشاكل المرتبطة بتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وحتى الآن تم إحراز تقدم غير كاف لتحقيق الاستقرار في مستويات انبعاث الغازات الدفيئة.

ب- الأرض :

تتكون الأرض من المساحة الفعلية وتضاريس السطح و تشمل أيضاً الموارد الطبيعية المرتبطة بها من التربة، والرواسب المعدنية والمياه والنبات والحيوان. واستخدام الأراضي بطريقة غير مستدامة تؤثر على كل هذه الموارد، فضلا عن الغلاف الجوي والنظم الايكولوجية البحرية. وعلى نحو متزايد أصبحت الأرض من الموارد النادرة، وذلك بسبب التوسع في الاحتياجات البشرية . ([2])

ويدعو جدول أعمال القرن٢١ إلى إتباع نهج شمولي متكامل لتحقيق التنمية المستدامة لموارد الأرض._([3]) في الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة اقترحت المجالات التالية: ([4])

- الوقاية أو التخفيف من تدهور الأراضي .
- الالتفات إلى القطاعات الحيوية والقضايا بما في ذلك الغابات والأراضي الجافة ، وإعادة تأهيل المناطق المزروعة بالألغام ، و إدارة أراضي المناطق الريفية والحضرية.
- الوصول إلى المعلومات ومشاركة أصحاب المصلحة.
- التعاون الدولي من أجل بناء القدرات وتبادل المعلومات ، ونقل التكنولوجيا .
- إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.

[1] الأمم المتحدة ، جدول أعمال القرن ٢١ ، الفصل ٩.
[2] مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، ٢٤ أبريل -- ٥ مايو ، ٢٠٠٠.
[3] الأمم المتحدة ، وجدول أعمال القرن ٢١ ، الفصل ١٠.
[4] لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة ، أبريل ١٩٩٩ و٢٤ أبريل -- ٥ مايو ٢٠٠٠.

ج- المياه العذبة :

كل من كمية المياه ونوعية المياه أصبحت من القضايا المهيمنة في العديد من البلدان؛ نتيجة لمشاكل تتعلق بتخصيص المياه، والاستخدام غير الفعال، وعدم وجود إدارة متكاملة كافية. وأيضا السحب الكبير من المياه للصناعة والزراعة، وعودة معظم المياه المتدهورة في الجودة المستخدمة في الصناعات والبلديات في كثير من الأحيان إلى المجاري المائية. وقد حددت لجنة التنمية المستدامة المجالات ذات الأولوية التالية: ([1])

- الوصول بإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية.
- استخدام الماء لإنتاج الغذاء والتنمية الريفية المستدامة .
- كفاءة استخدام المياه على أساس قيمتها الاقتصادية .
- إدارة مؤسسات المياه وتعزيزها .

د- التنوع البيولوجي :

مؤشرات التنوع البيولوجي تحدد قياس مجال النظم الإيكولوجية الرئيسية المختارة، ووفرة الأنواع الرئيسية المختارة، والمناطق المحمية كنسبة مئوية من المساحة الكلية. فهي سهلة نسبيا ومجدية لحساب متخذي القرار، وتتيح للبلدان المرونة في تحديد أهم النظم الإيكولوجية والأنواع من منظور وطني.

١-٢-١-١-٢المؤشرات الاجتماعية الرئيسية:

تم تقسيم المؤشرات الاجتماعية حسب أهدافها إلى مواضيع تتعلق بالعدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم، الإسكان، الأمن، السكان، كما هو موضح بالجدول الأتى:

[1] مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ، ٢٠ أبريل -- ١ مايو ، ١٩٩٨.

جدول رقم (٤) : المؤشرات الاجتماعية الرئيسية

الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر
العدالة الاجتماعية	الفقر	في المائة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر
		مؤشر التفاوت في الدخل
		معدل البطالة
	المساواة بين الجنسين	نسبة متوسط أجور النساء إلى أجور الذكور.
الصحة	الحالة الغذائية	الحالة الغذائية للأطفال.
	الوفيات	معدل وفيات أقل من ٥ سنوات.
	الصرف الصحي	نصيب الفرد من الحصول على الخدمة (بما يكفي للتخلص من مياه المجاري)
	مياه الشرب	نصيب الفرد فى اليوم من مياه الشرب المأمونة
	تقديم الرعاية الصحية	عدد الاطباء لكل الف نسمة
		عدد الوحدات الصحية لكل الف نسمة
		معدل انتشار وسائل منع الحمل
التعليم	المستوى التعليمي	التسرب من التعليم الابتدائى
		تحقيق مستوى التعليم الثانوي
	معرفة القراءة والكتابة	معدل الإلمام بالقراءة
الإسكان	ظروف المعيشة	كثافة السكان
الأمن	الجريمة	عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠،٠٠٠ من السكان
السكان	التغيير السكاني	معدل النمو السكاني.
		نسبة مناطق المستوطنات الحضرية غير الرسمية.

المصدر: الامم المتحدة، ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، "أجندة أعمال القرن ٢١".

اشتملت هذه مواضيع المؤشرات الاجتماعية الرئيسيةاهتمام خاص أيضاً من خلال أجندة القرن ٢١، وهذا يدل على وجود ارتباط كبير بين هذه المواضيع والتنمية المستدامة كالاتى:

ا- الإنصاف:

العدالة الاجتماعية هي واحدة من القيم الرئيسية الكامنة وراء التنمية المستدامة ؛ وتشمل توفير فرص العمل وتوزيع الدخل. وقد تناولت العديد من الاتفاقيات الدولية ومؤتمرات القمة ، بالإضافة إلى مؤتمر قمة الأرض، على أهمية المعاملة المنصفة للأفراد أو المجموعات. وشمل هذه إعلان فيينا لحقوق الإنسان، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، و مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، والمؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية. ([1])

[1] الأمم المتحدة - إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية ، ١٨ أبريل -- ٣ مايو ١٩٩٦.

ب-الصحة :

ترتبط الصحة والتنمية المستدامة ارتباطا وثيقا؛ حيث أن إمدادات المياه المأمونة والصرف الصحي والتغذية السليمة وتوفير إمدادات غذائية سليمة، والظروف المعيشية الغير ملوثة، ومراقبة المرض، والحصول على الخدمات الصحية للسكان تسهم جميعها بصحة جيدة للإنسان، ويعتبر هذاهدف من أهداف التنميةا المستدامة. وحماية صحة الإنسان وتعزيزها في جدول أعمال القرن ٢١ تركز على القضايا التالية : (١)

- جمع احتياجات الرعاية الصحية الأولية، وخاصة في المناطق الريفية .
- التحكم في الأمراض المعدية .
- حماية الفئات الضعيفة .
- تخفيض المخاطر الصحية الناجمة عن التلوث البيئي والمخاطر البيئية.

ج- التعليم :

التعليم هو عملية مستمرة مدى الحياة، ومن المقبول اعتباره شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة. ومن المسلم به أيضا أن التعليم وسيلة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج إلى مسار أكثر استدامة .التعليم في جدول أعمال القرن ٢١ يركز على ثلاث قضايا :

- إعادة توجيه التعليم نحو تحقيق التنمية المستدامة .
- زيادة الوعي العام .
- تعزيز التدريب .

د- الإسكان :

توفير المأوى الملائم هو واحد من المكونات الأساسية للتنمية المستدامة؛ حيث إنه يساهم بشكل كبير في تواجد الأمن والعدالة والإنتاجية. والحق في السكن الملائم هو جزء من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. (٢)

ه- الأمن :

منع الجريمة والعدالة الاجتماعية هو جزء لا يتجزأ من عملية التنمية؛ حيث أن المجتمع المدني والحكم الرشيد والديمقراطية تقوم على تعزيز العدالة بوصفه عنصرا جوهريا وشرطا للاستقرار الاجتماعي والأمن والسلام، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة على المدى الطويل. (٣)

---

١ الأمم المتحدة ، جدول أعمال القرن ٢١ ، الفصل ٦ .
٢ الأمم المتحدة - يونيو١٩٩٦ .
٣ الأمم المتحدة، ٢٨ ابريل- ٩مايو ١٩٩٧ .

و- السكان :

السكان هم مرجعية هامة للتنمية المستدامة؛ حيث أن صناع القرار ينظروا إلى العلاقة المتبادلة بين البشر والموارد والبيئة. ولأن النمو السكاني السريع والهجرة تؤدى إلى ظروف معيشية لا يمكن تحملها وزيادة الضغط على البيئة، وتعكس وجودا للبطالة، والافتقار للخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية. (١)

قدم جدول أعمال القرن ٢١ إطارا لتوافق في الآراء على ضرورة زيادة التعاون الدولي بشان القضايا السكانية. (٢)

١-٢-١-١-٣ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية:

تم تقسيم المؤشرات الاقتصادية حسب اهدافها الى مواضيع تتعلق بالهيكل الاقتصادى، أنماط الأستهلاك والإنتاج، ويوضح الجدول رقم(٤) هذه المواضيع والمؤشرات الخاصة بكل موضوع كالاتى:

جدول رقم (٥) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر
الهيكل الاقتصادي	**الأداء الاقتصادي**	**الناتج المحلي الإجمالي**
		حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي
	التجارة	**الميزان التجاري في السلع والخدمات**
	الوضع المالي	**نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي**
		مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية أو تلقيها كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.
أنماط الأستهلاك والإنتاج	**مواد الاستهلاك**	**كثافة استخدام المواد**
	استخدام الطاقة	**الاستهلاك السنوي الطاقة للفرد الواحد**
		حصة الاستهلاك من مصادر الطاقة المتجددة
		كثافة استخدام الطاقة
	إدارة وتوليد النفايات	**توليد النفايات الصناعية و الصلبة**
		توليد النفايات الخطرة
		توليد النفايات المشعة
		تدوير النفايات وإعادة استخدامها
	النقل	**نصيب الفرد من المسافة المقطوعة حسب وسيلة النقل**

المصدر: الامم المتحدة، ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، "أجندة أعمال القرن ٢١".

١ الامم المتحدة، ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، سنة ٢٠٠٠.

٢ الأمم المتحدة – جدول أعمال القرن ٢١ – فصل ٥ .

ا- الهيكل الاقتصادي:

التجارة والاستثمار من العوامل الهامة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، ونقل الموارد المالية والتكنولوجيا. وتخفيف عبء الديون أمرا حاسما لمساعدة البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والاستهلاك والإنتاج يرتبطا ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي أو عدمه. فهو يمثل تحديا كبيرا لضمان أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يسهم في التدهور البيئي . ([1])

ووجود مستويات عالية من الديون تعوق قدرة البلاد على معالجة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة بالتنمية المستدامة. لذلك فإن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية هي مقياس لالتزام المجتمع الدولي . ([2])

ب- أنماط الاستهلاك والإنتاج :

الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج لا سيما في البلدان المتقدمة هي السبب الرئيسي لاستمرار استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة العالمية. ([3]) ومن المعترف به على نطاق واسع أن الأرض لا يمكن أن تدعم مستويات الاستهلاك في البلدان الصناعية على نطاق عالمي. وجدول أعمال القرن ٢١ تدعو البلدان المتقدمة أن تأخذ زمام المبادرة في تعزيز وتنفيذ أنماط إنتاج أكثر استدامة. وتوصي ببعض إجراءات للمساعدة في تحقيق هذا الهدف :

- تشجيع المزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد، والتقليل من توليد النفايات .
- مساعدة الأفراد على اتخاذ القرارات السليمة بيئيا.

١-٢-٣ مؤشرات الحد الأدنى:

نظراً لوجود صعوبة فى تطبيق المؤشرات الرئيسية المشار إليها سابقاً فى الدول النامية؛ حيث يتعزر فيها الحصول على بيانات ومعلومات خاصة بقياس هذا العدد من المؤشرات، فقد اقترحت الأمم المتحدة قائمة أخرى من المؤشرات سميت "الحد الادنى". ويقدم الجدول الأتى مؤشرات الحد الادنى التي تستخدمها الدول النامية:

[1] الامم المتحدة، ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، سنة ٢٠٠٠
[2] المرجع السابق .
[3] الأمم المتحدة ، وقمة الأرض +٥.

جدول رقم (٦): اختيار لجنة التنمية المستدامة لمؤشرات الحد الادنى عن طريق اختبار البلدان [١]

مؤشرات الحد الأدنى
معدل البطالة
معدل النمو السكاني
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمياه
تغيير استخدام الأراضي
استخدام الأسمدة
نسبة الأنواع المهددة لمجموع الأنواع الأصلية
تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية المحيطة
انبعاث الغازات الدفيئة
انبعاث ثاني أكسيد الكبريت
انبعاث ثاني أكسيد النيتروجين
استهلاك الطاقة السنوي

وفي سياق وإطار الموضوع تم اختيار الحد الأدنى للمؤشرات؛ والهدف من أختيار مؤشرات الحد الأدنى أن تشجع الدول النامية على اعتماد واستخدام هذه المؤشرات كنقطة انطلاق لبرامجها الوطنية الخاصة بالمؤشرات. واستندت المؤشرات الأساسية على التشاور مع بعض البلدان، وبخاصة تلك الممثلة في برنامج الاختبار، [٢] والوكالات الرائدة داخل و خارج منظومة الأمم المتحدة الذين لديهم مسؤوليات من أجل التنمية المستدامة بما في ذلك جدول الأعمال٢١ .

[١] الأمم المتحدة - إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠٠٠.

[٢] النمسا ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، البرازيل ، الصين ، كوستاريكا ، الجمهورية التشيكية ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، غانا وكينيا وجزر المالديف والمكسيك والمغرب وباكستان والفلبين وجنوب أفريقيا وتونس ، المملكة المتحدة ، و فنزويلا.

خلاصة الباب الاول:

قد خلص هذا الباب من خلال فصلين إلى:

مراجعة للإطار النظرى التنمية المستدامة فى الفصل الأول؛ من حيث التطور التاريخى لمفهوم التنمية المستدامة من خلال المؤتمرات التى أعدتها الأمم المتحدة، وصولاً إلى التعريف الذى وضع للتنمية المستدامة فى تقرير مستقبلنا المشترك، ثم التطرق إلى أبعاد وأهداف وركائز ومعوقات التنمية المستدامة.

وفى الفصل الثانى تم توضيح مدى أهمية وجود مؤشرات لقياس مدى تقدم الدول نحو إحراز التنمية المستدامة. وإصدار الأمم المتحدة لقائمة "مؤشرات رئيسية" لقياس التنمية المستدامة وقسمت إلى مؤشرات بيئية واجتماعية واقتصادية رئيسية، واشتملت هذه القوائم على عدد كبير من المؤشرات مما أوجد صعوبة على الدول النامية لاستخدامها. ثم أصدار الأمم المتحدة لقائمة أخرى لمساعدة دول العالم النامى لقياس مدى تقدمها نحو إحراز التنمية المستدامة سميت بمؤشرات "الحد الأدنى". وهو ما سيتم من خلالهم محاولة لقياس الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد فى الباب الثانى.

الباب الثاني
تقييم استدامة التنمية في إقليم شمال الصعيد
الفصل الأول
٢-١تعريف باقليم شمال الصعيد

تمهيد:

تقسم جمهورية مصر العربية إداريًا إلى ٢٧ محافظة. وهذا التقسيم حل محل تقسيم المدريات الذي أنشأه نابليون بونابرت بعد الحملة الفرنسية على مصر ثم محمد علي باشا من بعده. وتعد المحافظة في مصر قمة هرم التقسيمات الإدارية الذي يتضمن خمسة مستويات (محافظة، مركز، مدينة، حي "في المدن تقسم الأحياء إلى أقسام ثم شياخات"، قرية)، ويرأس كل منها محافظ يعين بواسطة رئيس الجمهورية.

والمحافظات إما تكون حضريةبالكامل، أو خليطًا بين مناطق حضرية ومناطق ريفية، والتفريق الرسمي بين الحضر والريف في المحافظات يكون بحسب التقسيمات الإدارية الأدنى، فالمحافظات الحضرية بالكامل ليس بها مراكز، والتي هي تجمعات لمجموعة من القرى تقابل المدينة في المحافظات الحضرية. علاوة على ذلك يمكن أن تكون المحافظة بالكامل عبارة عن مدينة واحدة فقط كما في حالة القاهرة، والإسكندرية. والمدن تقسم إلى أحياء تديرها مجالس محلية منتخبة. ولكل محافظة عاصمة تكون في الغالب أكبر مدنها.

في ١٧ أبريل ٢٠٠٨ صدر قرار جمهوري باعتبار حلوان، و٦ أكتوبر محافظتين مستقلتين وتم إلغاء القرار بعد ثورة يناير وبذلك عادت حلوان إلى القاهرة وعادت مدينة السادس من أكتوبر إلى الجيزة، وفي ٩ ديسمبر ٢٠٠٩ صدر قرار جمهوري بتأسيس محافظة الأقصر.[١]

ويلى تقسيم مصر إلى محافظات تقسيمها إلى أقاليم؛ حيث قامت الأمانة العامة للحكم المحلى عام ١٩٧٧ بتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم اقتصادية (تخطيطية) بهدف تحديد الحيز المكانى التى يتم فى إطاره وضع خطط التنمية الشاملة لمناطق الجمهورية المختلفة ذات الصفات المتجانسة.
وفى عام ١٩٨٦ تعدل هذا القرار بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١ بحيث اصبحت الجمهورية تضم سبعة اقاليم وهى : ([٢])

[١] الموسوعة الحرة (ويكيبيديا).
[٢] الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) .

إقليم القاهرة الكبرى	القاهرة · الجيزة · القليوبية. (١)
إقليم الإسكندرية	الإسكندرية · البحيرة · مطروح. (٢)
إقليم دلتا النيل	الدقهلية · كفر الشيخ · الغربية · المنوفية · دمياط.(٣)
إقليم قناة السويس	بورسعيد · الإسماعيلية · السويس · الشرقية · شمال سيناء · جنوب سيناء · البحر الأحمر. (٤)
إقليم شمال الصعيد	بني سويف · المنيا · الفيوم. (٥)
إقليم أسيوط	أسيوط · الوادي الجديد. (٦)
إقليم جنوب الصعيد	سوهاج · قنا · الأقصر · أسوان. (٧)
محافظات مصرية سابقة	الصحراء العسكرية · مصلحة الحدود · السادس من أكتوبر · حلوان.

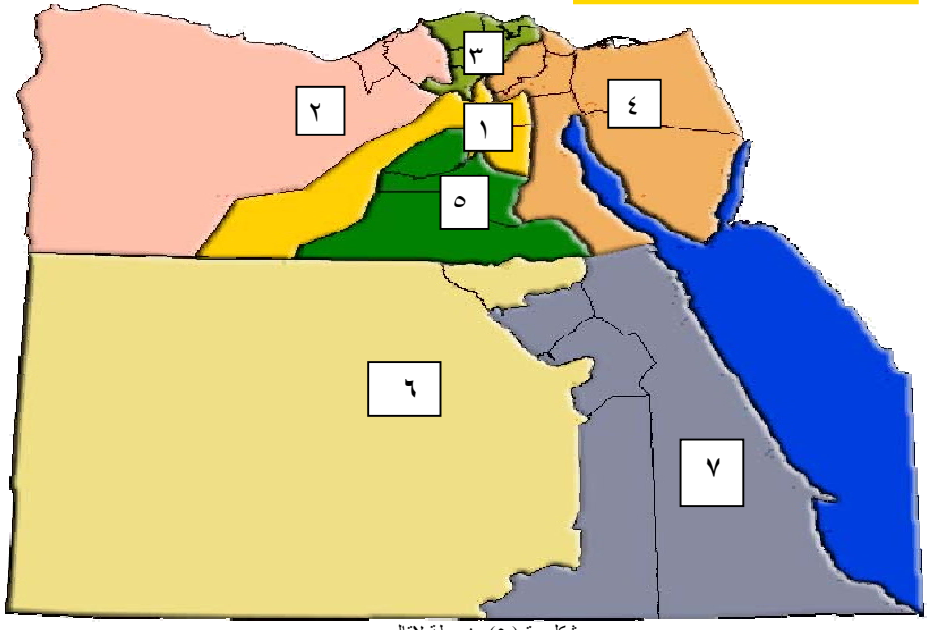

شكل رقم(٥) :خريطة لاقاليم مصر

الاختلالات الإقليمية:

وكان هذا التقسيم بهدف تحقيق التنمية للمناطق المتجانسة فى الصفات الجغرافية والاقتصادية وغيرها.....الخ، إلا أن الواقع رصد الأتى كما هو موضح بالجدول رقم (٧):

أ- تباين مقومات التنمية فى الاقاليم:

جدول رقم(٧): التباين بين الاقاليم ٢٠٠٧

الاقليم / الخدمة	اقليم القاهرة	اقليم الاسكندرية	اقليم الدلتا	اقليم القناة	اقليم شمال الصعيد	اقليم اسيوط	اقليم جنوب الصعيد
عدد السكان بالنسبة للجمهورية %	٢٥.٢	١٢.٦	٢٢.٦	١٠.٨	١٢.٤	٥	١٢
مساحة الإقليم بالنسبةللجمهورية%	١.٧٢	٢٢.٢	١.٢٢	٧.٩٨	٦.٩	٣٩.٩	٢٠.٤
السياحة بالنسبة للجمهورية	٣٠.٥	١١.٥	٢.١	٢٣.٥	١.١	.٨	٣٠.٣
عدد الوحدات السكنية بالنسبة للجمهورية	٣٩.٦	٥.٤	١١.٥	٢٨.٩	٣.٥	٢.٤	١٠.٤
مياه شرب لتر / يوم / فرد	٤٧٦.٨	٥١٥.٥	١٤٥.٦	٥٢٠.٩	٨٧.٤	٣٥٦.٣	١٥٧.٣
الكهرباء ك . و . س سنويا /فرد	١٠١٥.٧	٩٩٧.٦	٧٠٤.٨	٩٠٧.٧	٥٠١.٤	٩٦٧.٦	٦٨٥.٦
الصرف الصحى لتر / فرد / يوم	٣٣١	١٨٢.٢	١٠٧.٣	٣٦١.٧	٣٤	٨٢.٣	٥٢.٦
الطرق نسمة /كم طرق مرصوفة	٤٦٠٢.٨	١٣٩٢.٥	٢١٥٤.٥	٦٩٧.٢	١٩٤٧.٤	٨٦٦.٣	١٢١٢.٧
التعليم قبل الجامعى تلميذ / فصل	٤١.٨	٣٨.٧	٣٨.٨	٢٧.٣	٤١.٥	٣١.٥	٣٣.٤
الصحة نسمة / سرير	٣٩٥.٣	٥٠٨.٣	٥٣٣.٨	٣٨٥.٢	٨٦٢.٣	٣٥١.٥	٥٧٢.٢
الصحة نسمة /طبيب	١١٠٩.٨	١٢٥٨.٤	١١١٩.١	١٠٧١.٩	١٦٨٨.٧	١٤٢٥.٧	١٧٦٠.٤
الشباب والرياضة الف نسمة /مركز	١٦.٥	٨.٨	٨.٥	٤.٥	١٢.٤	٨.٤	٨.١
الجمعيات الاهلية الف نسمة / جمعية	٤.٣	٤.٤	٦.٢	٢.٨	٥.١	٣.٨	٤.٤
الثقافة الف نسمة/قصروبيت	٢٨٥.٦	١٨٦.٤	٢٠٢.٨	٩١.١	٣٥٠.٩	١٠٥.١٤	١٥٨.٢

مصدر البيانات: مجلس الوزراء بالقاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات ٢٠٠٩.

تحليل ما سبق:

- مما سبق يتضح أن إقليم شمال الصعيد ياتى فى المرتبة الاخيرة فى: الصحة(نسمة/سرير)، الثقافة(الف نسمة/قصر وبيت)، نصيب الفرد من مياه الشرب، نصيب الفرم من الكهرباء، نصيب الفرد فى الحصول على خدمة الصرف الصحى.
- بينما يحتل إقليم شمال الصعيد المرتبة قبل الاخيرة فى: الصحة(نسمة / طبيب)، عدد الوحدات السكنية بالنسبة للجمهورية، السياحة بالنسبة للجمهورية، التعليم قبل

الجامعى تلميذ / فصل، الشباب والرياضة (الف نسمة/مركز)، الجمعيات الاهلية (الف نسمة/جمعية).

- ويأتى الإقليم فى المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان بالنسبة للجمهورية، بينما تأتى مساحته بالنسبة للجمهورية فى المرتبة الخامسة. وهو ما يوضح أن عدد سكان الإقليم لاتتناسب مع مساحته.

ب- <u>التوزيع غير المتكافئ للاستثمارات بين الأقاليم:</u>

لقد قام متخذى القرار بتركيز الاستثمارات فى إقليم القاهرة ويليه إقليم الاسكندرية على النحو الذى حرم باقى الأقاليم من نصيبها العادل من الاستثمارات وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (٨): تباين الاستثمارات

	الخطة الاولى ٨٢ / ٨٣- ٨٧ / ٨٦ النسبة%	الخطة الثانية ٨٧ /٨٨ – ٩١ / ٩٢ النسبة%	الخطة الثالثة ٩٢ / ٩٣ – ٩٦ / ٩٧ النسبة%	الخطة الرابعة ٩٧ / ٩٨ – ٢٠٠١/٢٠٠٢ النسبة%	الخطة الخامسة ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ -٢٠٠٦/٢٠٠٧ النسبة %
اقليم القاهرة	٣٤.٢٨	٢٩.٤	٣٥.٩	١٦.٥٢	٢٢.٥
اقليم الاسكندرية	١١.٣٨	٢٠.٨	١٦.٩	١٣.٥٤	١٦.٣
اقليم الدلتا	١٧.٢١	٨.٨	٩.٨	١٥.١٦	١٦.٣
اقليم القناة	١٤.٣٤	١٠.٨	٥.٢	١٧.٤٤	١٥.٩
اقليم شمال الصعيد	٧.٩	٣.٤	٨.٩	٧.١٩	٨.٢
اقليم اسيوط	٥.٢٤	٣.٧	٥.٥	٦.٧٩	٤.٩
اقليم جنوب الصعيد	٩.٦٥	٧.٣	٧.٨	٢٣.٣٦	١٥.٩

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولى.

<u>تحليل لما سبق:</u>

مما سبق يتضح أن إقليم شمال الصعيد أخذ المرتبة الاخيرة فى الخطة الاولى من الاستثمارات، بينما احتل المرتبة قبل الاخيرة من الاستثمارات فى جميع الخطط التالية.

- **<u>الخلاصة:</u>**

- يتضح افتقار الإقليم الى العديد من مقومات التنمية حيث احتل مراتب متدنية فى إحدى عشر عنصر من مقومات التنمية من أربعة عشر عنصر.
- ويتضح أنه تم تهميش الإقليم فى الحصول على الاستثمارات المناسبة له، والتى تؤهله لإحداث التنمية اللازمة للحاضر والمستقبل.

ومن هنا تاتى أهمية دراسة إقليم شمال الصعيد، وذلك من حيث موارده الطبيعية والاقتصادية والعمرانية وخصائصه الاجتماعية؛ وذلك لتنميته تنمية تحقق احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل.

وسيعتمد البحث فى وصف الإقليم وعمليات التنمية به على تقارير الهيئة العامة للتخطيط العمرانى؛ وذلك لأنه جهاز الدولة الوحيد المختص بالتنمية الإقليمية والذى يرسم خطط التنمية الخاصة بالأقاليم. وحيث أنه جهاز حكومى فهو المصدر الموثوق به لأخذ البيانات الإقليمية منه، كما أنه المرجع الوحيد الأكثر تفصيلاً والأكثر دقة.

٢ ـ ١ ـ ١ الملامح الرئيسية بالإقليم:

يعد إقليم شمال الصعيد هو الإقليم الخامس من أقاليم مصر السبعة، ويضم بجانب محافظة بني سويف كل من محافظتي الفيوم والمنيا بمساحة إجمالية ٦٩٨٢٥ كم مربع(١٢.٦٢ مليون فدان) تمثل نحو ٩.٦ % من جملة مساحة الجمهورية . كما يقطن بالإقليم نحو ٩ مليون نسمةوفقًا لتعداد سكان ٢٠٠٦ . ويمكن التعرف على الإقليم من خلال بعض ملامحه الطبيعية والإدارية، والسكانية والعمرانية. ([1])

!Error

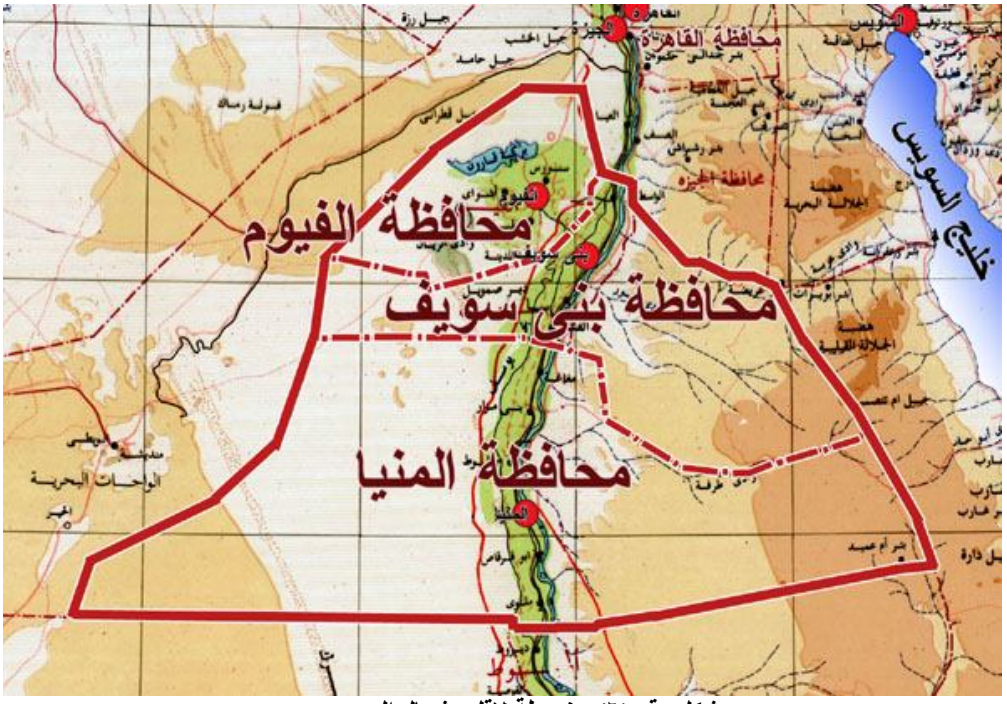

شكل رقم (٦): خريطة لاقليم شمال الصعيد

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠١٠ أ- ص٧ .

يتكون الهيكل الإداري لإقليم شمال الصعيد من ثلاث محافظات هي : (الفيوم، بني سويف، المنيا) ، بإجمالي عدد ٢٢ مركزًا تضم ٢٤ مدينة (٢٢ مدينة قائمة بالإضافة إلى مدينتين جديدتين المنيا الجديدة و بني سويف الجديدة) و٧٤٠ قرية (١٦١ قرية رئيسية، ٥٧٩ قرية تابعة) .

جدول رقم (٩): الهيكل الإداري لإقليم شمال الصعيد - ٢٠٠٦

المحافظة	كم ٢	المساحة الكلية بالفدان	النسبة%	عدد المراكز	عدد المدن*	عدد **القرى الرئيسية	عدد القرى التابعة
الفيوم	٦٠٦٩	١٤٤٤٧٦١,٩١	٨,٧	٦	٦	٦١	١٠١
بني سويف	٧١٦٩	١٧٠٦٢٢٢,٠٠	١٠,٣	٧	٧	٣٩	١٨٠
المنيا	٥٦٥٨٧	١٣٤٦٧٧,٦	٨١	٩	٩	٦١	٢٩٨
الاجمالى	٦٩٨٢٥	١٦٦١٨٦٨٩,٩١	١٠٠	٢٢	٢٤	١٦١	٥٧٩

*بإضافة المدن الجديدة الموجودة بالإقليم (٢مدينة وهى بني سويف الجديدة ، المنيا الجديدة **

٢-١-١-١ الملامح الطبيعية :[١]

يشغل إقليم شمال الصعيد الجزء الشمالي من صعيد مصر، حيث يحده شما لا وغربًا إقليم القاهرة، وجنوبًا إقليم أسيوطوشرقًا القطاع الشمالي من إقليم جنوب الصعيد.

يمتد الإقليم بشكل طولي في عروض دون مدارية ما بين دائرتي عرض ٤٠ ٢٧-٤ ٢٩ مْما يجعله داخل النظام المناخي الصحراوي والتي يتسم بها الجزء الأكبر من الأراضي المصرية، ويتسم المناخ في الإقليم بارتفاع درجات الحرارة خلال شهور الصيف إلى حدودها القصوى، وإن زاد في بعض فترات فصل الربيع بسبب رياح الخماسين القادمة من الجنوب الغربي فتصل إلى ما بين ٢٨ إلى ٣٠ درجةمئوية صيفًا، وفى الشتاء يتميز الإقليم بانخفاض درجة حرارته حيث يبلغ متوسطها بالإقليم ككل في هذا الفصل نحو ١٣ درجة مئوية.

- التاثير السلبى للمناخ على الاقليم:

يظهر الأثر غير المباشر للمناخ على الإنسان من خلال حركة الرمال بفعل هبوب الرياح والتى تهدد بزيادة رقعة الأراضى المعرضة للتصحر خاصة فى غرب المنيا حيث الكثبان الرملية التى تحركها الرياح باتجاه بحر يوسف والزمامات الزراعية؛ وكذلك تتعرض الطرق للرمال المتحركة خاصة الطريق المؤدى من القاهرة إلى أسيوط على الجانب الغربى بوادى النيل وكذلك التأثير على بحيرة قارون خاصة من جهة الشمال حيث تؤدى الرياح إلى سفى الرمال باتجاه البحيرة وزيادة رواسب القاع وارتفاع منسوبة. ومن المناطق التى تعانى من

[١] وزارة الإسكان بالقاهرة – الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠١٠ أ- ص٧.

حركة الرمال المساحة بفعل الرياح منطقة الغرق السلطانى جنوبى المنخفض وكذلك منطقة وادى الريان وبه أكبر تجمع رملى بالإقليم ككل.

٢-١-١-٢ الملامح السكانية والاجتماعية: [١]

تتضمن الملامح السكانية للإقليم دراسة كل من الحجم والزيادة السكانية، التوزيع النسبي لسكان محافظات الإقليم، التركيب الحضري/الريفي والهجرة بمحافظات الإقليم، الحالة الاجتماعية.

بلغ إجمالي حجم سكان إقليم شمال الصعيد نحو٧,١٥٨ مليون نسمةوفقًا لتعداد ١٩٩٦ ، ووفقًا لتعدادات عام ٢٠٠٦ فقد بلغ حجم السكان بالإقليم نحو٨,٩٨٢ مليون نسمة، محتلا بذلك المرتبة الرابعة بين أقاليم الجمهورية وبنسبة تبلغ ٤,١٢% من إجمالي سكان الجمهورية .

وعن التركيب الحضري/الريفي للسكان تبرز الصفة الريفية للإقليم حيث لا يشكل سكان الحضر إلا نحو ٢١ % فقط من إجمالي سكان الإقليم عام ٢٠٠٦ ، بينما تبلغ نسبة سكان الريف نحو ٧٩ % من جملة سكان الإقليم لنفس العام. وأسهمت الهجرة في النمو السكاني لمحافظات إقليم شمال الصعيد بالسالب، حيث يعتبر إقليم شمال الصعيد أحد أقاليم الطرد السكاني في الجمهورية.

أما عن بيانات الحالة التعليمية، يلاحظ انخفاض نسبة التعليم المتوسط وما فوقه في جميع محافظات الإقليم عن نسبة الجمهورية. وتصل نسبة الأميةوفقًا لتعداد ٢٠٠٦ بإقليم شمال الصعيد إلى اكثر من ٥٠% ، وهى تزيد بذلك عن المتوسط العام للجمهورية الذي يبلغ ٢٩,٣ ، الأمر الذي يعكس تباين الوعي بأهمية التعليم ودرجة الإقبال على تعليم الأطفال.

- **ملامح غياب الاستدامة:**

- من خلال العرض السابق للملامح السكانية والتعليمية يمكن استخلاص الأتى :
- تسجل الأمية مستويات شديدة الارتفاع وتمثل في حد ذاتها أحد معوقات التنمية المستدامة، لما ينتج عنها من زيادة حدة الفقر، وتدنى مستوى الحياة بصفة عامة.
- يتضح أن إقليم شمال الصعيد تنخفض فيه نسبة التعليم فوق المتوسط والعالى فى ظل الدور الوظيفى للإقليم كإقليم زراعى .
- حراك السكان بين أجزاء الإقليم (محافظاته) والى خارجه :وهى تستند إلى متغيرات عديدة لعل أهمها ضآلة فرص العمل المتاحة وبخاصة فى المحافظات ذات الفقر النسبى (لمنيا :نموذجا).

[١] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٠٨- صفحات متفرقة .

٢-١-١-٣ ملامح القاعدة الاقتصادية: [١]

يوضح توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية طبقًا لتعداد ٢٠٠٦ أن حوالي ٥٥,٨٥ % من جملة السكان ذوى النشاط الإقتصادى فوق ١٥ سنة يعملون بقطاع الزراعة، و ٩ % بقطاع الإدارة العامة والدفاع ، ٧,٩٢ % بأنشطة التعليم، ١ % بالصناعة التحويلية و ٥,٢٣ %بقطاع البناء والتشييد وبنفس النسبة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة ، وبصفة عامة يتميّز الهيكل القطاعي للقوى العاملة بالتركز النسبي في أنشطة (الزراعة - الخدمات – التجارة).

- **الدخل / الناتج المحلى الاقليمى :** [٢]

- يشير إلى الفوارق فى الدخل فى إقليم شمال الصعيد مقارنه بالدولة بما يضع الإقليم بين الاقاليم الأقل تطورًا نسبيًا.

- **ملامح غياب الاستدامة:**

- يفتقر إقليم شمال الصعيد إلى الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية حيث ينخفض نسبة مساهمة قطاعات الصناعة والسياحة والتشييد والكهرباء فى توليد الناتج المحلى الإقليمي، وهى عادة أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، أى أن العمل بها يؤدى الى تنمية اقتصادية مستدامة وعدم وجودها يلغى مفهوم الاستدامة، وهو مايدل على ضعف بنيه الاقتصاد الإقليمي فى توليد ناتج يرفع متوسط نصيب الفرد وبالتالى تدنى مستوى المعيشته مقارنه بالأقاليم الأخرى. ولقد جاء ترتيب محافظات إقليم شمال الصعيد فى المركز رقم ٢٠,١٩,١٨ حسب دليل التنمية البشرية أى أنهم أفقر محافظات مصر.

٢-١-١-٤ الملامح العمرانية: [٣]

يحتل إقليم شمال الصعيد موقعاً متميزاً بين أقاليم مصر التخطيطية، فهو الأقرب من بين أقاليم صعيد مصر إلى القاهرة الكبرى ذات الثقل العمرانى والتركز العالى فى الخدمات والأنشطة الاقتصادية ، كما أن هذا الإقليم يمثل حلقة الاتصال بين دلتا النيل ووادية الشريطى. وقد انعكس هذا الموقع سلبياً وإيجابياً على خصائص النمو العمرانىفى الإقليم بصورة أكثر وضوحا منها فى باقى أقاليم صعيد مصر.

- **أهم الخصائص العمرانية المميزة للوضع الراهن:**

بتتبع الخصائص المميزة للنسق العمرانى لإقليم شمال الصعيد فإنه يمكن تلخيص أهم هذه الخصائص وما يتبع ذلك من تحديد المشكلات فى التالى :

[١] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٠٨ - ص ٥٢ .
[٢] معهد التخطيط القومى، القاهرة - تقارير التنمية البشرية ، سنوات متتالية اعتباراً من ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٢/٢٠٠١،.
[٣] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني –٢٠٠٨ ص ٤٨ ، ٤٩ .

أ- إقليم شمال الصعيد هو الأقل حضرية على الإطلاق بين أقاليم مصر التخطيطية، فهو إقليم يسيطر عليه القطاع الريفى وينعكس ذلك على نمط العمران به .

ب- هناك نمطين أساسيين لتوزيع التجمعات العمرانية بالإقليم وهما، الأول: النمط الشريطى ويمتد بطول الوادى على الجانب الغربى من نهر النيل فى محافظتى بنى سويف والمنيا، والثانى: وهو النمط المنتشر وذلك فى محافظة الفيوم .

ت- لا يوجد تمركز حضرى على مستوى الإقليم، ولكن على مستوى المحافظات فإن هناك تمركز حضرى عالى وخاصة فى محافظة الفيوم حيث تستأثر محافظة الفيوم بحوالى ٦٠% من إجمالى سكان الحضر، يليها فى ذلك محافظتى المنيا ثم بنى سويف.

- **ملامح غياب الاستدامة:**

ا- ارتفاع الكثافة السكانية:

تسجل محافظة المنيا أعلي مستويات كثافة السكان بالإقليم، في حين سجلت في محافظة بني سويف رقما أقل، أما أدني كثافة سكانية علي مستوي محافظات الإقليم فقد سجلت في محافظة الفيوم. ولعل ارتفاع الكثافة السكانية في محافظة المنيا وبني سويف عن محافظة الفيوم يرتبط بانحصارالمحافظتين بين حافتين واضحتين تحددان السهل الفيضي المعمور الضيق ومناطق التوسع العمراني بشكل صارم .

ب- الحرمان من المرافق والخدمات الصحية:

تعتبر مشكلة الحرمان من خدمات المياه النقية والصرف الصحى والكهرباء والخدمات الصحية نتيجة لارتفاع الكثافة السكانية وتتمثل فى الأتى :

- تتدنى الخدمات الصحية فى المحافظات الثلاث إلى أقل من مستوى الجمهورية بفارق كبير فيما يتعلق بمعظم الخدمات الصحية.
- تشير مقارنة معدل نصيب السكان من الأطباء (نسمة/طبيب) إلى درجة العجز الواضح.
- أما معدل عدد الوحدات الصحية/١٠٠٠٠٠ نسمة ينخفض بدرجة واضحة فى كل من الفيوم والمنيا عن متوسط الجمهورية وتتساوى فى بنى سويف مع متوسط الجمهورية.
- ارتفاع مؤشرات الحرمان من المياه النقية والصرف الصحى.

ج- مناطق الامتداد العشوائي:

وتمثل إحدى المشكلات العمرانية بالمحافظات الثلاث مثلها فى ذلك مثل باقى محافظات مصر، وتشكل الكتلة السكنية الجزء الأكبر من هذه المناطق والتى يتوقع أن تتدنى فيها نوعية الإسكان سواء من حيث نوعية المبانى أو اتصالها بالمرافق العامة .

٢-١-٢الموارد الطبيعية والعمرانية بالإقليم: (١)

تمثل الموارد الطبيعية أحد المقومات الرئيسية للاستثمار والتنمية، وهى تشمل المحميات الطبيعية، والموارد المائية، والموارد الأرضية، والموارد الزراعية، وأيضا الموارد العمرانية، بالإضافة إلى الموارد الأثرية والسياحية.

٢-١-٢-١ المحميات الطبيعية:

- محمية بحيرة قارون بمحافظة الفيوم:

تقع في الجزء الشمالي الغربي لمنخفض وادي الريان، وتعتبر من أقدم البحيرات الطبيعية في العالم وهى البقية من بحيرة موريس القديمة وتبلغ مساحتها حوالي ٢١٥ كم ٢، ويتراوح عمقها بين ٥- ١٢ م ، وتتراوح نسبة الملوحة فيها بين ٣٢- ٣٥ جم/لتر، ويصرف فيها جزء كبير من مياه الصرف الزراعي بالإضافة إلى وادي الريان. وظهرت فيها حفريات أقدم قرد في العالم (قرد الايجبتيوس).

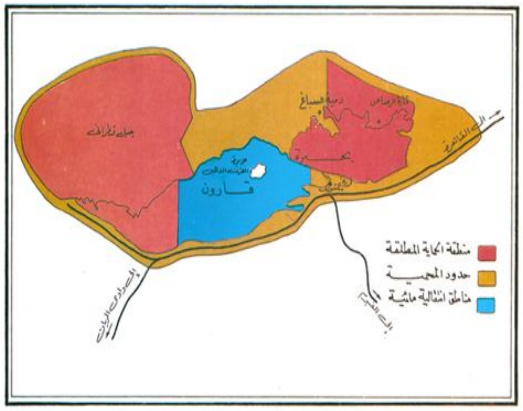

شكل رقم (٧): محمية بحيرة قارون

- محمية وادي الريان:

تقع محمية وادي الريان في الجزء الجنوبي الغربي من الفيوم، وهى عبارة عن منخفض عميق من الحجر الجيري الأيوسينى ويصرف فيه جزء من الصرف الزراعي بالفيوم،

(١) وزارة الإسكان بالقاهرة – الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠١٠ أ- ص ٥٤ ، ٥٧ .

وتصنف كمحمية تنمية موارد وأثر قومي طبيعي أعلنت عام ١٩٨٩ - ومساحتها ١٧٥٩ كم ٢، ويتكون وادي الريان من-:

- البحيرة العليا . - البحيرة السفلى . - منطقة الشلالات .
- منطقة عيون الريان . - منطقة جبل الريان . - منطقة جبل المدورة .

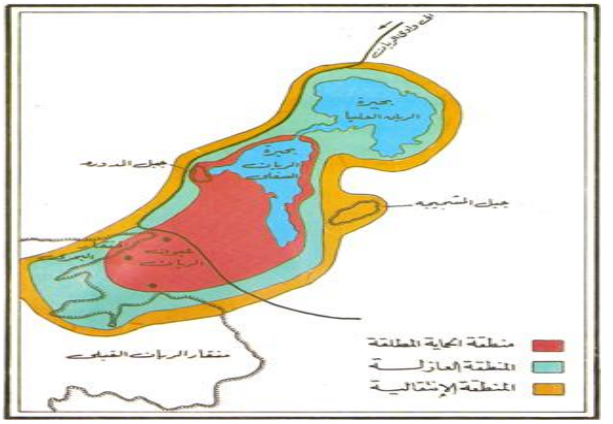

شكل رقم (٨): محمية وادى الريان

- محمية كهف وادي سنور:

هي محمية جيولوجية وأثر قومي أعلنت عام ١٩٩٢ ومساحتها ١٢ كم ٢؛ تقع بالصحراء الشرقية جنوب شرق مدينة بني سويف، ونتيجة لعمليات استخراج الألباستر المستمر ظهرت في قاع المحجر فجوة كبيرة تؤدى إلى كهف في باطن الأرض يحتوى على تراكيب جيولوجية معروفة باسم الصواعد والهوابط في صورة مثالية جميلة.

شكل رقم (٩): كهف وادي سنور

٢-١-٢-٢الموارد المائية : ([1])

بالنسبة للموارد المائية بالإقليم فيمكن تقسيمها إلى المياه السطحية النيلية، ومياه الصرف، والمياه الجوفية. بالنسبة للمياه السطحية يعتمد إقليم شمال الصعيد بالدرجة الأولى على مياه النيل الذي يمر في محافظتي المنيا وبني سويف بطول نحو ٢٢٠ كم، يضاف إلى ذلك بحر يوسف بمحافظتي بني سويف والفيوم، هذا بالإضافة إلى بحيرة قارون بإجمالي مساحة ٢١٥ كم ٢ .ويمثل المصدران موردًا عظيمًا للإنتاج السمكي.

بالنسبة للمياه الجوفية، يوجد بالإقليم خزان جوفي واحد بوادي النيل، ويقع الخزان في المسافة الواقعة بين ديروط وسمالوط. وتنقسم طبقات الخزان الجوفي بوادي النيل إلي :-

أ- الطبقة الطينية السطحية. ب- الطبقات الرملية والزلطية للخزان الجوفي.

ج- الطبقات الطينية والجيرية السفلية.

- **مصادر التغذية :**

أ- التسرب من الطبقة الطينية السطحية:

تعتبر الطبقة الطينية السطحية مصدر تغذية رئيسي لمياه الخزان الجوفي حيث تتلقى هذه الطبقة كميات هائلة من مياه الري كل عام، يتحرك جزء منها في الاتجاه الرأسي إلى الخزان الجوفي و يعمل على زيادة المخزون وتحدث هذه الحركة به طبيعيا نتيجة الفرق بين منسوبي المياه الضحلة بالطبقة الطينية والمياه الجوفية العميقة وأحيانا تكون هذه الحركة إلى أسفل (تغذية) أو إلى أعلى (فقد) حسب الفرق في المناسيب .

ب- التسرب من مجارى الري و الصرف:

تتلقى شبكة الري بالمنطقة مياهها من نهر النيل عن طريق الترع الرئيسية و يتم توزيعها و توصيلها إلى الأرض الزراعية عن طريق شبكة من الترع بمختلف درجاتها تبلغ عدة آلاف من الكيلو مترات كذلك فان المصارف المكشوفة بالمنطقة تتلقى مياهها سواء من سطح الأرض أو من المتسرب من باطن الأرض، و أثناء مرور المياه بهذه المجارى يتسرب جزء منها إلى الخزان الجوفي .

ج- التسرب من الجوانب و القاع المحددة للخزان الجوفي:

يحدد الخزان الجوفي من الشرق و الغرب و القاع كما سبق ذكره طبقات من الحجر الجيري والحجر الرملي و الطين المتماسك و هذه التكوينات ذات نفاذية ضئيلة بالمقارنة بطبقات الخزان الجوفي إلا أنه لا نستبعد وجود تسرب (تغذية أو فقد) من هذه الطبقات إلي الخزان الجوفي خصوصا بمناطق الفوالق التي تعرضت لها المنطقة. للتأكد من هذا الاحتمال يلزم إجراء المزيد من الدراسات .

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٠٨ ص ٥٣ .

- **ملامح غياب الاستدامة بالموارد المائية:**

تعتبر المياه قضية بيئية أساسية تقلق سكان إقليم شمال الصعيد، ويرتبط هذا القلق بجميع أنواع التلوث الذي يؤثر على المياه السطحية والجوفية الناتج عن الصرف الصحي من المناطق العمرانية والريفية، وتلوث المياه الصناعية، الخ.

أ- **ملامح غياب الاستدامة بالمياه السطحية:**

- مظاهر التلوث في نهر النيل: ([1])

فالواقع إن قطاع نهر النيل في الإقليم بجانب بحر يوسف وبحيرة قارون والترع والمصارف يتعرض للعديد من أنواع التلوث سواء بقصد أو بدون قصد. وتتضح لنا خطورة تلوث الأنهار إذا ما عرفنا أن مياه النهر تحمل كما هائلا من الميكروبات والبكتريا نحو مليون وربع المليون من الميكروبات والبكتريا مما يهدد الصحة العامة للسكان.

وما يعنينا هنا أن نهر النيل في مصر وفى الإقليم كجزء منه يعتبر بالمقاييس المعروفة نهرًا ملوثًا؟

- مظاهر التلوث فى المصارف الزراعية :

تتوافر بيانات عن نوعية المياه في مصارف ألصعيده ، أهناسيا، وأبسوج، والمساندة في محافظة بني سويف وعادةً لا تتوافق هذه المصارف مع معايير نوعية المياه التي ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة١٩٨٢ حيث تكون تركيزات الأكسجين منخفضة لدرجة قد تضر بالكائنات المائية .

شكل رقم (١٠): التخلص غير القانوني للمجارى في ترع الري والمصارف.

ويوجد العديد من المصارف فى إقليم شمال الصعيد تخالف معايير منظمة الصحة العالمية مخالفة كبيرة من حيث نسبة الديدان المعوية في المخلفات الآدمية، والتي تعتبر مؤشرات على التلوث بالبكتريا من مخلفات الصرف الصحي. ([2])

- التدهور البيئي لبحيرة قارون (أشكاله وأسبابه): ([3])

- زيادة ملوحة مياه البحيرة لتصبح نسبة الملوحة بها نحو ٣٤ في الألف وهذه نسبة تصل بها إلى نسبة الملوحة في البحار المالحة.

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٠٤ أ- ص٤٨ .
[2] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة– نوفمبر ٢٠٠٣ –ص٥٢.
[3] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة– ٢٠٠٥ أ – ص٦٩ .

- التلوث الذي تشهده البحيرة حاليًا تتنوع مصادره. حيث يتمثل بعضه فى التلوث الفيزيائي والكيماوي وذلك نتيجة ما يأتي إليها من أملاح النترات والفوسفات التي توجد في المخصبات الزراعية والتي تنقلها إليها مياه الصرف الزراعي، والبعض الأخر يكون مصدره التلوث البيولوجي من خلال ملوثات المعادن الثقيلة مثل الرصاص والنحاس حيث يصلها من أصل معدني وكذلك من الطحالب والدياتوم وغيرها.

ب- ملامح غياب الاستدامة للمياه الجوفية:

- المياه الجوفية في محافظة بني سويف تعانى من بعض التلوث حيث يوجد بها العديد من العناصر الضارة مثل الفوسفات والامونيا وكذلك المعادن الثقيلة مثل الزنك والنحاس والحديد والمنجنيز بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الملوحة وذلك بنسب متفاوتة وان كانت مطابقة في معظم الأحيان للمواصفات القياسية . يرجع مصدر تلوث المياه الجوفية إلى الأسمدة والمبيدات التي تستخدم في الزراعة حيث تذوب في مياه الري إثناء عملية غمر الأراضي الزراعية بالمياه ثم تتسرب من مسام التربة لتصل للمياه الجوفية. ([1])
- درجة الملوحة لمياه الخزان الجوفي النيلي تتراوح ما بين اقل من٥٠٠ إلى ٢٢٣٠ جزء في المليون ، وقد تم تحليل نوعية المياه لعدد ٥٢ بئر في كافة أنحاء محافظة المنيا وتوضح نتائج التحاليل أن ٧ أبار فقط قد تطابقت مع المواصفات المصرية الخاصة بنوعية المياه (مياه الشرب) في حين لم تتوافق نتائج تحليل ٤٥ بئرا مع واحد أو أكثر من هذه المواصفات. ([2])

٢- ١-٢-٣ الموارد الزراعية: ([3])

تعتبر الزراعة النشاط الرئيسي لنسبة كبيرة من السكان، ويعد الإقليم مركزًا للنشاط الزراعي على المستوى القومي، حيث تشغل المساحات المنزرعة به وفقًا لآخر البيانات المنشورة نحو ١.١٩ مليون فدان تمثل نحو ١٤.٧ % من جملة المساحة المنزرعة بالجمهورية (الأراضي القديمة والمستصلحة)، ويقع حوالي ٤١.٢ % من هذه المساحة في محافظة المنيا.

[1] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة - نوفمبر٢٠٠٣– ص١١.
[2] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة - ٢٠٠٥ ب– ص٥٧.
[3] وزارة الإسكان بالقاهرة – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠١٠ أ - ص ٦٥.

جدول رقم (١٠): مساحة الاراضى الزراعية بالاقليم

المحافظة	المنزرعة الأراضي (ألف فدان)	النسبة للإقليم	النسبة للجمهورية
الفيوم	٤٣٤,٦	٣٦,٤	%٥,٣
بني سويف	٢٦٧	٢٢,٤	%٣,٣
المنيا	٤٩٢,٦	٤١,٢	%٦,١
إجمالي الإقليم	١١٤٩,٢	١٠٠	١٤,٧
إجمالي الجمهورية	٨١١٤	-	١٠٠

- **ملامح غياب الاستدامة للاراضى الزراعية :**

ا- غمر الاراضى الزراعية:

رغم أهمية الزراعة بالنسبة للإقليم إلا انه يوجد تدهور للتربة الزراعية؛ حيث تستقبل محافظة بني سويف ٢مليار متر مكعب سنويا من مياه نهر النيل والذي يمثل ٣,٦ % من أجمالي حصة مصر من ماء النيل والتي تقدر بما يقرب من ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا، وللاسف يعتمد السكان علي الجزء الاكبر منها فى الزراعة بينما يكون القدر القليل لاغراض الشرب والصناعة.

وبصفة عامة، فإن الزراعة تتم بصورة مكثفة وبأسلوب غير مستدام ولا يتم استخدام الدورة الزراعية إلا نادرا كما أنة لا يتم تسميد التربة إلا بكمية ضئيلة من المواد العضوية ، ويعتمد ري الاراضى الزراعية بها على أسلوب الري بالغمر. ([1]) وتقدر حصة محافظة المنيا من مياه النيل بحوالي ٤,٣٢ مليار متر مكعب سنوي، يستخدم منها ٨٤% للزراعة، أما الباقي فيستخدم لأغراض الصناعة ومياه الشرب ويرجع ذلك لغمر الأراضى الزراعية مما يؤدى إلى تدهورها . ([2])

ب- استخدام الكيماويات والأسمدة:

نتيجة لعدم الوعي الزراعي لدى المزارعين مازال هناك اعتماد على الكيماويات والأسمدة الزراعية بصورة كبيرة، ظنا من المزارعين أنه كلما زاد من إضافة الأسمدة والكيماويات للتربة زاد الإنتاج. حيث أدى ذلك إلى زيادة تركيزات الأملاح السامة، مما نتج عنه خلل بالتوازن الكيميائى بالتربة وتسرب الجزء المتبقي (غير الذائب) من هذه الكميات إلى مياه الصرف الزراعي الذي يحمله بدوره إلى المياه العذبة والمياه الجوفية محدثا خللا بيئيا في نوعية المياه . ([3])

[1] -وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة – نوفمبر ٢٠٠٣- ص٢٧ .
[2] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة – ٢٠٠٥ ب –ص٤٣. .
[3] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة– ٢٠٠٥ ب - ص١٧٨،١٧٥ .

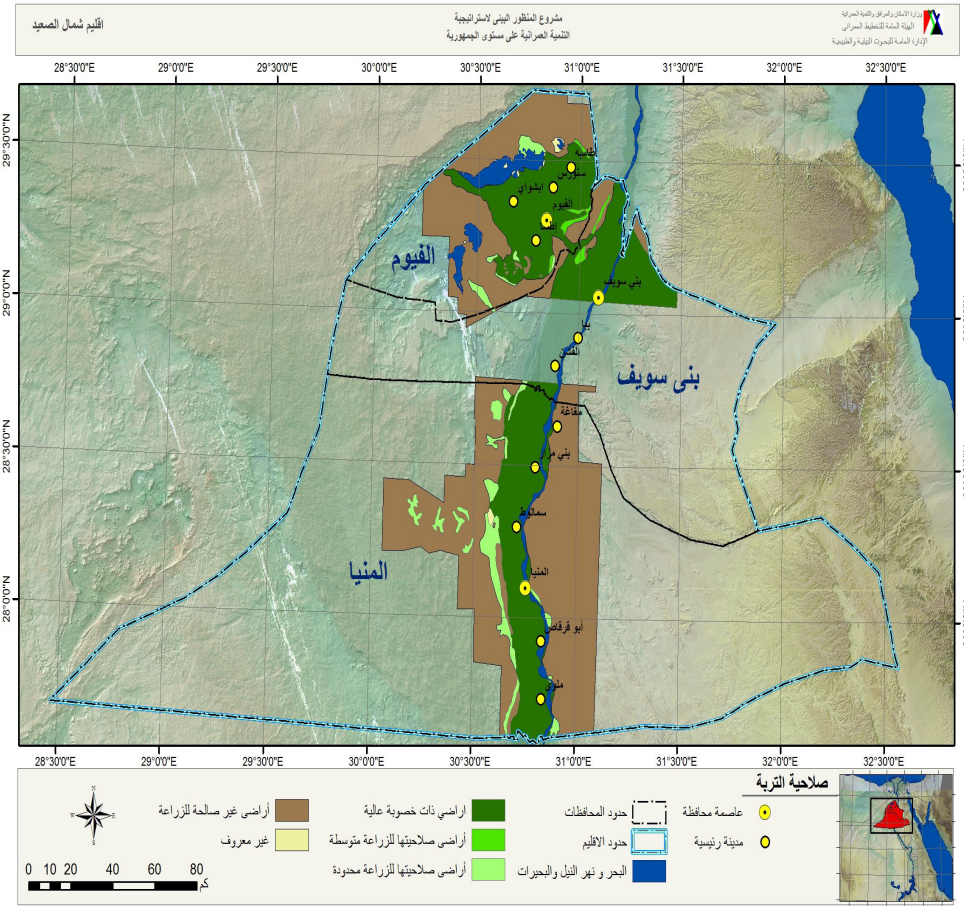

شكل رقم (١١): خريطة لنوع التربة بالإقليم

٢-١-٢-٤ الموارد الأرضية: [١]

ويمكن تقسيم الموارد الأرضية بالإقليم إلى موارد تعدينية وبترولية وكذلك الموارد الحجرية .

- بالنسبة للموارد التعدينية : فتتمثل في البنتونيت، الرمال البيضاء، الطفلات، مناطق الامتياز البترولية والغازية ، طينة دياتومية، مواد البناء و الاسمنت، أحجار الزينة، الحجر الجيري.

- بالنسبة للموارد المحجرية : فتتمثل في الطفلة، الرخام والألباستر والجبس، الرمال والزلط والحجر الجيري، البازلت والسن الطبيعي.

[١] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٠٨- ص ٥٤ .

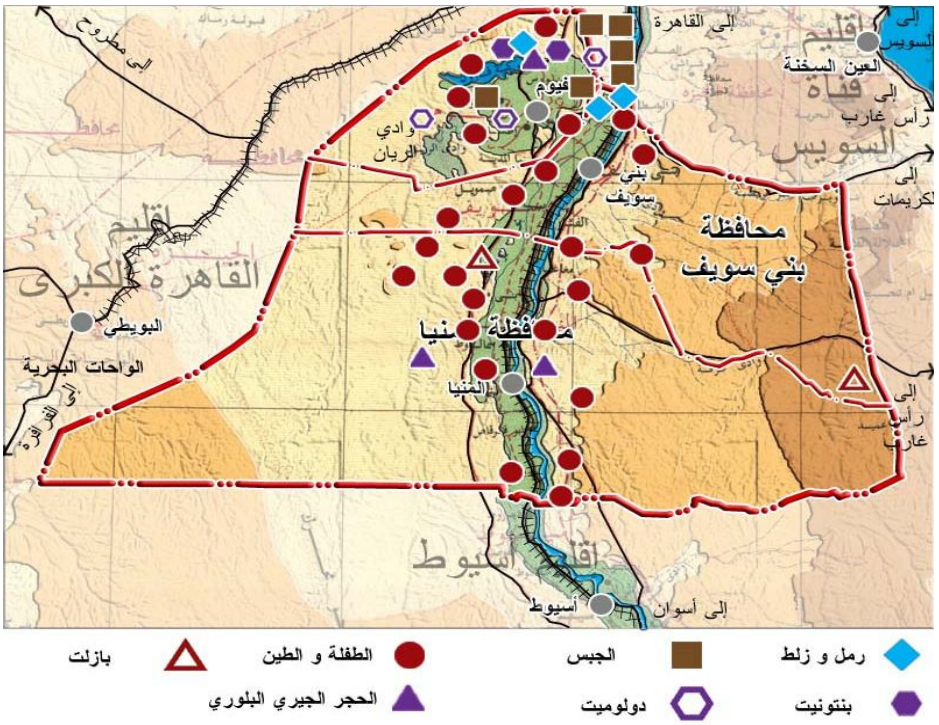

شكل رقم (١٢): خريطة للموارد الارضية بالاقليم

- **ملامح غياب الاستدامة للموارد الارضية :** [1]

نظرا للعمل المكشوف بالمحاجر والمناجم واستخدام المعدات التقليدية من مناشير يقودها العمال وحشاشات وسيارات مكشوفة وعدم استخدام التقنيات والمعدات الحديثة فإن ذلك يؤدى إلى ظهور بعض المشكلات البيئية المتمثلة فى الهواء والارض :

- الهواء :

تناثر الغبار الخفيف بالهواء وتلوث المنطقة وخاصة بمحافظة المنيا حيث أن معظمها قريبة من وادى النيل والسهل الفيضى الماهول بالسكان – وعلى مستوى كنتورى مرتفع عن الوادي وتنقل العواصف هذا الغبار الى المناطق الماهولة بالسكان .

عدم قيام العاملين بهذا القطاع باتخاذ الاحتياطات اللازمة أثناء عملهم في المحاجر، خاصة مع الزيادة الكبيرة في نسبه المواد العالقة المستنشقة واحتمال إصابتهم بامراض التحجر الرئوى والامراض الصدرية الأخرى، يجعلهم غير قادرين على المواصلة في العمل بهذه المهنة عند تقدم العمر بهم ويصبحوا عبء على المؤسسات العلاجية للدولة.

[1] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة- ٢٠٠٥ ب - ص٢٠٤.

- الارض :

تتلوث المنطقة بمخلفات المحاجر؛ نظرا للاستخراج غير المدروس لهذه المناطق مما يؤدى إلى إهدار المواد الخام الطبيعية .

- مما سبق يتضح أن عمليات استخراج الموارد الارضية غير مستدامة وتؤدى الى ضياع الكثير من المواد الخام الطبيعية دون استخدامها فى عمليات التنمية، وبالتالى عدم استفادة الاجيال القادمة بها وهو ما يتعارض مع مفهوم التنمية المستدامة .

٢-١-٢-٥ الموارد العمرانية (الانشطة التنموية) : [١]

يحظى الإقليم بالعديد من الموارد العمرانية الصناعية والسياحية، فبالنسبة للموارد الصناعية، يضم الإقليم قاعدة صناعات تتمثل في الصناعات الغذائية، صناعات الغزل والنسيج، صناعات الخشب ومنتجاته، الصناعات الكيماوية، وصناعة مواد البناء والحراريات، الصناعات المعدنية الأساسية.هذا وقد تم تجهيز مواقع الأراضي اللازمة للمصانع والمنشآت المختلفة ومد بعضها بالمرافق المطلوبة من مياه وكهرباء وطرق وصرف.

ويوجد بالإقليم ١١ منطقة صناعية منها ٧ مناطق في محافظة بني سويف ومنطقتان في كل من محافظتي الفيوم والمنيا، بالإضافة إلى منطقتين صناعيتين جديدتين بالمدن الجديدة بكل من بني سويف والمنيا الجديدتين مجمعة كمناطق متجاورة بالشكل الاتى:

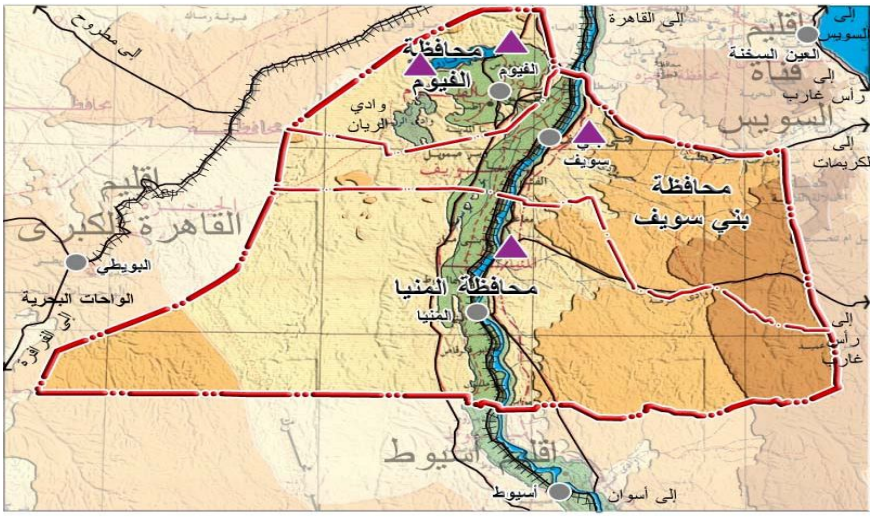

شكل رقم (١٣): خريطة للمناطق الصناعية بالاقليم

[١] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٠٨- ص ٥٦،٥٧ .

- **ملامح غياب الاستدامة للهواء:**

أدى تضاعف عدد السكان منذ عام١٩٦٠ م إلى الآن مما ترتب عليه زيادة هائلة في استهلاك الموارد الطبيعية وتوليد المخلفات بأنواعها والتي يتم التخلص منها عن طريق الحرق المكشوف في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى زيادة الطلب علي إنشاء وحدات سكنية لتلبية احتياجات السكان وبالتالي التوسع في الصناعات الإنشائية ومواد البناء مثل مصانع الاسمنت والطوب وغيرها من الصناعات والحرف، مما ادى إلى انبعاث الملوثات وانتشارها في الهواء المحيط ، كما هو الحال فى إقليم شمال الصعيد . ([1])

وتتعدد مصادر تلوث الهواء في الإقليم وتختلف من محافظة إلى أخرى كالاتى :

أ- تتمثل أهم مصادر تلوث الهواء في محافظة بني سويف في الأتى : ([2])

١- مصانع الأسمنت:

يعتبر مصنعا الأسمنت الموجودان بالمحافظة وهما شركة أسمنت بني سويف في مركز بني سويف، وشركة أسمنت مصر-بني سويف في مركز ببا يمثلان أهم مصادر تلوث الهواء في المنطقة (هناك نقص في المعلوما الخاصة بوصف الملوثات).

شكل رقم (١٤): تلوث الهواء من مصنع بني سويف للاسمنت شرق النيل

٢- مصانع الطوب ألطفلي والمخابز:

يستخدم المازوت وهو زيت وقود ثقيل في مصانع الطوب وفى المخابز ويلوث الهواء بشدة في المنطقة المحيطة . وينتج عنة انبعاثات كثيرة من المواد الصلبة المتطايرة .

شكل رقم (١٥): تلوث مصنع للطوب ألطفلي في المحافظة

[1] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة– ٢٠٠٥ ب - ص ٢٤٨ .
[2] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة –نوفمرب ٢٠٠٣- ص ٨٤،٨٦،٨٨ .

هناك ٣٧ مصنعاً للطوب في المحافظة (موضحه بالخريطة) تستخدم جميعها زيت وقود ثقيل (المازوت) مع عملية الاحتراق التقليدية . ويعتبر استخدام المازوت في أى نشاط داخل المناطق السكنية كالمخابز وبعض مصانع الطوب الطفلى مخالفاً للقانون طبقاً للقانون المصري (القانون ٤ /١٩٩٤ولائحته التنفيذية ٣٣٨/ ١٩٩٥) .

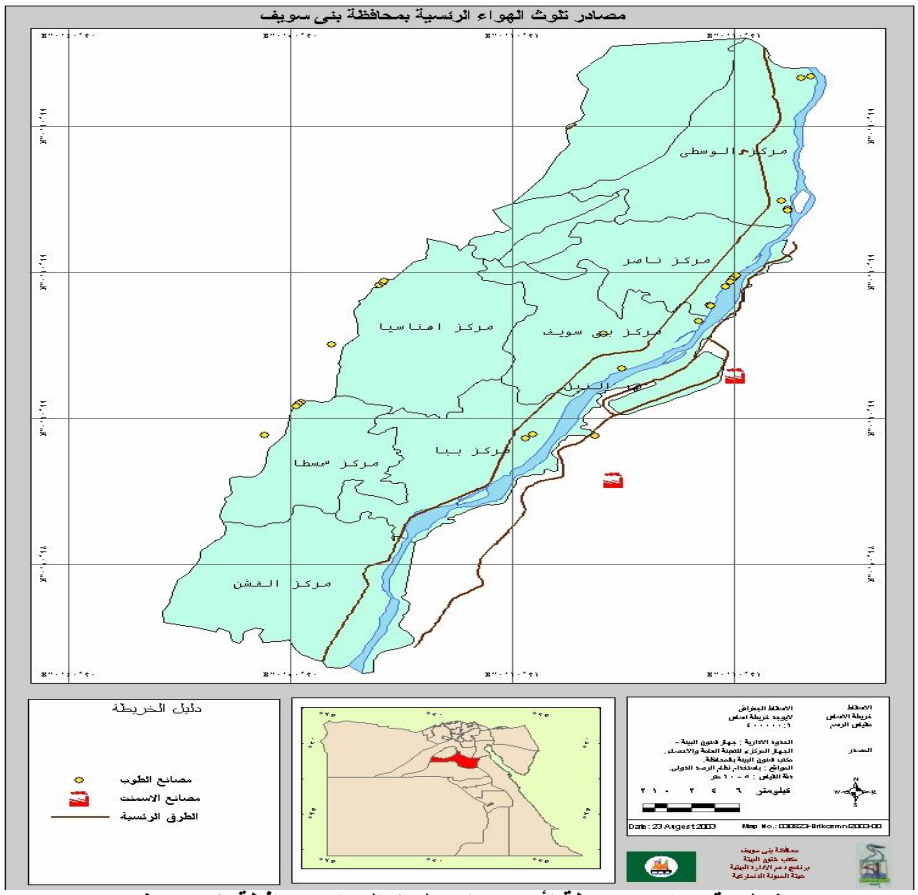

شكل رقم (١٦): خريطة لأهم مصادر تلوث الهواء بمحافظة بني سويف

ت- تتمثل أهم مصادر تلوث الهواء في محافظة المنيا في الأتى:

يتضح من القياسات زيادة نسبه الأتربة المستنشقة (اقل من ١٠ ميكرون) في هواء مدينة المنيا والتي تعتبر من أخطر ملوثات الهواء؛ ويحتمل أن يرجع سبب ذلك إلى الاختناقات المرورية وأعمال الهدم والبناء وتركز الورش بالمدينة، بالإضافة إلى موقع المدينة المنخفض بالنسبة لما يحيط بها من هضاب مرتفعة. (١) وينحصر التلوث الصناعي في بؤر محددة، يصدر

[١] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة – ٢٠٠٥ ب – ص٢٥٠ .

يصدر عن الصناعات الكبرى التي تضم مصانع السكر والأسمنت وشركة النيل لحليج الأقطان وبعض المطاحن.

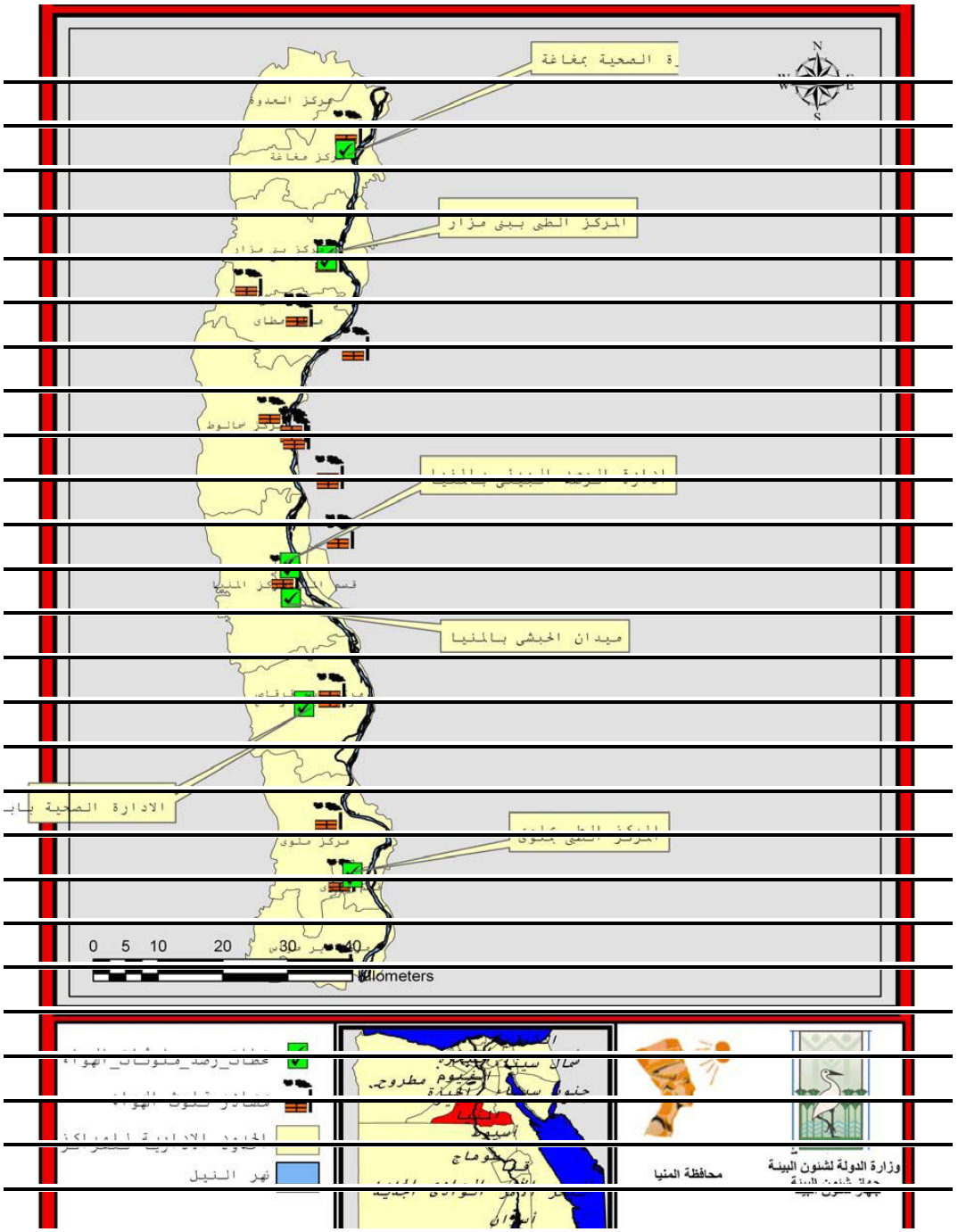

شكل رقم (١٧): خريطة لبؤر تلوث الهواء ومحطات الرصد بمحافظة المنيا

المصدر: وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة- ٢٠٠٥ ب – ص٢٥٣.

ث- تتمثل أهم مصادر تلوث الهواء في محافظة الفيوم في الأتى:

تتسبب مصانع الطوب الطفلى والسيراميك بمحافظة الفيوم في تلوث الهواء نتيجة تصاعد الأدخنة من تلك المصانع، كما توجد مشكلة في التخلص من المخلفات الصلبة والسائلة الناتجة عن المدابغ الموجودة بمنطقة السلخانة بندر الفيوم وعددها ٢١ مدبغة تقع داخل الكتة السكنية وتستخدم أنظمة بدائية في عمليات دباغة الجلود، وتقوم بصرف المخلفات السائلة مباشرة على مصرف الشحات، مما يلوث المصرف بالصرف الصناعي.

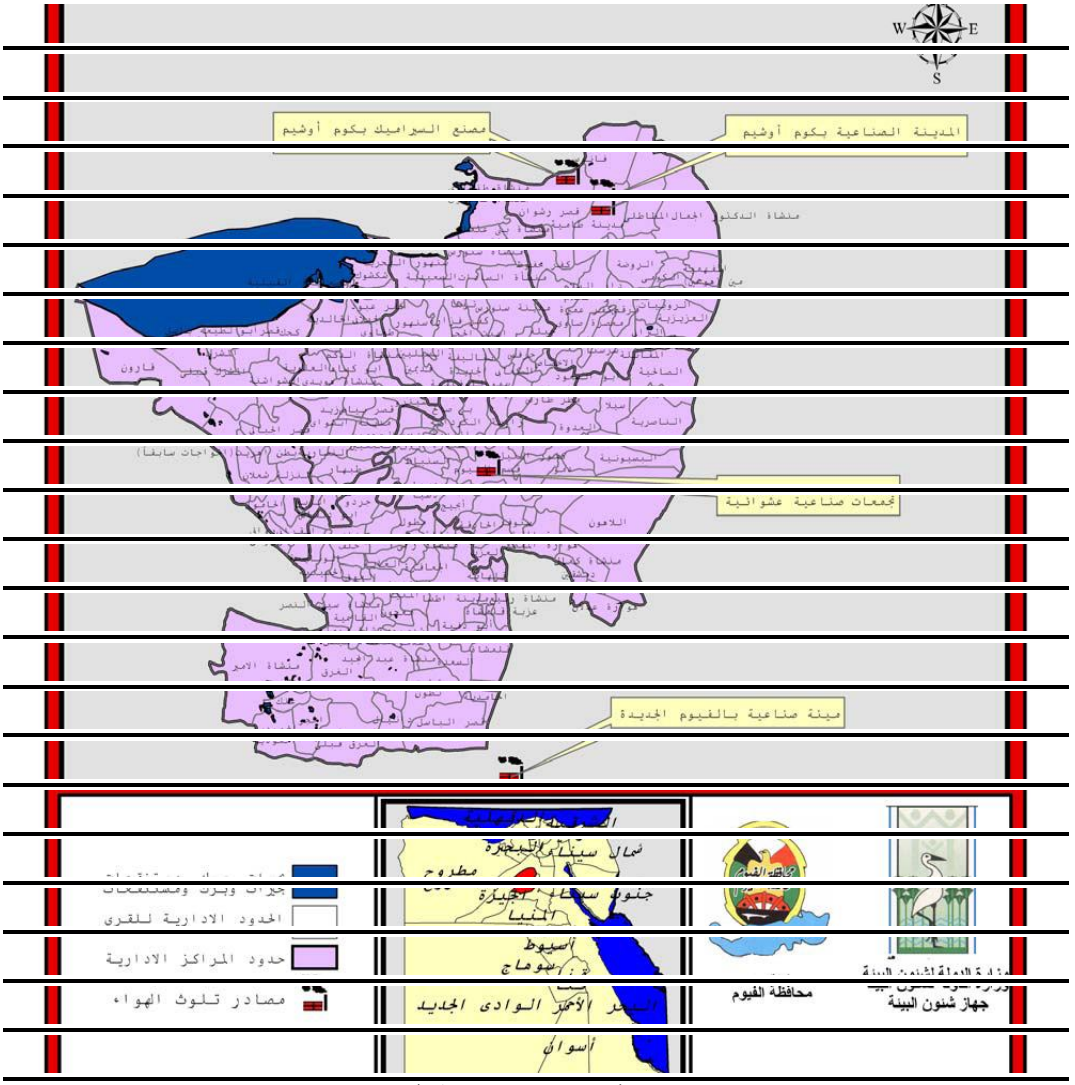

شكل رقم (١٨): خريطة لبؤر التلوث بمحافظة الفيوم

المصدر: وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة – ٢٠٠٥ أ- ص١٣٦.

٢-١-٢-٦ الموارد الأثرية والسياحية:[١]

يضم الإقليم العديد من الموارد الأثرية والسياحية حيث تتمتع محافظات الإقليم بالمقومات الأساسية التي تساعد على وضعها على خريطة الاستثمار السياحي . فعلى سبيل المثال تضم محافظة الفيوم مناطق كوم أوشيم واللاهون وهوارة التي تزخر بالعديد من الآثار، كما توجد بها بحيرة قارون التي تعد من المعالم السياحية الهامة للمحافظة.

أما بالنسبة لمحافظة بني سويف، فهي تضم مناطق إهناسيا، وسدمنت الجبل، وميدوم التي يوجد بها هرم ميدوم المدرج .وفى محافظة المنيا، توجد منطقة تل العمارنة التي تعد أقدم مدينة للعمال في عهد الفراعنة، ومنطقة تونة الجبل التي تزاوجت على أرضها الحضارات المصرية القديمة واليونانية والرومانية، كما توجد مقابر بني حسن التي سجلت جدرانها سجلا شاملا لكافة جوانب الحياة في العصر الفرعوني.

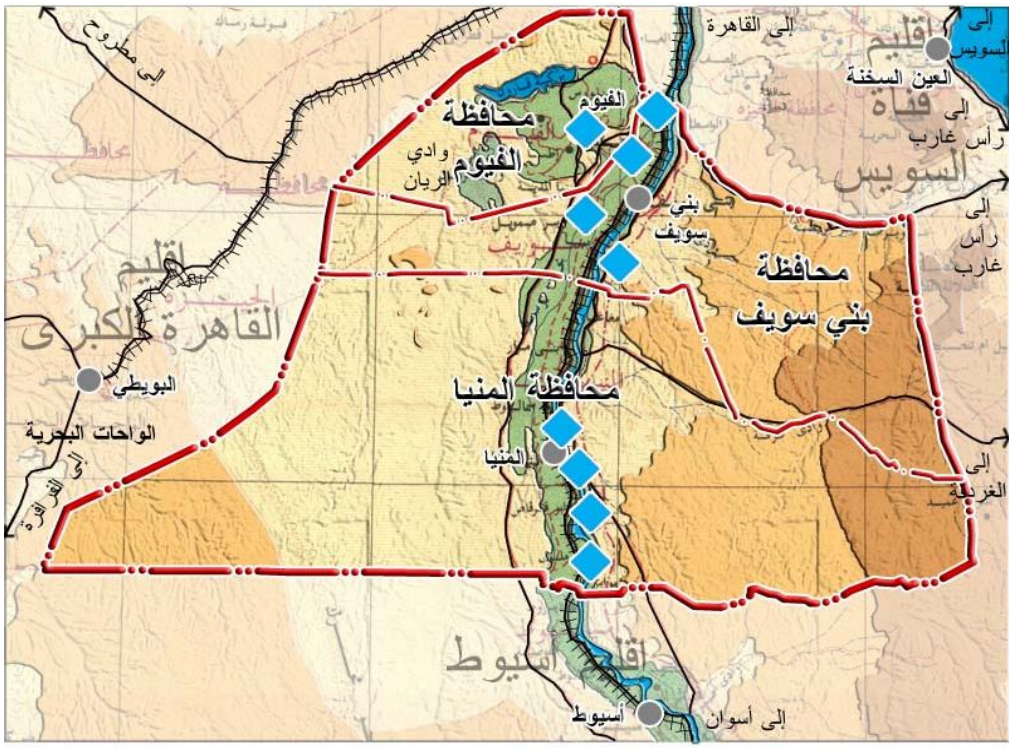

شكل رقم (١٩): خريطة للمواقع الاثرية والسياحية بالاقليم

[١] وزارة الإسكان بالقاهرة – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - ٢٠١٠ أ- ص ٦٥،٦٦ .

شكل رقم (٢٠): منطقة السواقي من المعالم السياحية بمحافظة الفيوم

شكل رقم (٢١): السياحة الريفية بمحافظة الفيوم

شكل رقم (٢٢): قناطر اللاهون أحد المعالم السياحية بمركز الفيوم

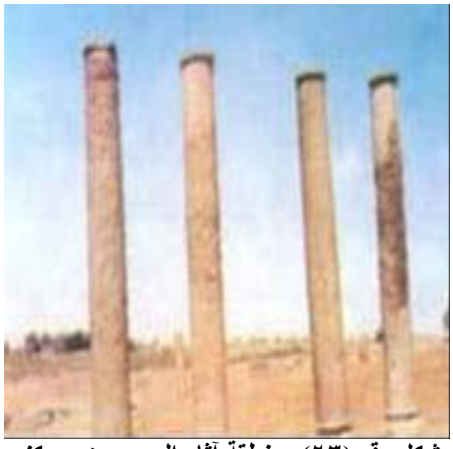

شكل رقم (٢٣): منطقة آثار البهسمون بمركز اهناسيا

شكل رقم (٢٤): هرم ميدوم بمركز الواسطى

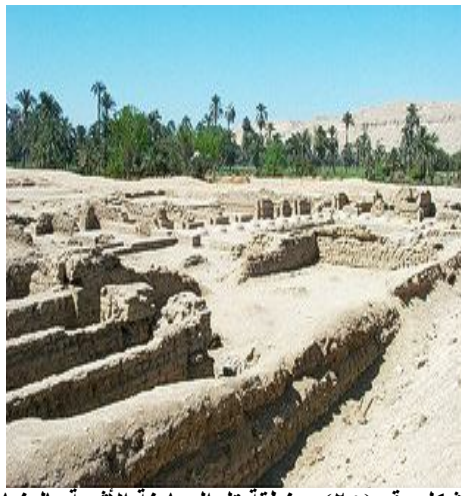

شكل رقم (٢٥): منطقة تل العمارنة الأثرية بالمنيا

شكل رقم (٢٦): المراسي النهرية في بني سويف

- **<u>ملامح غياب الاستدامة:</u>**

أ- الفشل فى جذب السياحة للإقليم نتيجة عدم إنشاء طاقة إيوائية جيدة وكافية.

ب- مشكلة ارتفاع منسوب المياه الجوفية وكذلك الصرف الصحى مما يهدد الآثار بالانهيار.

ت- الزحف العمرانى على الآثار المختلفة.

ث- مشكلة التلوث البيئى (القمامة) وتلوث نهر النيل، ومداخل المدن والقرى.

ج- ضآلة الاستثمارات فى قطاع السياحة.

ح- ضعف الخدمات السياحية المختلفة.

خ- عدم الاهتمام بالتدريب السياحى وتخريج كوادر فنية تتوافق مع الطفرة السياحية المرتقبة.

د- تأثر وقلة نمو السياح العرب بعد إعلان بحيرة قارون ووادى الريان محميات طبيعية ووضع قيود الصيد فيها.

٢-١-٣- البنية الأساسية:[١]

تضم شبكات البنية الأساسية بالإقليم كل من شبكات الطرق القومية والإقليمية والسكك الحديدية، والطرق النهرية بالإضافة إلى شبكات الاتصالات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي.

ويتميّز إقليم شمال الصعيد بوجود شبكة جيّدة ومتكاملة من الطرق والسكك الحديدية التي تربط بينه وبين الأقاليم المحيطة ومعظم العواصم والمدن الرئيسية بالمحافظات المجاورة مع قصور في المحاور جهة الغرب، وكذلك تمكن الشبكة المحلية من الوصول إلى جميع القرى والتوابع بمحافظات الإقليم.

ويضم الإقليم شبكة من الطرق الإقليمية تتكون من طريق القاهرة/الفيوم بطول ٨٩ كم، طريق القاهرة/ أسوان الزراعي بطول ٩٠٥ كم يمر منها ٢٥٠ كم في نطاق إقليم شمال الصعيد، طريق القاهرة/أسوان شرق النيل بطول ٨٥٠ كم، طريق الجيزة/أسيوط الصحراوي غرب النيل بطول ٥٩٠ كم، طريق الفيوم/بني سويف بطول ٤٥ كم، طريق الكريمات /الزعفرانة بطول ١٦٥ كم، طريق رأس غارب/ الشيخ فضل بطول ٢٤٠ كم.

كما يقع في نطاق إقليم شمال الصعيد عدد من الكباري الهامة وهى:

كوبري بني سويف ويقع في مدينة بني سويف ويربط المدينة الأم بمدينة بني سويف الجديدة والواقعة شرق النيل وتم إنشاؤه عام ١٩٨٥ ، كوبري المنيا ويقع عند مدينة المنيا ويربط المدينة الأم بمدينة المنيا الجديدة، وأيضا كوبرى بنى مزار، وكوبرى ملوى. مع وجود وصلات عرضية بامتدادهم إلى طريق القاهرة / أسوان شرق النيل، والجيزة/ أسيوط غرب النيل . وتصل المسافة بين كوبري بني سويف وكوبري المرازيق في الشمال إلى حوالي ٨٠ كم، والمسافة بين كوبري بني سويف وكوبري المنيا ٩٠ كم، والمسافة بين كوبري المنيا وكوبري أسيوط في الجنوب نحو ١٢٥ كم.

وتضم شبكة السكك الحديدية في نطاق إقليم شمال الصعيد خطوط السكك الحديدية الآتية:

ذ- خط القاهرة/ أسوان وسرعته ١١٠ – ١٣٠ كم/الساعة ويوجد منه ٢٤٠ كم في نطاق إقليم شمال الصعيد.

ر- خط الوسطى/الفيوم وهو خط مفرد وسرعته التصميمية ٩٠ كم/ الساعة وطوله حوالي ٤٥ كم .

[١] وزارة الإسكان بالقاهرة– الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠١٠ أ - ص٣٢- ٣٦ .

وبالنسبة للطرق النهرية داخل الإقليم فيمثل نهر النيل وسيلة نقل أساسية في إقليم شمال الصعيد وبطول ٢٥٠ كم في نطاق الإقليم ومعظم المنقول عليه من البضائع ومنتجات المحاجر، ولا يوجد مطارات مدنية بالإقليم.

أما عن شبكة الاتصالات بالإقليم فتشير البيانات أن أفضل خدمة تليفونية متوافرة في حضر محافظة بني سويف بمعدل ٢٠.٥ خط لكل ١٠٠ نسمة، أما أفضل خدمة بريدية بالحضر فتوجد في محافظة المنيا حيث يتواجد مكتب بريد لكل ٢٠.٥ ألف نسمة، وفى ريف محافظة الفيوم حيث يوجد مكتب بريد لكل ١٦٠٠٠ نسمة.

جدول رقم (١١) شبكة الاتصالات بإقليم شمال الصعيد ومحافظاته ـ ٢٠٠٥

نوع الخدمة	الفيوم		بني سويف		المنيا	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
عدد السنترالات	٧	٥٢	٨	٣١	١١	٦٤
عدد الخطوط بالألف	٩٣,٦	١٠٠,٣	١٠٦,٠	٥٩,٩	١٤٤	١٠٦
خط /١٠٠ نسمة	١٧,٧	٥,٤	٢٠,٥	٣,٥	١٨,٩	٣,٣
مكاتب البريد	١٩	١١٥	٢٠	١٠٠	٣٧	١٨١
١٠٠٠ نسمة /مكتب بريد	٢٧,٨	١٦,٠	٢٥,٩	١٦,٩	٢٠,٥	١٧,٧

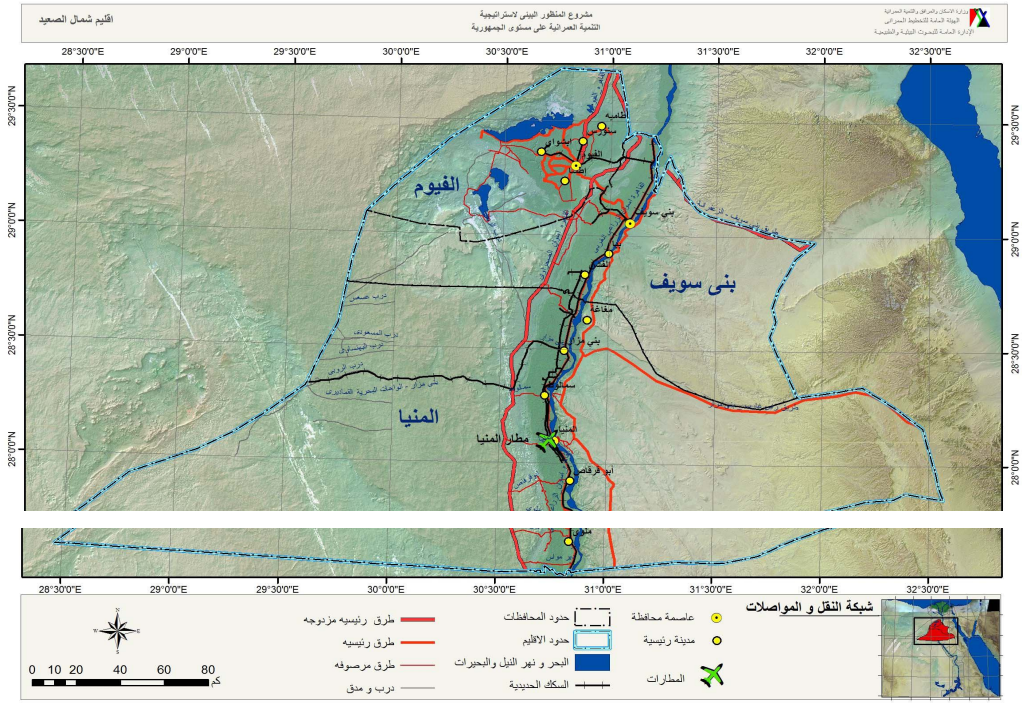

شكل رقم (٢٧): خريطة لشبكة النقل والمواصلات بالاقليم

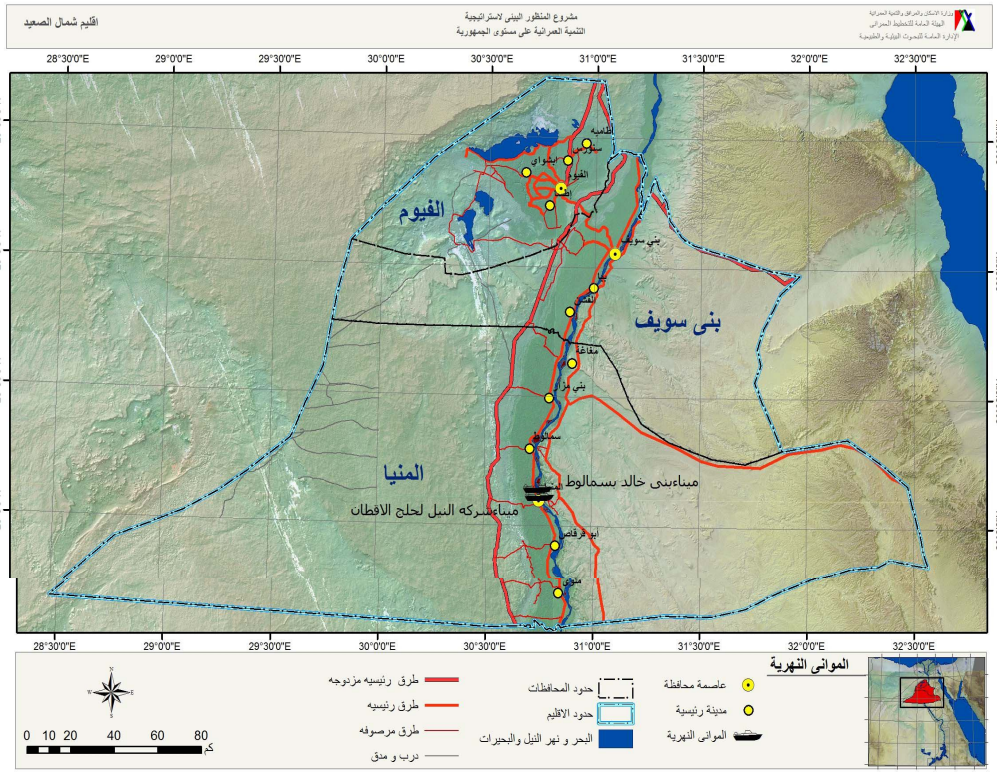

شكل رقم (٢٨): خريطة للموانى النهرية بالاقليم

وطبقًا لبيانات عام ٢٠٠٥ لمياه الشرب والصرف الصحي يتبين أن أعلى معدل استهلاك للفرد بالنسبة لمياه الشرب يوجد في حضر محافظة الفيوم (٢٥٠ لتر/يوم)، وكذلك في ريف المحافظة (٩٢ لتر /يوم)، أما عن الصرف الصحي فنجد أن أقصى معدل للتصرف اليومي يوجد في حضر الفيوم بمتوسط ١٧٠ لتر /يوم/فرد، في حين أن خدمة الصرف الصحي شبه منعدمة في ريف الإقليم كله بمحافظاته الثلاث كما هو موضح بالجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٢) مياه الشرب والصرف الصحي بإقليم شمال الصعيد ــ ٢٠٠٥

	الفيوم		بني سويف		المنيا	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
مياه الشرب المنتجة (مليون لتر/يوم)	٢٢٨,٠	٢٢١,٠	١٢٩,٠	٨٥,٠	١٧	١٢٨
مياه الشرب المستهلكة (مليون لتر/يوم)	١٣٢.٠	١٦٩,٠	٩٢,٨	٥٥,٠	١٠	٧٤
نصيب الفرد من المياه المستهلكة (لتر/يوم)	٢٥٠	٩٢	١٧٩	٣٣	١٤	٢٦
نصيب الفرد من المياه المنتجة (لتر/يوم)	٤٣١	١٢٠	٢٥٠	٥٠	٢٢	٤٣
طاقة الصرف الصحي (مليون لتر /يوم)	٩٠	٢٥	٢٤	٠,١	٧١	١١
نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحي(لتر/يوم)	١٧٠	١٤	٦٦	٠	٩٤	٣

ويضم إقليم شمال الصعيد عدد ٣٣ محطة كهرباء موزعة بنسبة ما يقرب من ٤٠ % في محافظة المنيا ونحو ٣٠ % في كل من محافظتي الفيوم وبني سويف .ويبلغ أعلى معدل لنصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة للإنارة في محافظة الفيوم إذ يسجل ٥٩٨ ك.و.س .سنويًا، يليه بفارق طفيف محافظة بني سويف ليسجل ٥٣٦ ك.و.س.سنويًا .وعلى الرغم من وجود أكبر عدد من محطات الكهرباء في محافظة المنيا، إلا أنها تسجل أقل معدل لنصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة للإنارة لتسجل ٤٩٤ ك.و.س .سنويًا.

الفصـــل الثانـــي

٢-٢اختيار وتطبيق المؤشرات الملائمة لقياس الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد

لقد تزايد الاهتمام منذ الربع الأخير من القرن الماضى بمفهوم التنمية المستدامة، وقد توصلت العديد من المنظمات والهيئات – خاصة منظمة الأمم المتحدة - إلى تعريفات واضحة لمعظم المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة. وتضمنت هذه المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة من قبل لجنة الأمم المتحدة مؤشرات رئيسية لقياس التنمية المستدامة فى دول العالم المختلفة. ورغم ذلك واجهت الدول النامية صعوبة شديدة فى تطبيق هذه المؤشرات، حيث أن التنمية بدول العالم النامى لها ظروف مختلفة عن التنمية بالدول المتقدمة. لذا فقد أقترحت "لجنة مؤشرات التنمية المستدامة" بالأمم المتحدة مؤشرات أساسية (مؤشرات الحد الادنى) لقياس التنمية المستدامة بالدول النامية. ولكن عند دراسة مؤشرات الحد الأدنى تلك وجد أن بها مؤشرات لا تتناسب مع الدول النامية، خاصة على المستوى الأقليمى. كما أن مؤشرات الحد الأدنى أغفلت مؤشرات هامة يجب قياسها لاستدامة التنمية الأقليمية فى الدول النامية.

لذا سيهتم هذا الجزء من البحث بتحديد مجموعة المؤشرات التى يجب القياس بها عند دراسة التنمية الأقليمية المستدامة فى دول العالم النامى، وعلى سبيل المثال إقليم شمال الصعيد بمصر. كما يهدف البحث إلى محاولة صياغة أسلوب قياس (منهجية) لمجموعة المؤشرات المحددة. مع العلم أنه سيتم مراجعة المؤشرات الرئيسية (الاقتصادية– الاجتماعية – البيئية) التى وضعتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومؤشرات (الحد الأدنى) التى وضعت أيضا من قبل الأمم المتحدة(جهاز لجنة التنمية المستدامة للمؤشرات). وسيتم تقييم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية مرة أخرى بواسطة أسلوب قياس هام جدا وضعته أيضا الأمم المتحدة وهو دليل التنمية البشرية(H.D.I) (١).

(*) ١ Human Development Index

٢-٢-١ المؤشرات المقترحة الملائمة لقياس الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد:

ا- بمراجعة المؤشرات الأساسية (الحد الادنى) وجد أن بها بعض المؤشرات التى يصعب قياسها فى الدول النامية مثل:

- نسبة الأنواع المهددة لمجموع الأنواع الأصلية من الحيوانات والطيور.
- انبعاث الغازات الدفينة- انبعاث ثانى اكسيد الكبريت- انبعاث ثانى اكسيد النيتروجين.

وذلك لصعوبة توافر بيانات عن هذه المؤشرات فى مصر وخاصة على المستوى الإقليمى، وأيضا عدم وجود اهتمام بالمؤشرات الخاصة بالانبعاثات حيث تهتم بها الدول الصناعية الكبرى؛ حيث أن هذه الانبعاثات تكون غالبا من الدول الصناعية نتيجة الكثير من الصناعات التى تقوم بها بينما لا ينتج عن دول العالم الثالث هذه الانبعاثات. وبذلك يتبقى الأتى من مؤشرات الحد الأدنى:

- معدل البطالة.
- معدل النمو السكاني.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمياه.
- تغيير استخدام الأراضي.
- استخدام الأسمدة.
- تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية المحيطة.
- استهلاك الطاقة السنوي.

ب- ووجد البحث أن المؤشرات الباقية من مؤشرات الحد الأدنى غير كافية لقياس استدامة التنمية؛ وذلك لإغفال بعض الجوانب الهامة للمجتمع المستدام مثل التعليم والرعاية الصحية فى الأبعاد الاجتماعية، وبعض جوانب الموارد الطبيعية مثل المياه فى الأبعاد البيئية. لذا يرى البحث أنه من الافضل الجمع بين المؤشرات الأساسية الباقية (الحد الأدنى) وبعض المؤشرات العامة (البيئية - الاجتماعية) التى تغطى القصور، كما هو موضح بالجدول:

جدول رقم (١٣): المؤشرات المختارة لقياس التنمية المستدامة فى اقليم شمال الصعيد

المؤشرات الرئيسية		مؤشرات الحد الادنى	المؤشرات المحتارة
البيئية	الاجتماعية		
انبعاث الغازات الدفيئة	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر	معدل البطالة	معدل النمو السكاني.
استهلاك المواد المستنزفة لطبقة الأوزون	مؤشر التفاوت في الدخل	معدل النمو السكاني	معدل البطالة.
تركيز ملوثات الهواء في الحضر	معدل البطالة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل الامية.
مساحة الأرض الصالحة للزراعة والدائمة.	نسبة متوسط أجور النساء إلى أجور الذكور.	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمياه	التسرب من التعليم الابتدائى.
استخدام الأسمدة	الحالة الغذائية للأطفال.	تغيير استخدام الأراضي	تحقيق مستوى التعليم الثانوي .
استخدام مبيدات الآفات الزراعية	معدل وفيات أقل من ٥ سنوات.	استخدام الأسمدة	عدد الاطباء بوزارة الصحة لكل الف نسمة.
مساحة الغابات كنسبة منوية من مساحة الأرض	نصيب الفرد من طاقة الصرف الصحى	الأنواع المهددة لمجموع الأنواع الأصلية	عدد الوحدات الصحية لكل الف نسمة.
كثافة حصد الخشب	نصيب الفرد فى اليوم من مياه الشرب المأمونة	تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية	نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى.
الأراضي المتأثرة بالتصحر	عدد الاطباء لكل الف نسمة	انبعاث الغازات الدفيئة	تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية.
درجة التحضر	عدد الوحدات الصحية لكل الف نسمة	انبعاث ثاني أكسيد الكبريت	تغير استخدام الاراضى.
تركيز الطحالب في المياه الساحلية	معدل انتشار وسائل منع الحمل	انبعاث ثاني أكسيد النيتروجين	استخدام الاسمدة.
نسبة سكان المناطق الساحلية	التسرب من التعليم الابتدائى	استهلاك الطاقة السنوي	التركيز القلوى في المياه العذبة (تلوث المياه).
المصايد السنوية للأنواع الرئيسية	تحقيق مستوى التعليم الثانوي		نسبة التحضر.
سحب المياه الجوفية والسطحية كنسبة من مجموع المياه المتاحة	معدل الإلمام بالقراءة		كثافة السكان.
عدد الهيئات المسئولة عن المسطحات المائية	كثافة السكان		نصيب الفرد من اجمالى طاقة الصرف الصحى
التركيز القولوني في المياه العذبة (تلوث المياه)	عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠،٠٠٠ من السكان		نصيب الفرد من الاستهلاك اليومى للمياه.
النظم الإيكولوجية الرئيسية المختارة	معدل النمو السكاني.		نصيب الفرد من استهلاك الطاقة.
نسبة المحميات من المساحة الإجمالية	نسبة مناطق المستوطنات الحضرية غير الرسمية.		
وفرة الأنواع الرئيسية المختارة			

الجدول من إعداد الباحثة **المؤشرات المختارة**

- نظراً لما تم ذكره سابقاً أن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لاتناسب التقييم الإقليمى لذا لم يتم أخذ أية مؤشرات منها، وذلك على الرغم من وجود قصور فى المؤشرات

الاقتصادية فى مؤشرات الحد الأدنى، لذلك سيتم الاستعانة بمعيار اخر وهو دليل التنمية البشرية.

- **دليل التنمية البشرية:** [1]

حصل مفهوم التنمية البشرية على قوة دفع كبيرة من خلال وضع دليل التنمية البشرية لقياس مستوى التقدم ومدى تطورة على السواء. وقد نجح دليل التنمية البشرية فى أن يكون مقياسا للتنمية، وهو يعتمد على هذه العناصر المميزة: مؤشرات طول الحياة، والانجاز التعليمى، والدخل. وفى حدود هذه العناصر الثلاثة ساعد دليل التنمية البشرية على توسيع الجانب التطبيقى فى تقييم عملية التنمية.

والواقع أن دليل التنمية البشرية – باعتباره مؤشرا مركبا – لا يتجنب فقط بعض جوانب النقص فى المؤشرات الأخرى مثل الاعتماد على الناتج القومى الإجمالى فقط اقتصادياً، وإنما هو يقيس المسافة بين من يحققون الأداء الأفضل والأداء الأسوء، وبالتالى يضع ترتيبا تقييميا مختلفا للدول لا يتفق مع ترتيبها تبعا لمتوسط الدخل، ويمكن أيضا تقسيمه الى تصنيفات فرعية طبقا للنوع، والمناطق، والفئات الاجتماعية الاقتصادية. والقيمة التى يعطيها دليل التنمية البشرية لاحد البلدان تبين المسافة التى عليه ان يقطعها ليصل إلى القيمة العليا وهى الواحد الصحيح – او مدى بعده عنها- كما يسمح باجراء مقارنات بين البلدان.

٢-٢-١-١ المؤشرات الاجتماعية:

المؤشرات الاجتماعية التى وضعت فى مؤشرات الحد الأدنى هما مؤشرين :

- معدل النمو السكانى.
- معدل البطالة.

من المسلم به أن التعليم والرعاية الصحية هما الأداة الرئيسية لبناء القدرات البشرية التى هى عنصرهام من عناصر التنمية المستدامة، والحصول على عمل مجز، واكتساب المعرفة اللازمة لتطوير الفرد والمجتمع. إلا إن مؤشرات الحد الأدنى أغفلت هذين الموضوعين الهامين. لذلك سيتم إدراج بعض المؤشرات الخاصة بالتعليم والرعاية الصحية والموجودة فى المؤشرات الاجتماعية العامة وهى :

- التعليم: -
- معدل الإلمام بالقراءة (الأمية).
- من التعليم الابتدائى.

[1] معهد التخطيط القومى – تقرير التنمية البشرية – ١٩٩٨/١٩٩٩ – ص٩،١٠.

- تحقيق مستوى التعليم الثانوي.

- الرعاية الصحية:-

- عدد الأطباء بوزارة الصحة لكل ألف نسمة.
- عدد الوحدات الصحية لكل ألف نسمة.

٢-٢-١-٢ المؤشرات الاقتصادية:

المؤشرات الاقتصادية التى وضعت فى مؤشرات الحد الأدنى هو مؤشر:

- نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

٢-٢-١-٣ المؤشرات البيئية:

المؤشرات البيئية التى وضعت فى مؤشرات الحد الأدنى هم ثلاث مؤشرات :

- تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية المحيطة
- تغير استخدام الأراضى (معدل فقد الأراضى الزراعية).
- استخدام الأسمدة.

ومن المعروف أن الموارد الطبيعية الأساسية والمتاثرة بالمشكلات البيئية هم (الماء- الهواء- التربة)، ولكن تبين عدم وجود مؤشرات تقيس استدامة الموارد المائية فى مؤشرات الحد الأدنى. لذلك سيتم إضافة المؤشر التالى من المؤشرات البيئية العامة والذى يهتم باستدامة الموارد المائية وهو:

- التركيز القلوى في المياه العذبة (تلوث المياه).

٢-٢-١-٤ المؤشرات العمرانية:

لايمكن إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية إلا اذا كان هناك نموعمرانى؛ لذلك أضحت التنمية العمرانية المستدامة إحدى الموضوعات والأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة والأكثر إلحاحاً في أجندة القرن ٢١، مما أدى الى ظهور تعريف للتنمية العمرانية المستدامة "هي التي تلبى احتياجات الأجيال الحالية دون إحداث خلل في قدرة أجيال المستقبل على مواجهة احتياجاتهم كمفهوم يتضمن اعتبارات معيشية في إطار عمراني". والمتضحة في طرح حلول عمرانية متوائمة مع البيئة العمرانية، وتحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات والقضاء على العشوائيات.

ورغم ذلك لم تضع الأمم المتحدة فى إطار واضح مسمى "مؤشرات عمرانية". ولكن يوجد ضمن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ما يشير الى اعتبارات معيشية فى إطار عمرانى كما فى التعريف السابق يمكن أخذهم كمؤشرات عمرانية وهم:

- نسبة التحضر.
- كثافة السكان.
- نصيب الفرد من اجمالى طاقة الصرف الصحى (لتر.يوم/ فرد).
- نصيب الفرد من الاستهلاك اليومى للمياه.
- نصيب الفرد من الاستهلاك السنوى للطاقة.

٢-٢-٢ منهجية قياس المؤشرات:

لم تضع تقارير الأمم المتحدة منهجية يمكن من خلالها استخدام المؤشرات لقياس التنمية المستدامة، وأيضا لم تحدد رقم معين لقياس كل مؤشر، وذلك لأن قياس التنمية يختلف من دولة لأخرى. ولكنها وضعت وصفا للمنهجية المتبعة كالأتى: ([1])

أ- وضع التعاريف والمفاهيم الأساسية للمؤشر.

ب- تحديد طرق القياس: لم تحدد الأمم المتحدة طرق لقياس المؤشرات لأنه عند أخذ مثال بقياس مؤشر الرفاهية الفردي فإنه قد يقاس باستهلاك البالغين من الذكور، أو يقاس بنقص التغذية. وأيضا وجود بعض القيود المفروضة على المؤشر من خلال الممارسات العملية، حيث أنه تستخدم معظم التطبيقات في البلدان النامية للاستهلاك للشخص الواحد. وربما يرتبط بأحجام الأسرة.

لذلك سيحاول البحث وضع منهجية لاستخدامها فى القياس عن طريق معدل التزايد والتناقص. وستشمل منهجية القياس على التعريف بكل مؤشر، ثم تحديد سنوات القياس ويجب ان تكون على فترات زمنية طويلة؛ لان عملية التنمية المستدامة لا تقاس فى لحظة وانما هى عملية طويلة المدى بها تغيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية وعمرانية وغيرها، فكلما كانت على مدى زمنى اطول كانت اكثر واقعية، ثم ستحدد طريقة القياس وستكون كالاتى:

- توضيح تزايد أو تناقص المؤشر على مستوى الأقليم خلال فترة زمنية معينة.

[1] الامم المتحدة، ادارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، سنة ٢٠٠٠، ص٥٧.

- مقارنة تزايد أوتناقص نفس المؤشر على مستوى الأقليم مع متوسط الجمهورية فى نفس الفترة الزمنية.
- مقارنة تزايد اوتناقص نفس المؤشر مع إقليم أخر فى نفس الفترة الزمنية.

وسيتم هنا مقارنة إقليم شمال الصعيد مع إقليم الدلتا؛ حيث أنهأكثر الإقاليم شبهاً بإقليم شمال الصعيد من حيث الطبيعة الريفية، ويتجلى ذلك فى اعتماده على الزراعة كنشاط رئيسى للسكان، وكذلك من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

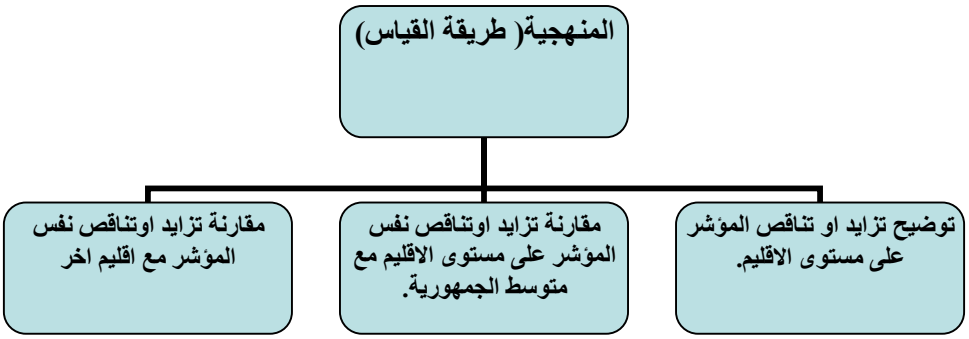

شكل رقم (٢٩): منهجية القياس بواسطة المؤشرات

٢-٢-٣قياس الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد طبقا للمؤشرات المقترحة:

٢-٢-٣-١ المؤشرات الأجتماعية(الفترة من ١٩٨٦ الى ٢٠٠٦):

ا- معدل النمو السكانى: هو نسبة الزيادة فى عدد السكان خلال فترات زمنية محددة.

يتبين من الشكل انخفاض معدل النمو السكانى فى إقليم شمال الصعيد مع الزمن كما هو الحال مع نظيريه. ولكن يلاحظ إرتفاع معدل النمو السكانى فى جميع فى أقليم شمال الصعيد نظيريه فى جميع الفترات.

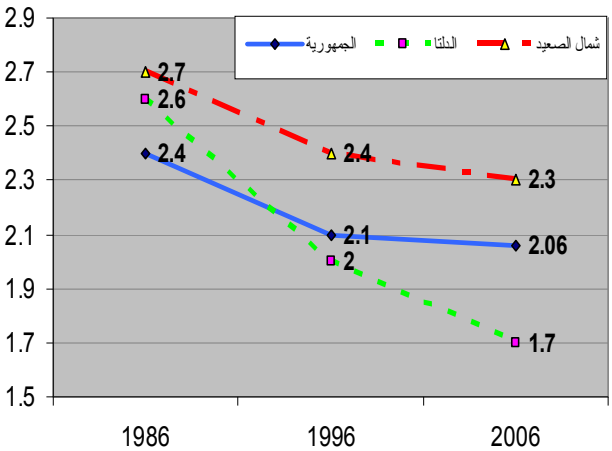

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- تعداد عام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦.

شكل رقم (٣٠): معدل النمو السكانى فى الإقليم

وهنا يمكن القول أن إنخفاض معدل النمو السكانى فى إقليم شمال الصعيد مع الزمن مؤشر جيد. ولكن ارتفاعه المستمر عن معدل النمو السكانى على مستوى الجمهورية وإقليم الدلتا مؤشر سئ، حيث أن العلاقة بين الزيادة السكانية المرتفعة والتنمية المجتمعية علاقة طردية فكلما زاد تعداد السكان قلت الفرص التنموية والبرامج التنموية ذات الهدف المستدام نتيجة الأعباء المختلفة على الدولة لتوفير الامكانات الضرورية لذلك[1]، وهوما سيتم حدوثه فى إقليم شمال الصعيد.

ب- معدل البطالة: هو نسبة المتعطلين عن العمل فى الشريحة العمرية ١٥-٦٠ سنة كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل.

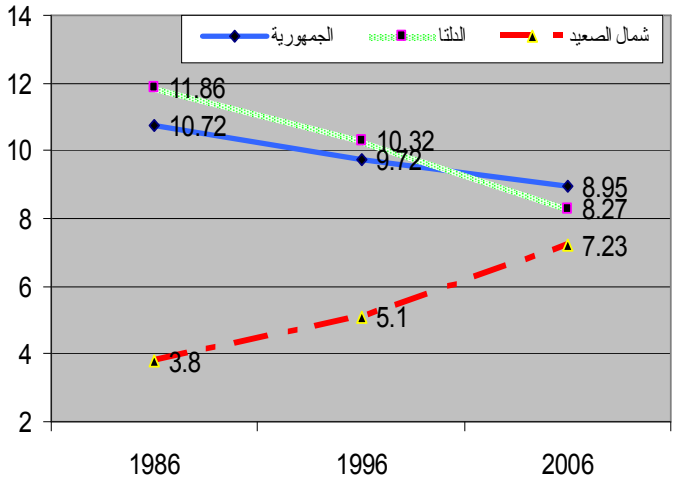

يتبين من الشكل إنخفاض معدل البطالة فى إقليم شمال الصعيد عن متوسط الجمهورية واقليم الدلتا فى جميع الفترات. ولكن يلاحظ إرتفاعه مع الزمن على عكس الحال فى إقليم الدلتا ومستوى الجمهورية حيث ينخفض معدل البطالة مع الزمن.

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- تعداد عام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦.

شكل رقم (٣١): معدل البطالة فى الإقليم

- يتضح من المؤشرين السابقين وجود زيادة فى معدل البطالة على الرغم من إنخفاض معدل النمو السكانى خلال نفس سنوات القياس فى إقليم شمال الصعيد، وهو ما يعنى وجود بطالة متنامية تفجر العديد من المشكلات التى تؤثرعلى استدامة التنمية فى إقليم شمال الصعيد.

ج- معدل الامية: هو النسبة المئوية للأفراد (١٥ سنة أو أكثر) الذين يستطيعون قراءة وكتابة وفهم نصّ بسيط يتعلق بحياتهم اليومية.

[1] اصدارات اليونسكو، العلوم الاجتماعية ، جيوفرى ماك نيكول "السياسات السكانية" - ١٩٩٩.

يلاحظ من الشكل إرتفاع معدل الامية فى إقليم شمال الصعيد عن نظيريه فى جميع الفترات رغم انخفاضه مع الزمن مثلهما.

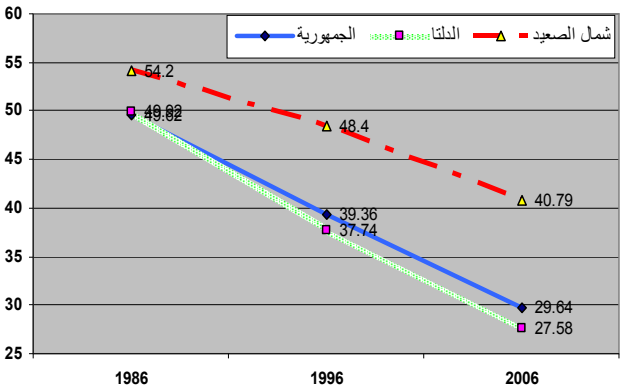

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- تعداد عام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦.

شكل رقم (٣٢): معدل الامية فى الإقليم

د- التسرب من التعليم الإبتدائى: هو نسبة عدد التلاميذ الذين لم يتموا بنجاح شهادة التعليم الابتدائي في سنة معينة لعدد الأطفال في عمر سنة إتمام المرحلة الابتدائية فى نفس السنة.

يتضح من الشكل زيادة معدل التسرب بالتعليم الابتدائى على متوسط الجمهورية وإقليم الدلتا عن إقليم شمال الصعيد. ولكن المشكلة الاخطر هى تزايد معدل التسرب فى إقليم شمال الصعيد مع الزمن. بينما تنخفض على مستوى الجمهورية وإقليم الدلتا.

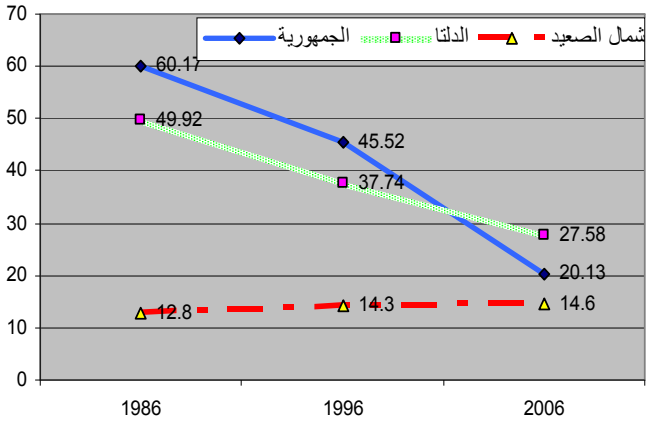

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- تعداد عام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦.

شكل رقم (٣٣): التسرب من التعليم الإبتدائى فى الإقليم

ه- تحقيق مستوى التعليم الثانوي: هو نسبة السكان الذين حققوا التعليم المتوسط من نسبة السكان فى نفس العمر.

يتبين من الشكل ارتفاع تحقيق مستوى التعليم الثانوي مع الزمن فى إقليم شمال الصعيد ونظيريه ورغم ذلك يظل معدل الالتحاق بالتعليم الثانوى(المتوسط) خلال جميع الفترات فى اقليم شمال الصعيد منخفض عن متوسط الجمهورية وإقليم الدلتا.

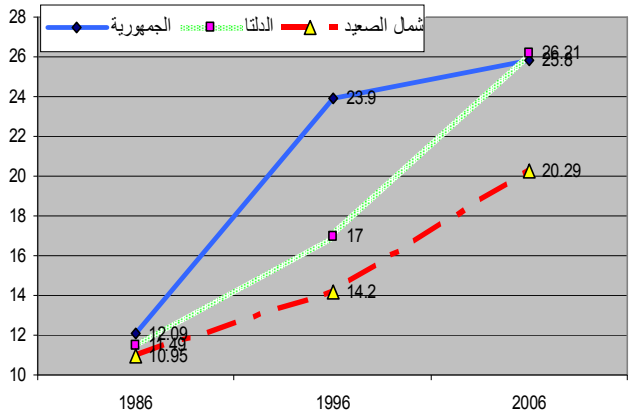

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- تعداد عام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦.

شكل رقم (٣٤): تحقيق مستوى التعليم الثانوى فى الإقليم

- عند النظر إلى مؤشرات التعليم السابقة يمكن القول أن الوضع التعليمي بإقليم شمال الصعيد فى وضع سئ جدا. ولكن الاسوء معدلات الأمية التي تسجل مستويات شديدة الارتفاع والتى ينتج عن عدم الاهتمام بها مشكلات عديدة مثل زيادة حدة الفقر، وتدنى مستوى الحياة بصفة عامة. بل وتمثل الأمية في حد ذاتها أحد المعوقات الرئيسية للتنمية المستدامة.

و- عدد الاطباء بوزارة الصحة لكل الف نسمة خلال السنوات من(١٩٩٠- ٢٠٠٦):

يلاحظ من الشكل تذبذب المؤشر بين تزايد وتناقص على مستوى إقليم الدلتا ومستوى الجمهورية، بل وفى معظم السنوات يأتى إقليم الدلتا فى مستوى أعلى من الجمهورية، بينما يلاحظ أن إقليم شمال الصعيد فى تناقص مستمر خلال الزمن وأقل من مستوى الجمهورية.

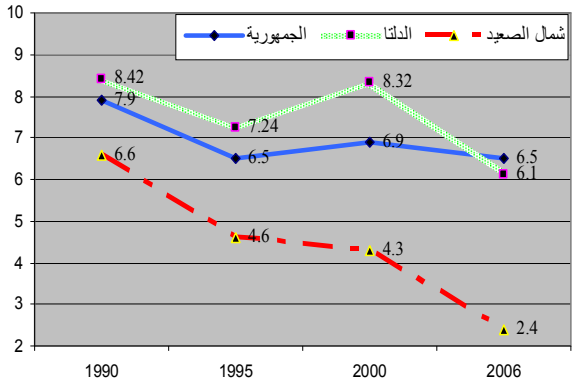

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: معهد التخطيط القومى – دليل التنمية البشرية.

شكل رقم (٣٥): عدد االأطباء لكل الف نسمة في الإقليم

ز- عدد الوحدات الصحية لكل الف نسمة خلال الفترات من (١٩٩٠- ٢٠٠٠):

يلاحظ من الشكل تقارب عدد الوحدات الصحية لكل الف شخص فى إقليم شمال الصعيد فى جميع الفترات مع نظيريه (إقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية).

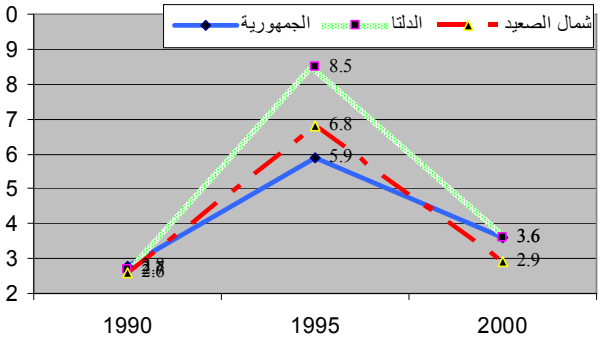

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: معهد التخطيط القومى – دليل التنمية البشرية.

شكل رقم (٣٦):عدد الوحدات الصحية لكل الف نسمة فى الإقليم

يتضح من المؤشرين السابقين انخفاض مستوى الرعاية الصحية فى إقليم شمال الصعيد مقارنة بمتوسط الجمهورية وإقليم الدلتا. وذلك يؤثر سلبا على استدامة التنمية حيث أنه عدم وجود الرعاية الصحية ستفقد الاستدامة لأهم عنصر من عناصر التنمية المستدامة. حيث أن الاستدامة لا تحافظ فقط على الموارد الطبيعية فقط ولكن يعنيها أيضا العنصر البشرى.

٢-٢-٣-٢ المؤشرات الاقتصادية:

ا- نصيب الفرد من الناتج المحلى الأجمالى: هو ناتج قسمة الناتج المحلى الإجمالى للإقليم على عدد سكان الإقليم. وسيتم قياس هذا المؤشر فى الفترات(١٩٩٠-١٩٩٤- ١٩٩٨- ٢٠٠٦) فى إقليم شمال الصعيد.

يلاحظ من الشكل زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى إقليم شمال الصعيد بمعدل زياده(٨٥٧- ٧١٦- ١٤٠٠) على التوالى، بينما كانت الزيادة على مستوى إقليم الدلتا(١٤٧٢- ١٢٢٦- ٢١٣٨)، وكانت الزيادة على مستوى الجمهورية(١٣٦٤- ١٣٦١- ٢٣٧٨) على التوالى.

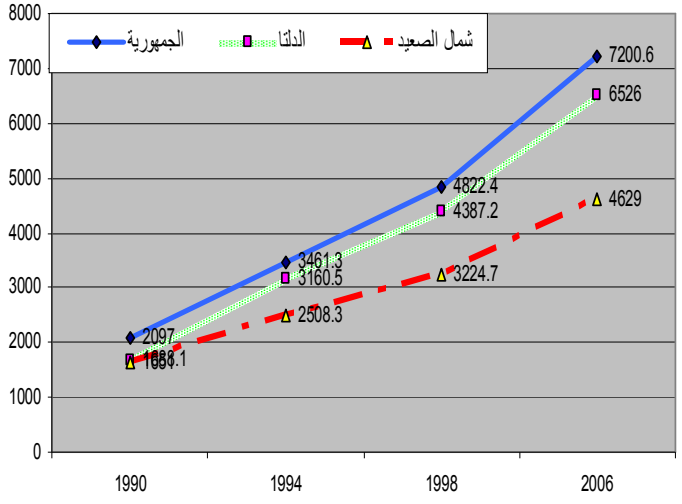

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: معهد التخطيط القومى – دليل التنمية البشرية.

شكل رقم (٣٧): نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الإقليم

- ويمكن القول أن الناتج المحلى الإجمالى المتولد عن الهيكل الاقتصادى لإقليم شمال الصعيد منخفض ومعدل نموه منخفض أيضا عن متوسط الجمهورية وإقليم الدلتا. ولاشك أن هذا يجعل الإقليم فى وضع سيئ . ويعتبر الفقر من أهم معوقات التنمية المستدامة.

٢-٢-٣-٣دليل التنمية البشرية:

يعتبر دليل التنمية البشرية من الأبعاد الهامة التى يجب التحدث عنها عند قياس مؤشرات اجتماعية اواقتصادية حيث أنه وضع أيضاً من قبل الأمم المتحدة. لذلك سيتم قياس دليل التنمية البشرية فى الإقليم ومقارنته بدليل التنمية البشرية لإجمالى الجمهورية وإقليم الدلتا .

يتبين من الشكل زيادة دليل التنمية البشرية مع الزمن فى الإقليم ونظيريه. ولكن يبقى إقليم شمال الصعيد فى مستوى منخفض فى جميع الفترات عن نظيريه.

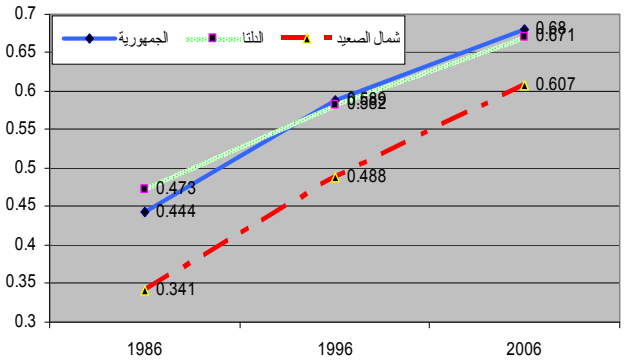

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: معهد التخطيط القومى- تقارير التنمية البشرية.

شكل رقم (٣٨): دليل التنمية البشرية

وتأتى محافظات الإقليم بالنسبة لدليل التنمية البشرية فى جميع الفترات فى مراتب منخفضة مقارنة بإقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية، وجاء ترتيب محافظات الإقليم فى السنوات الاخيرة كالتالى: بنى سويف (٢٣) ، المنيا (٢٥) ، بينما تأتي الفيوم في المرتبة الاخيرة (٢٧) .

٢-٢-٣-٤ المؤشرات البيئية:

نظرا لأن مفهوم الاهتمام بالبيئة أمر مستحدث بمصر والدول النامية فإن هناك صعوبة فى إيجاد بيانات قديمة للمؤشرات البيئية. لذلك سيكون معظم التقييم خلال فترات حديثة(استخدام الاسمدة – تلوث المياه).

ا- تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية المحيطة: هو نسبة الجسيمات الكلية الغير مرغوب فيها فى الهواء. وسيتم قياس هذه النسبة فى السنوات (١٩٨٦- ١٩٩٦- ٢٠٠٦).

الحد المسموح به: ٩٠ ميكرو جرام / م٣

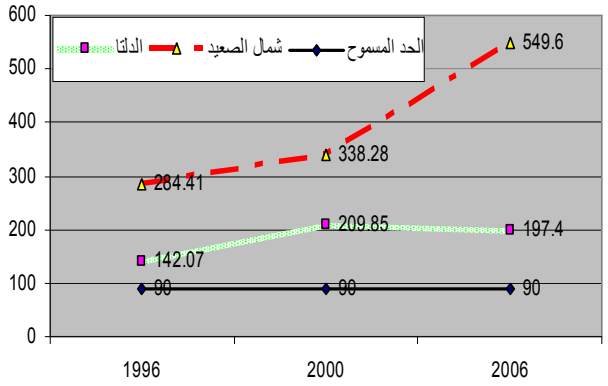

يلاحظ من الشكل تزايد معدل تلوث الهواء عن الحد المسموح فى كلا الاقليميين. ولكنه يتزايد بمعدل اكبر واخطر فى إقليم شمال الصعيد. ويعتبر هذا مؤشر خطير يهدد أهم عناصر التنمية وهو العنصر البشرى؛ حيث أنه يدمر صحته على مرور الوقت.

المصدر: منإعداد الباحثة، البيانات: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- التقارير السنوية الاحصائية للبيئة

شكل رقم (٣٩): تركيز ملوثات الهواء فى الإقليم

ب- فقد الأراضى الزراعية: هى نسبة الأراضى الزراعية التى تفقد نتيجة لعدة عوامل، وتؤدى إلى تغيير فى مساحة الأراضى المنزرعة. وسيتم قياس هذه النسبة فى السنوات (١٩٨٦-١٩٩٦-٢٠٠٦).

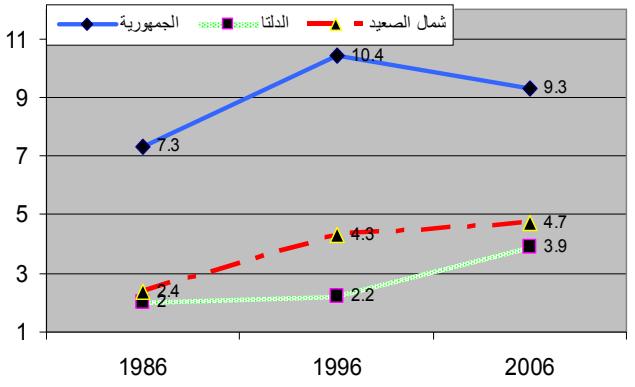

يتبين من الشكل تزايد معدل فقدان الأراضى الزراعية مع الزمن فى الاقليمين، وعلى مستوى الجمهورية فى الفترة الاولى. ولكن يلاحظ ارتفاع معدل فقدان الأراضى الزراعية خلال جميع الفترات فى إقليم شمال الصعيد عن إقليم الدلتا.

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: وزارة الزراعة- ادارة الاحصاء – النشرات الزراعية

شكل رقم (٤٠): فقد الأراضى فى الإقليم

ج- استخدام الاسمدة: هو نسبة تغيير استخدام الأسمدة للأراضى الزراعية، وسيتم قياس هذه النسبة خلال السنوات (٢٠٠٠- ٢٠٠٤- ٢٠٠٨)؛ وذلك لمعرفة هل هناك تزايد ام تناقص فى هذا المؤشر. الوحدة: طن

يتبين من الشكل تقارب معدل استخدام الاسمدة فى كلا من الاقليمين فى الفترة الأولى. ولكن يلاحظ ارتفاع معدل استخدامها فى إقليم شمال الصعيد. فى السنوات الأخيرة.

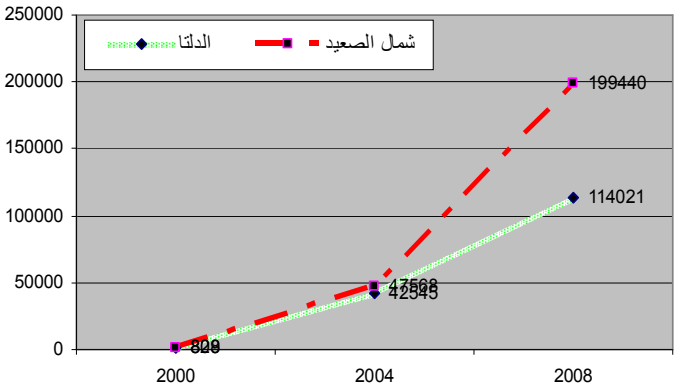

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: المعهد القومى للتخطيط - التقارير السنوية الاحصائية للبيئة

شكل رقم (٤١): استخدام الأسمدة فى الإقليم

وتعقيبا على المؤشرين السابقين؛ أصدرت الأمم المتحدة تقريرا أوضحت فيه الحاجات الأساسية التى يجب أن توفرها الدولة للمواطن لضمان تنمية مستدامة دون معوقات، واشتملت على عدة أمور منها توفير الطعام المناسب نوعا وكما. (١) ولكن من خلال فقد الاراضى الزراعية والإفراط فى استخدام الأسمدة فى إقليم شمال الصعيد سيفقد الفرد عنصر هام من احتياجاته الأساسية وهو توفير الطعام نوعا وكما.

د- تلوث المياه: هو التغير فى جودة المياه وعدم صلاحية استعمالها للشرب، وسيتم قياسه عن طريق توضيح كمية المياه العكرة خلال السنوات(٢٠٠٢- ٢٠٠٦- ٢٠١٠). مع العلم ان تزايده يعتبر مؤشرا سلبيا. الوحدة: بالالف م٣

يلاحظ من الشكل ارتفاع معدل تلوث المياه فى إقليم الدلتا عن إقليم شمال الصعيد فى جميع الفترات. ولكنه يبدا فى الانخفاض فى إقليم الدلتا مع الزمن بينما يستمر فى الزيادة مع الزمن فى إقليم شمال الصعيد.

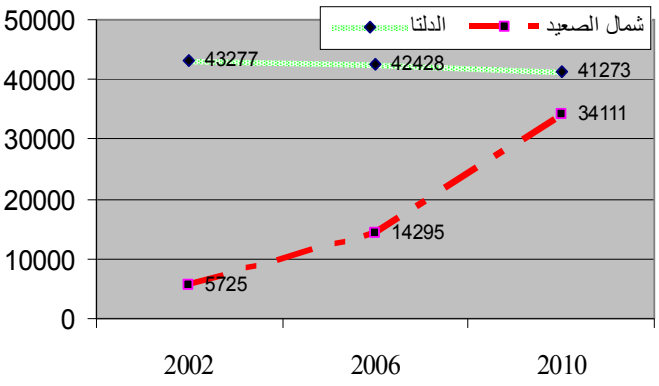

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: المعهد القومى للتخطيط - التقارير السنوية الاحصائية للبيئة

شكل رقم (٤٢): تلوث المياه فى الإقليم

(١) الأمم المتحدة - التنمية البشرية – مطبوعات للاسكو - ٢٠٠٥.

- بتوضيح الوضع الصحى لإقليم شمال الصعيد من خلال المؤشرات الصحية السابقة اتضح إنه فى وضع سئ. ويترتب الوضع الصحى السئ على العديد من العوامل من أهمها عدم توفر المياه النقية المطلوبة فى إقليم شمال الصعيد لاستمرار حياة كريمة فى إقليم شمال الصعيد.

٢-٢-٣-٥ المؤشرات العمرانية(١٩٨٦- ١٩٩٦- ٢٠٠٦):

ا- الكثافة السكانية:

هى النسبة بين عدد السكان مقسومة على المساحة الاجمالية للاقليم. الف نسمة / كم٢

يتبين من الشكل ارتفاع الكثافة السكانية مع الزمن على مستوى الجمهورية وإقليم الدلتا واقليم شمال الصعيد. ولكن يلاحظ ارتفاع الكثافة السكانية فى إقليم شمال الصعيد فى جميع الفترات عن متوسط الجمهورية وأقليم الدلتا.

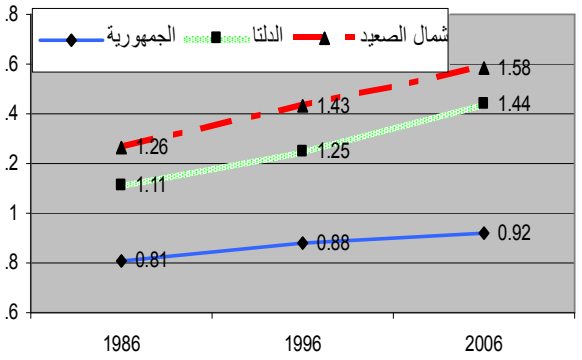

المصدر:من إعداد الباحثة، البيانات: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار –وصف مصر بالمعلومات ٢٠٠٩

شكل رقم (٤٣):الكثافة السكانية فى الإقليم

ولعل ارتفاع الكثافة السكانية في الإقليم يرتبط بانحصار محافظتي المنيا وبني سويف بين حافتين واضحتين تحددان السهل المعمور الضيق ومناطق التوسع العمراني بشكل صارم .

ب- درجة التحضر (Urbanization Degree):

هو نسبة سكان الحضر إلى إجمالى السكان بإقليم شمال الصعيد.

يتبين من الشكل انخفاض درجة التحضر فى إقليم شمال الصعيد ونظيريه مع الزمن، ولكن يلاحظ انخفاضه بمعدل أكبر فى إقليم شمال الصعيد. ويلاحظ أيضا انخفاض درجة التحضر فى إقليم شمال الصعيد عن نظيريه فى كل الفترات.

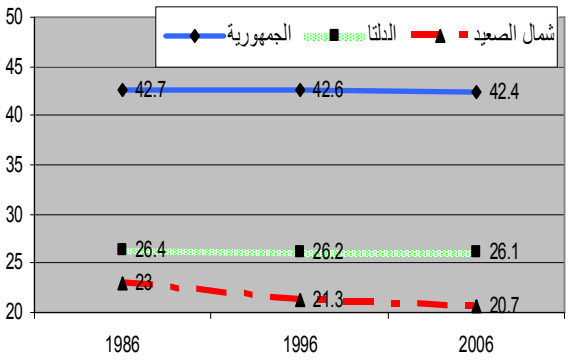

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: المعهد القومى للتخطيط – تقارير التنمية البشرية

شكل رقم (٤٤): درجة التحضر فى الإقليم

- انخفاض معدل التحضر فى إقليم شمال الصعيد غير جيد لأنه يعنى ارتفاع نسبة الريف بما يصاحبه من انخفاض لمستوى معدل الرعاية الصحية، والبنية الاساسية، وفرص العمل والتعليم. اى عدم توفير مبدا أساسى من مبادئ التنمية المستدامة؛ وهو توفير حياه كريمة للإنسان.

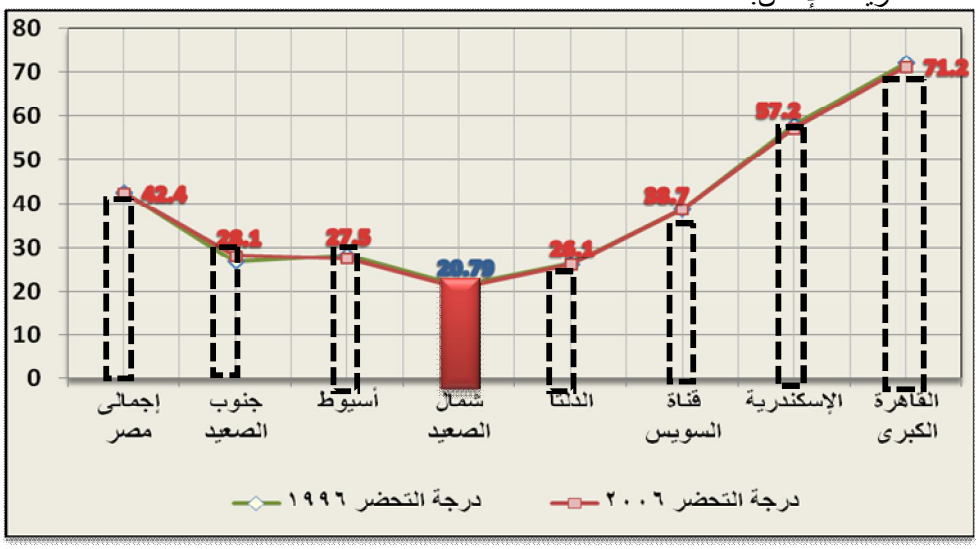

مصدر الشكل: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى- الرؤية التنموية لاقليم شمال الصعيد - ٢٠١٠

شكل رقم (٤٥): تطور نسب التحضر على مستوى أقاليم الجمهورية

ج- نصيب الفرد من اجمالى طاقة الصرف الصحى:

هو نصيب الفرد يوميا من إجمالى طاقة الصرف الصحى(لتر.يوم/ فرد).

يتبين من الشكل انخفاض نصيب الفرد فى جميع السنوات فى إقليم شمال الصعيد عن نظيريه. ويلاحظ أيضا انخفاض نسبة الزيادة عن نظيريه.

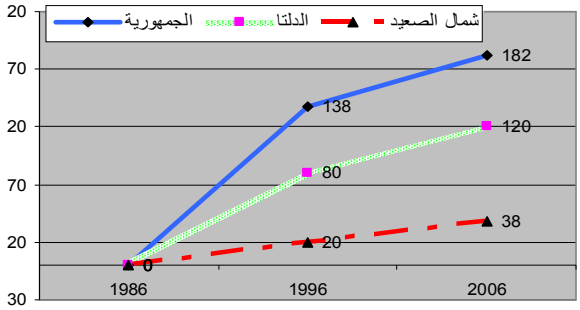

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى- الرؤية التنموية لاقليم شمال الصعيد

شكل رقم (٤٦): نصيب الفرد من الصرف الصحى فى الإقليم

- هناك مشروعات للصرف الصحي منفذه وجاري تنفيذها في عدد ٢١ مدينة ولا يوجد مشروعات للصرف الصحي الا في ١% فقط من قرى محافظات الإقليم؛ ويؤكد هذا ما تم ذكره فى المؤشر السابق(معدل التحضر) من وجود تدنى فى خدمات البنية الاساسية.

د- نصيب الفرد من مياه الشرب:

هو نصيب الفرد يوميا من مجموع استهلاك المياه المتاح يوميا، وسيتم قياس هذا المؤشر فى السنوات(١٩٩٦- ٢٠٠٢- ٢٠٠٦)، وذلك لمعرفة التغير فى هذا المؤشر.

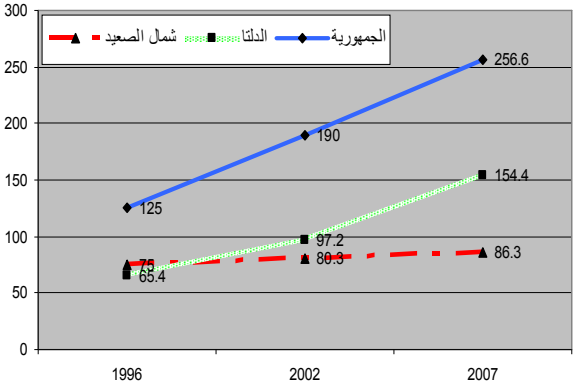

يتبين من الشكل زيادة المؤشر مع الزمن عند الجميع. ويلاحظ انخفاض المؤشر فى إقليم شمال الصعيد فى جميع السنوات عن نظيريه، وعند معرفة أن مجموع المياه المتاحة هى نفس مجموع المياه المستهلكة نجد أن إقليم شمال الصعيد تنخفض به مجموع المياه المتاحة ومتوسط نصيب الفرد.

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى- الرؤية التنموية اقليم شمال الصعيد- ٢٠١٠

شكل رقم (٤٧): نصيب الفرد من مياه الشرب فى الإقليم

- تعتبرالمياه من ابسط الحقوق التى يجب ان يحصل عليها الانسان. ومن ثم فان عدم توفر كمية المياه المطلوبة لاستمرارية الحياة فى إقليم شمال الصعيد يعتبر امر فى غاية الخطورة.

ه- نصيب الفرد من استهلاك الطاقة:

هو نصيب الفرد يوميا من مجموع استهلاك الطاقة المتاح يوميا. الوحدة: ك. و. س (سنويا)

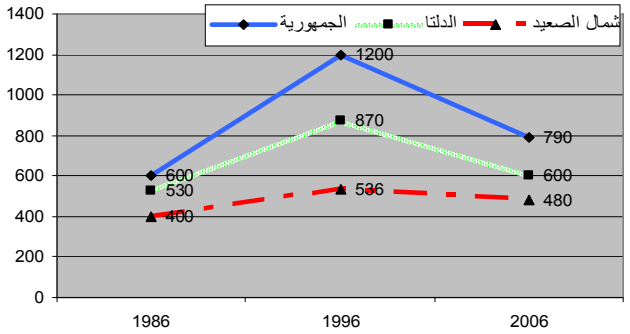

يتبين من تذبذب نصيب الفرد من الطاقة فى إقليم شمال الصعيد ونظيريه. ولكن يلاحظ انخفاض نصيب الفرد من الطاقة فى جميع الفترات فى إقليم شمال الصعيد عن متوسط الجمهورية وإقليم الدلتا.

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: الهيئة العامة للتخطيط العمرانى- التقريرالاول- استراتيجية التنمية لاقليم شمال الصعيد

شكل رقم (٤٨): نصيب الفرد من استهلاك الطاقة فى الإقليم

يلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد من الطاقة فى كلا الإقليمين عن متوسط الجمهورية. ولكن يتقارب نصيب الفرد فى إقليم الدلتا مع متوسط الجمهورية، بينما ينخفض نصيب الفرد فى إقليم

شمال الصعيد إلى النصف من متوسط الجمهورية. مما يدل على تدنى شديد فى نصيب الفرد من الطاقة فى إقليم شمال الصعيد.

٢-٢-٤ تحليل القضايا الرئيسية للاستدامة فى إقليم شمال الصعيد:

فى ضوء ما تم قياسه لاستدامة الأنشطة التنموية المختلفة والموارد الطبيعية فى إقليم شمال الصعيد فى الفصل السابق، ونظرا لتعدد المؤشرات التى تم قياسها والنتائج التى تم التوصل اليها، يحاول البحث فى هذا الفصل استخلاص القضايا الرئيسية للاستدامة. ويمكن إجمالها فى الاتى:

١- القضايا البيئية وتتضمن تدهور (الموارد المائية – الأراضى الزراعية – الهواء).
٢- القضايا الاجتماعية والاقتصادية وتتضمن: (الزيادة السكانية - البطالة وانخفاض متوسط الدخل – الأمية).
٣- القضايا العمرانية وتتضمن: (سيطرة النمط الريفى وما يتبعه من مشاكل – الامتداد العشوائى فى المدن).

وسيتم استعراض كلا من هذه القضايا على النحو التالى:

- التعرف على مظاهر القضية.
- توضيح الانعكاسات والاثار المتوقعة لاستمرار هذه المشكلة.

٢-٢-٤-١ القضايا البيئية(تلوث الموارد الطبيعية):

تعتبر قضية التدهور البيئي أخطر القضايا التي يتعرض لها الإقليم، على الرغم أن الإقليم يتميز بتنوع وثراء الموارد البيئية والطبيعية، وتتمثل فى الأتى:

ا- الموارد المائية:

أشارت القياسات السابقة إلى وجود تلوث شديد فى الموارد المائية لإقليم شمال الصعيد، ووجود تغير فى جودة المياه وعدم صلاحية استعمالها للشرب. وترجع أسباب هذه المشكلة إلى انخفاض كفاءة بعض مرافق الري والصرف وضعف المشاركة المجتمعية و ترهل الأداء الحكومي والتلوث الناجم عن الصرف الصحي و الزراعي، ([1]) إلا أنه كان من الأولى الحفاظ على المياه لقلة كمية المياه المتاحة للإقليم وندرتها به. ويمكن حصر مظاهر المشكلة من خلال الموارد المائية للإقليم وسوف تتمثل فى مظاهر التلوث فى كلا من(نهر النيل- بحيرة قارون- المياه الجوفية) وهى كالأتى:

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ديسمبر ٢٠١٠- ص١١.

- في نهر النيل: ([1])

- ترتفع نسبة عنصر الكاديوم الى ١ ميكرو جرام لكل ١٠٠ملليلتر والنسبة المسموح بها دولياً ٠.٦ ميكرو جرام، حيث أن زيادة هذا العنصر يصيب بمرض الروماتويد.

- ترتفع نسبة عنصر الرصاص إلى ٩ ميكرو جرامات والنسبة المسموح بها دولياً لا يجب أن تزيد إطلاقاً عن ٥ ميكرو جرام فقط، وزيادة الرصاص فى الدم تسبب الصداع والخمول.

- وهكذا الحال بالنسبة للعديد من العناصر الملوثة الموجودة فى مياه نهر النيل والذى يتلقى سنوياً ٣١٢ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصناعى ومياه التبريد، و يساهم الإقليم بنسبة كبيرة من هذا الرقم حيث يوجد عدد كبير من المصارف التى يلقى فيها مخلفات المصانع فى منطقة الدراسة على طول مجرى النيل. ويلقى إليه بنحو ١.٥ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى وهى بطبيعة الحال ملوثة بالمبيدات الخاصة بالآفات والحشرات. وكذلك بالمخصبات الكيماوية والعضلات الآدمية والحيوانية (المخلفات العضوية).

- بحيرة قارون: ([2])

يعتبر الصرف الزراعى- بما يحويه من مبيدات زراعية ومواد كيماوية- من أهم أسباب التلوث البيئى فى البحيرة. وقد أوضحت دراسة تقييم المردود البيئى لبحيرة قارون التى قامت بها مدينة مبارك للأبحاث العلمية؛ أن البحيرة تستقبل حوالي ٣٥٠ مليون متر مكعب من المياه من مصرفين رئيسيين(مصرف البطس ومصرف الوادي) سنويًا، إلى جانب ما يأتي بواسطة محطات الضخ. وتتضح العديد من الآثار السلبية للتلوث سابق الذكر بواسطة مياه الصرف، وعمليات الترسيب في قاع البحيرة، وزيادة معدلات القلوية في مياه البحيرة بما يضاف إليها من أملاح مختلفة الأنواع بنحو نصف مليون طن سنويًا.

- المياه الجوفية: (٣)

يعتبر الصرف الزراعى مصدرًا من مصادر تلوث المياه السطحية والجوفية معًا، ولكن قد يكون رى الأراضى عالية الملوحة وعودة مياه الصرف التى تحتوى على بقايا الكيماويات الزراعية (مثل المبيدات والأسمدة) من الملوثات الخطيرة التى يمكن أن تؤثر على المياه الجوفية. ورغم ذلك يزداد استخدام الأسمدة فى إقليم شمال الصعيد حيث بلغ ٨٠٩ طن عام ٢٠٠٠ وبلغ ٤٢٥٠٨ ، ١٩٩٤٤٠ طن فى عامى ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ على التوالى بمعدلات زيادة تفوق الاربعين مرة، وهو ما يوضح زيادة معدلات استخدام الأسمدة بمعدلات رهيبة وغير معقولة. وقد تم توضيح عدد

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ٢٠٠٤ أ- ص٤٨.
[2] الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ٢٠١٠- ص٨٧.
[3] نفس المرجع السابق.

من المصارف الخطيرة فى إقليم شمال الصعيد فى الفصل السابق والغير مطابقة لمعايير نوعية المياه التي ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة١٩٨٢.

ب- الاراضى الزراعية:

تعتبر مشكلة تناقص الرقعة الزراعية من المشكلات الخطيرة والتى يعانى منها إقليم شمال الصعيد. وقد أوضحت القياسات السابقة ذلك. واوضحت العديد من الدراسات أن هناك من الاسباب ما يؤدى الى ضعف جودة الاراضى الزراعية، وهناك ما يؤدى إلى فقدها وهما كالاتى:

تسبب ندرة المياه بالإقليم، ومشكلة الصرف و(تطبيل) مساحات الاراضي، أرتفاع منسوب المياه الجوفية، زحف الكثبان الرملية على الأراضي الزراعية إلى ضعف جودة الاراضى الزراعية. بينما يأتى استيعاب النمو العمرانى من أكبر مشاكل فقد الاراضى الزراعية. ويؤكد ذلك النمو السكانى المستقبلى فى الإقليم الذى يحتاج الى استيعاب وهو كالاتى: ([1])

- يتراوح حجم السكان المتوقع للإقليم عام ٢٠٢٧ما بين ١٢.٥الى ١٤.٣مليون نسمة وذلك بمتوسط ١٣.٤ مليون نسمة، بينما يتراوح حجم السكان المتوقع للإقليم عام ٢٠٥٠ ما بين ١٨.٦إلى ٢٢.٧مليون نسمة بمتوسط ٢٠.٦٥ مليون نسمة. وعلى ذلك يصل متوسط حجم السكان المطلوب استيعابة الى ٣.٨ مليون نسمة سنة ٢٠٢٧ و ١١.١ مليون نسمة عام ٢٠٥٠. وهو ما يزيد من تداعيات المشكلة اذا لم تتواجد حلول لمشكلة الاستيعاب السكانى.

ج- الهواء:

نجد من القياسات السابقة أن إقليم شمال الصعيد قد تخطى الحد المسموح لملوثات الهواء بل وزاد معدلها خلال العشرون عاما إلى الضعف. وبذلك نجد أن مشكلة تلوث الهواء من أكثر وأخطر المشكلات البيئية التى تهدد إقليم شمال الصعيد وتتمثل مظاهرها وأسبابها فى الاتى:

- تتسبب مصانع الطوب الطفلى والسيراميك بمحافظة الفيوم تلوث الهواء نتيجة تصاعد الأدخنة من تلك المصانع، كما توجد مشكلة فى التخلص من المخلفات الصلبة والسائلة الناتجة عن المدابغ الموجودة بمنطقة السلخانة بندر الفيوم وعددها ٢١ مدبغة تقع داخل الكتة السكنية.
- تعتبر مصانع الأسمنت فى محافظة بنى سويف من أهم مصادر تلوث الهواء الرئيسية، حيث ينبعث منها كميات هائلة من الغبار، وثانى أكسيد الكربون، وأكسيد النيتروجين،

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - ديسمبر ٢٠١٠- ص٧.

وأكاسيد الكبريت، كما يوجد حوالى ٣٧ مصنع لإنتاج الطوب الطفلى تستخدم المازوت فى أعمال الحريق بطريقة غير سليمة مما يسبب تلوث حاد للهواء المحلى المجاور للمنطقة.

- تعتبر المخلفات الصلبة الناتجة عن الزراعة من أهم مصادر تلوث الهواء بمحافظة المنيا، حيث أن محافظة المنيا يغلب عليها الطابع الريفى.

٢-٢-٤-٢ القضايا الاجتماعية والاقتصادية:

مما سبق من قياس للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تم رصد عدد من القضايا، وكان من أهمها الزيادة السكانية، الأمية، البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد وسيتم مناقشتها كالاتى:

ا- الزيادة السكانية:

الوحدة: مليون نسمة

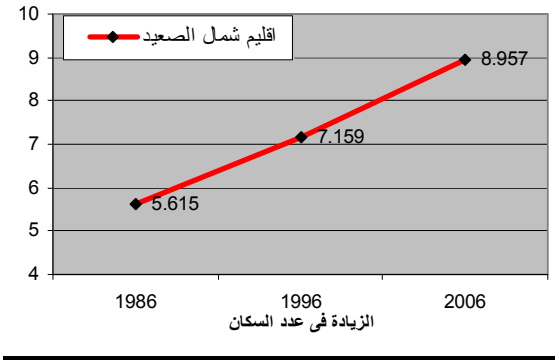

أصبحت الزيادة السكانية من أهم القضايا الاجتماعية التى تواجه إقليم شمال الصعيد، وتصنف هذه المرحلة من الزيادة السكانية بالمرحلة الانتقالية وهى المرحلة الثانية ضمن ثلاثة مراحل تبدا بالمرحلة البدائية وتنتهى بالمرحلة الاستقرارية.

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- التقارير السنوية الاحصائية للبيئة

شكل رقم (٤٩) الزيادة فى عدد السكان فى الإقليم

ومن خصائص المرحلة الانتقالية النمو السريع للسكان كما هو موضح بالشكل، ويرجع ذلك إلى انخفاض فى نسبة الوفيات مع بقاء نسبة المواليد على ما هى عليه مرتفعة.

ب- الأمية:

إن الحالة التعليمية بإقليم شمال الصعيد تتميز بصفة عامة بانخفاض ملحوظ في كل المستويات التعليمية المقاسة مسبقا من خلال مؤشرات التعليم فى الإقليم. ولعل أبرز المشكلات التعليمية هى مشكلة الامية، والتى تعتبر في حد ذاتها واحدةً من أهم أسباب العديد من مشكلات الإقليم.

- وتتضح أسباب المشكلة فى الاتى:

تفاقم مسألة الفقر النسبي التى تميز الإقليم حيث صارت لافتة للنظر وبخاصة بمحافظة المنيا التي تعد واحدة من أفقر محافظات مصر (طبقًا لمقياس التنمية البشرية عام ٢٠٠٠م). حيث أن

الفقر يحول بين قدرة الانسان على التعلم والاستفادة من الخدمات التعليمية؛ ويرجع ذلك لسببين وهما: اما عدم توفر الامكانيات المادية لدى الاسرة للتعليم، أو احتياج الاسرة للفرد لتوفير الاحتياج المادى للأسرة مع رب الأسرة.

ج- البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد:

اتضح من القياسات السابقة فى البحث وجود بطالة متنامية تزداد مع الزمن فى اقليم شمال الصعيد. وعند الحديث عن متوسط دخل الفرد من خلال القياسات السابقة فى البحث نجد ان هناك فارق كبير بين معدلات زيادة متوسط دخل الفرد فى إقليم شمال الصعيد عنه فى إقليم الدلتا. ولزيادة البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد بإقليم شمال الصعيد أسباب وهى كالأتى:

جدول رقم (١٤) يوضح الهيكل الاقتصادى للاقليم

القوام الاقتصادى	الفيوم	بنى سويف	المنيا	اقليم شمال الصعيد
قطاع الزراعة	٤٣.٨	٤٥.٦	٤٩.٨	٤٧
قطاع الصناعة	٧.٤	٥.٦	٤.٦	٥.٧
باقي القطاعات	٤٨.٨	٤٨.٨	٤٥.٦	٤٧.٣

يعتبراقليم شمال الصعيد اقليم زراعى يفتقد كثير من الأنشطة الديناميكية التى ترفع معدل النمو الاقتصادى الاقليمى وتولد فرص العمل والدخول وأهمها قطاعات الصناعة التحويلية والكهرباء والنقل والسياحة. ([1])

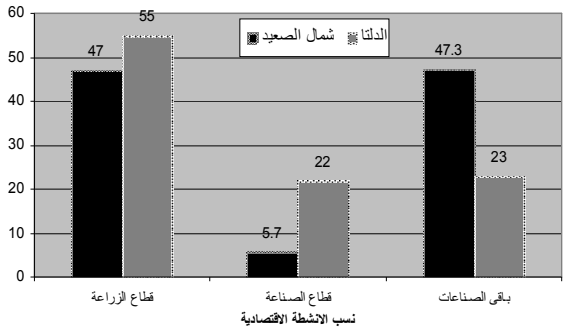

المصدر: من إعداد الباحثة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني- الرؤية التنموية لإقليم شمال الصعيد ومحافظاته- ديسمبر ٢٠١٠.

شكل رقم (٥٠): نسب الانشطة الأقتصادية

يتضح من الشكل ارتفاع نسبة نشاط الزراعة فى كلا الإقليمين، بل ويرتفع فى إقليم الدلتا عن إقليم شمال الصعيد. ورغم ذلك ترتفع نسبة النشاط الصناعى فى إقليم الدلتا عن إقليم شمال الصعيد. وهو مايفسر ارتفاع نصيب الفرد من الدخل للإقليم.

بينما ترتفع نسب باقى القطاعات فى إقليم شمال الصعيد والتى لا تساهم فى رفع الهيكل الاقتصادى للإقليم.

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ديسمبر ٢٠١٠- ص٣٨.

- مظاهر المشكلة:

أ- التوزيع النسبى لهيكل النشاط الاقتصادى لإقليم شمال الصعيد، ويتبين ذلك فى الجدول الاتى:

جدول رقم (١٥): التوزيع النسبى لهيكل النشاط الاقتصادى باقليم شمال الصعيد ([1])
السكان ذوى النشاط ١٥ سنه +١٩٩٦،٢٠٠٦

النشاط الاقتصادى	الاقليم% ١٩٩٦	الاقليم% ٢٠٠٦
الزراعة والصيد واستغلال الغابات والأشجار	٥٤.٠٤	٥٥.٥٨
التعدين واستغلال المحاجر	٠.١٩	٠.١٩
الصناعات التحويلية	٦.٣١	٦.١١
الكهرباء والغاز والبخار والامداد بالمياه	٠.٥٧	٠.٥٤
الانشاءات (التشييد والبناء)	٥.٢٩	٥.٢٣
تجارة الجملة والتجزئه واصلاح المركبات	٥.٤٦	٥.٢٢
الفنادق والمطاعم	٠.٤٩	٠.٤٥
النقل والتخزين والاتصالات	٣.٣٤	٣.٢٢
الوساطة المالية وأنشطة العقارات وخدمات الأعمال	٢.٧٩	٢.٦٧
الاداره العامة والدفاع	٩.٣٩	٩.٠٠
التعليم	٨.٣٧	٧.٩٢
الصحة والعمل الاجتماعى	١.٨٠	١.٦٩
خدمات المجتمع والأفراد الاجتماعية والشخصية والمنظمات	١.٤٠	١.٣٥
أنشطة غير كاملة التوصيف	٠.٥٦	٠.٥٦
جملة ذوى النشاط الاقتصادى	١٠٠.٠	١٠٠.٠

وبذلك يمكن استنتاج المؤشرات التالية على ضوء التحليل السابق: -

- الإقليم زراعى من الدرجة الأولى، بل ويزداد النشاط الزراعى مع الزمن.
- نشاط الصناعة التحويلية صغير لايتناسب مع حجم الإقليم، ويقل حجم النشاط الصناعى مع الزمن.

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ٢٠٠٤ أ - ص٢٣٠،٢٢٩.

- بنيه الهيكل الاقتصادى ضعيفة حيث لايمثل أى من الأنشطة الإنتاجية الأخرى وزن يمكن الاعتماد عليه لقيادة التنمية فى المستقبل.
- نشاط الإداره والتعليم أنشطة جيدة ولكن يقل معدلها مع الزمن.
- يكاد ينعدم نشاط السياحة على الرغم من الموارد والامكانيات السياحية المتاحة فى الإقليم، ويقل أيضا معدلها مع الزمن.
- الناتج الإقليمي المتولد عن هذا الهيكل منخفض ومعدل نموه منخفض وبالتالى فهو إقليم فقير نسبياً.

٢-٢-٤-٣ القضايا العمرانية:

بتتبع خصائص النسق العمرانى لإقليم شمال الصعيد، وبتطبيق المؤشرات العمرانية السابقة على الإقليم. فإنه يمكن تلخيص أهم المشكلات العمرانية لإقليم شمال الصعيد والتى تتمثل فى: سيطرة النمط الريفى، ومناطق الإمتداد العشوائى. وسيتم مناقشتها كالاتى:

ا- سيطرة النمط الريفى:

يسيطر النمط الريفي على إقليم شمال الصعيد مما يعنى انخفاض درجة التحضر. ويصاحب ذلك العديد من المشاكل مثل: الحرمان من المرافق، وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والمستوى التعليمى(الخدمات)، والحصول على فرص العمل. أى عدم توفير مبدا أساسى من مبادئ التنمية المستدامة؛ وهو توفير حياه كريمة للانسان. وسيتم مناقشة المشاكل كالأتى:

- الافتقار الى المرافق: ([1])

وهى مشكلة الحرمان من خدمات المياه النقية والصرف الصحى والكهرباء ويشير الجدول إلى الوضع الراهن الذى يعانى منه ريف الإقليم من حيث الحصول على المرافق مقارنة بحضر الإقليم. بل ويجب ملاحظة أن خدمة الصرف الصحى شبه منعدمة فى ريف الإقليم كله بمحافظاته الثلاث.

جدول رقم (١٦): الوضع الراهن لمرافق ريف الإقليم

البيان		الشبكة العامة للمياه	الكهرباء	الصرف الصحى
الفيوم	حضر	٩٩.٦٩	٩٦.٠١	٥٩.٣٩
	ريف	٩٨.٠٢	٨٢.١٥	٤.٣٧
	جملة	٩٨.٤٢	٨٥.٤٩	١٧.٦٣
بنى سويف	حضر	٩٤.٠٥	٩٥.٦٨	٣٦.٩٥
	ريف	٦٨.٤٩	٨٥.٩٢	٧.٨
	جملة	٧٥.١	٨٨.٤٥	١٥.٣٤
المنيا	حضر	٩٤.٨١	٩٦.٩	٢٧.٤٧
	ريف	٤٤.٤٥	٨٤.٥٨	٢.٦
	جملة	٥٤.٧	٨٧.٩	٧.٦٧

ويمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات الأساسية من الجدول السابق تتلخص فى:

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة- الهيئة العامة للتخطيط العمراني-٢٠٠٤ أ - ص ٢٦٦.

- يتشابه حضر المحافظات الثلاث – لدرجة كبيرة – فى ظروف التمتع بالمياه النقية مع قدر كبير من التحسن فى ظروف حضر محافظة الفيوم والتى ينخفض فيه نسبة المساكن المحرومة من المياه النقية إلى أدنى حدودها (٠.٣٢%) .

- فيما يتعلق بريف المحافظات الثلاثة فإن ريف محافظة الفيوم قد احتفظ بأفضل ظروف نسبية (١.٩٨% فقط من المساكن محرومة من المياه النقية) فى مقابل نسب بالغة الارتفاع لكل من بنى سويف والمنيا (٣١.٥١% ، ٥٥.٥٥% على التوالى) .

- تشير أرقام الوحدات السكنية المتصلة بشبكة الصرف الصحى إلى الحجم الذى تشكله هذه المشكلة فى المحافظات الثلاث ، حيث لم تزد نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحى عن ١٧.٦٢% فى محافظات الفيوم ، تنخفض إلى ١٥.٣٤% فى بنى سويف لتتدنى إلى ٧.٦٧% من مجموع مساكن محافظة المنيا . وتبدو المشكلة أكثر وضوحاً مع تحليل بيانات الريف والحضر والتى تشير إلى أن نسب الاتصال بشبكة الصرف الصحى قد تراوحت فى حضر المحافظات الثلاثة بين ٥٩.٣٩% للفيوم ، ٣٦.٩٥% لبنى سويف ، ٢٧.٤٧% للمنيا ، أما على مستوى ريف المحافظات فقد انخفضت النسبة إلى ٤.٣٧% ، ٧.٨% ، ٢.٦% للفيوم وبنى سويف والمنيا على التوالى .

- يتسم توزيع نسب المساكن المتصلة بالكهرباء العامة فى المحافظات الثلاثة بقدر من التجانس (٨٥.٤٩% فى محافظة الفيوم ، ٨٨.٤٥% فى بنى سويف ، ٨٧.٩% فى المنيا) مع ظهور نفس هذا التجانس فى نسب الاتصال لكل من الحضر والريف والذى تنخفض به نسبة المساكن التى تتمتع بالكهرباء إلى ٨٢.١٥% بالفيوم ، ٨٥.٩% ببنى سويف ، ٨٤.٦% بالمنيا .

  - الافتقار الى الخدمات الصحية: (١)

ترتبط معدلات وكفاءة الخدمات الصحية المتاحة بمؤشرين بالغى الأهمية هما معدل وفيات الأطفال الرضع ، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، وبوجه عام فإن هذين المعدلين قد ارتفعا فى المحافظات الثلاث عن معدلات الجمهورية (٣٢.٤ للمعدل الأول - ٤٢.١ للثانى) بدرجة واضحة ، ففى محافظة بنى سويف – على سبيل المثال – وصل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ١٠٠٠٠/٦٧.٨ بفارق كبير عن متوسط

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - ٢٠٠٤ أ- ص٢٥٨،٢٩٥.

الجمهورية بل أنه يرتفع عن متوسط الوجه القبلى – ذى الظروف المتردية بشكل عام – والذى يصل إلى ٥٨.٧ . أما من حيث المقارنة الداخلية بين المحافظات الثلاث فإنه يمكن القول بأن محافظة الفيوم تمثل الظروف الأفضل فى الإقليم .

ومن المؤشرات التى تعطى بعض التفسير للمؤشرين السابقين إضافة إلى التفسيرات المرتبطة بالافتقار إلى الخدمات الصحية ، مؤشرات الحرمان من المياه النقية والصرف الصحى. وقد تم توضيحه فيما سبق من خلال سيطرة النسق الريفى على الإقليم وحرمانة من طاقة الصرف الصحى وانخفاض نصيب الفرد من المياه.

- الافتقار إلى الخدمات التعليمية:

تعانى الخدمات التعليمية فى معظم مناطق الإقليم من الضغوط السكانية التى تتسبب فى ارتفاع معدلات المستخدمين بالنسبة للخدمة – باختلاف نوعها – فى التوزيع المكانى للخدمات على مستوى مراكز المحافظات إلى بعض مواقع مشكلة ارتفاع المعدلات. حيث أن الريف أعلى كثافة فى الإقليم فإن ريف الإقليم هو الذى يعانى بصورة أكبر من هذه المشكلة.علاوة على مشكلة الفقر الذى يعانى منها الإقليم وريفه بصفه أكبر فان ذلك ترتب عليه تسجيل الأمية لمستويات شديدة الارتفاع حيث بلغت ٤٠.٧٩% بينما بلغت على مستوى الجمهورية ٢٩.٠٤% وتمثل في حد ذاتها أحد معوقات التنمية.

ب- الامتداد العشوائى فى المدن: [١]

تمثل مناطق الإمتداد العشوائى إحدى المشكلات العمرانية بالمحافظات الثلاث، وتشكل الكتلة السكنية الجزء الأكبر من هذه المناطق. وتتدنى فيها نوعية الإسكان سواء من حيث نوعية المبانى أو اتصالها بالمرافق العامة، وتفتقر إلى المساحات الخضراء، وترتفع بها الكثافة، وهى من أسباب التعدى على الأراضى الزراعية والتى سبق مناقشتها فى المشكلات البيئية.

وتستأثر المناطق العشوائية بمحافظة المنيا بالنصيب الأكبر من سكان المحافظة والذى يصل إلى ٢٣١.٩٣ ألف نسمة يمثلون ٣٤% من إجمالي سكان المحافظة على مساحة من الأرض تقدر بحوالى ٥٥ كم٢.

أما محافظة الفيوم فتنتشر بها ٢٨ منطقة عشوائية تحتل ٩٠.٠٩ كم٢ تضم حوالى ١١٧ ألف نسمة يمثلون ٢٥% من مجموع سكان المحافظة ، ويلاحظ أنه برغم أن مساحة

[١] وزارة الإسكان بالقاهرة – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - ٢٠٠٤ أ- ص ٢٦٨.

المناطق العشوائية بالفيوم تقارب ضعف مساحة مثيلتها بالمنيا إلا أن التباين فى عدد السكان يشير إلى الكثافة المرتفعة للمناطق العشوائية بالمنيا والتى تصل إلى ٤٢٠٦.٧٣ نسمة/كم٢ فى مقابل ١٣٠١.٩٦ نسمة/كم٢ بالفيوم . أما محافظة بنى سويف فبرغم العدد الكبير للمناطق العشوائية المنتشرة بها (٥٢ منطقة) إلا أن مجموع مساحة هذه المناطق لا يزيد عن ٨ كم٢ تضم ٤٥.٨ألف نسمة أى ما يمثل ١٠% من إجمالى سكان المحافظة ولكن بكثافة بالغة الارتفاع تصل إلى٥٧٢٥ نسمة/كم٢ .

جدول رقم (١٧): اسكان المناطق العشوائية بالاقليم ([1])

البيان	إجمالى مساحة المناطق العشوائية كم٢	إجمالى عدد السكان بالمناطق العشوائية بالألف نسمة	%عدد سكان المناطق العشوائية إلى إجمالى عدد سكان الحضر بالمحافظة
الفيوم	٩٠.٠٩	١١٧.٣	٢٥
بنى سويف	٨	٤٥.٨	١٠
المنيا	٥٥.١٣	٢٣١.٩٣	٣٤
اقليم شمال الصعيد	١٥٣.٢٢	٣٩٥.٠٣	----

٢-٢-٥ انعكاس القضايا:

مما سبق يتضح أن أهم الموارد الطبيعية بإقليم شمال الصعيد تعانى من تدهور بيئى شديد، وأيضا تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، والتى سوف تكون لها تداعيات وانعكسات خطيرة يمكن توضيحها فى الأتى:

أ- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: (انعكاس للقضايا البيئية والعمرانية)

يلاحظ من الشكل انخفاض نصيب الفرد من الأراضى الزراعية، وذلك نتيجة اسباب كثيرة تم ذكرها سابقا مثل: التعدى على الاراضى الزراعية نتيجة لزيادة تعداد السكان (حوالي ٣ %سنويًا) فى إقليم شمال الصعيد.

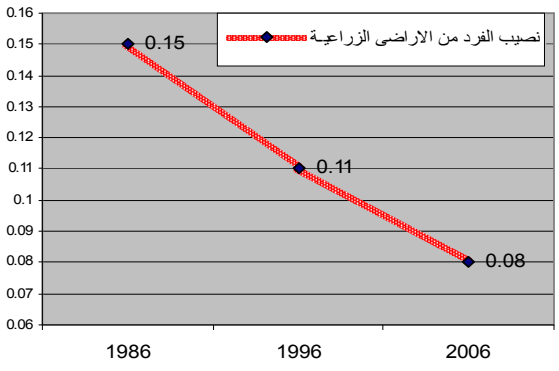

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: المعهد القومى للتخطيط- تقارير التنمية البشرية

شكل رقم (٥١): انخفاض نصيب الفرد من الأراضى الزراعية

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ديسمبر ٢٠١٠.

الناتج عن زيادة معدل المواليد وزيادة متوسط الأعمار حسب ما جاء في الدراسات السكانية ودراسات الخدمات. (١) وايضا انخفاض جودة الأراضى الزراعية وغيرهما.

ب- انخفاض معدل الزيادة فى نصيب الفرد من المياه النظيفة فى الإقليم: (انعكاس للقضايا البيئية)

يلاحظ من الشكل زيادة نصيب الفرد من مياه الشرب، وهو ما يدعو للتفاؤل. ولكن المشكلة تبقى مخفية، حيث أن معدل الزيادة لنصيب الفرد من مياه الشرب يقل.

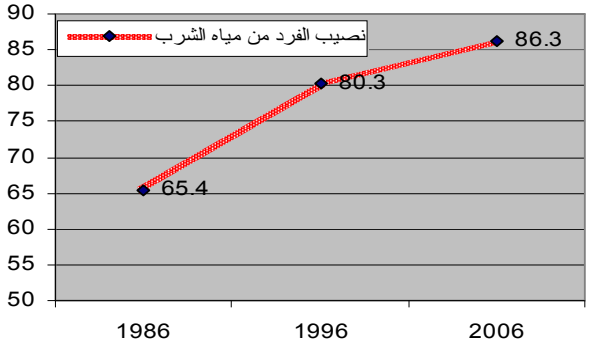

المصدر: من إعداد الباحثة، البيانات: وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية- الرؤية التنموية لإقليم شمال الصعيد ديسمبر ٢٠١٠.

شكل رقم (٥٢): انخفاض معدل الزيادة لنصيب الفرد من مياه الشرب

وهو ما يدل على أنه مع استمرار استنزاف وتلوث الموارد المائية فى الإقليم وزيادة السكان سيظل معدل الزيادة فى نصيب الفرد من مياه الشرب فى انخفاض. ومع استمرارها ستتفاقم المشكلة حيث أن الناس يحتاجون المياه بنفس قدر احتياجهم للأكسجين. فبدون المياه لا يمكن أن توجد حياة. ولكن المياه تمنح الحياة بمعنى أعم من ذلك بكثير. فالناس يحتاجون إلى المياه النظيفة للحفاظ على صحتهم ولصون كرامتهم. ولكن فيما وراء نطاق الأسر، تحافظ المياه كذلك على استدامة النظم الإيكولوجية، كما تعد أحد المدخلات في نظم الإنتاج التي تدعم سبل المعيشة. (٢)

ت- انتشار الأمراض فى الإقليم نتيجة استخدام المياه الملوثة (انعكاس للقضايا البيئية)

وهو ما سيجعل الإقليم يفقد أهم عنصر من عناصر التنمية المستدامة وهو العنصر البشرى. حيث أنه من اساسيات القوام الاقتصادى. ولكن لم تتوفر بيانات توضح نوعية الامراض المنتشرة فى الإقليم أو أى إحصائيات عنها.

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٠٤ أ - ص١٤٨ .
[2] برنامج الامم المتحدة الانمائى(UNDP) - تقرير التنمية البشرية للعام٢٠٠٦.

ث- انخفاض المردود الاقتصادي للزراعة: (انعكاس للقضايا البيئية)

وبالتالى انخفاض الناتج المحلى الاجمالى للاقليم اكثر. حيث ان النشاط الزراعى يستحوذ على النسبة الاكبر من الناتج المحلى الاجمالى للاقليم. ثم يترتب عليه زيادة فى عدد المتعطلين نتيجة فقد الاراضى، وبالتالى عدم القدرة على توفير فرص العمل المطلوبة، حيث انه يبلغ حجم فرص العمل المطلوب توفيرها ١.٣مليون فرصة عمل عام ٢٠٢٧ و ٣.٦مليون فرصة عمل عام ٢٠٥٠. علاوة على فرص العمل المطلوبة فى الوقت الحالى.

ج- مشكلة الفقر: (١) (انعكاس للقضايا الاقتصادية والاجتماعية)

ويترتب على عدم توافر فرص العمل بالإقليم وضعف الهيكل الاقتصادى تفاقم مشكلة الفقر وزيادتها بحدة خاصة فى محافظة المنيا؛ حيث تشمل محافظة المنيا عدد (٣١٠) قرية من القرى الأكثر فقراً بنسبة (٣٢%) من إجمالي القرى بالجمهورية.

.وتمثل القرى الأكثر فقرا نسبة (٨٦%) من إجمالي عدد القرى بمحافظة المنيا والبالغ (٣٥٩ قرية).

ح- اشتغال غالبية السكان فى أنشطة منخفضة الدخل: (انعكاس للقضايا الاجتماعية)

للأمية دوركبير فى تشكيل أعداد كبيرة من العاملين في الأنشطة الأولية بالاقليم، وحيث أن معدل الأمية مرتفع فى الإقليم فإن العاملين بالأنشطة الأولية (الزراعة وصيد البر والبحر) يشكلون العدد الأكبر علي مستوي الإقليم حيث بلغ عددهم نحو ٩٥٤ ألف مشتغل يمثلون نحو ٥٤ % من إجمالي النشطين اقتصاديا، ومن المعروف أن النشاط الزراعى ذات مصدر دخل ضعيف عكس الأنشطة الصناعية التى لها مردود اقتصادى عالى والذى يحتاج الى عمالة ذات مهارات عالية، وهو ما لا يتوافق مع الأميين. هذا وتتباين نسبة العاملين في الأنشطة الأولية بين المحافظات الثلاث المكونة للإقليم، حيث تبلغ أعلاها في محافظة المنيا حيث تلغ نسبة العاملين في الأنشطة الأولية بها ٥٧.٨ % من إجمالي النشطين اقتصاديا. في حين تسجل محافظة الفيوم وبني سويف قيما اقل من هذا تبلغ ٥٠.٩ %، ٥٠.٨ % علي التوالي. ولعل ارتفاع نسبة العاملين في هذه الأنشطة الأولية يعكس القاعدة الاقتصادية الضعيفة التي يعتمد عليها الإقليم. (٢)

[١] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ديسمبر ٢٠١٠- ص٦.
[٢] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٠٤ أ- ص١٣٨.

وهذا ما تشير اليه بيانات مسح اجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٩٦ على منشآت الصناعات الحرفية والصغيرة فى محافظات المنيا(كنموذج للاقليم) الى مايلى:

أ- ٣% من قوة العمل بهذه المنشآت تعانى من الآمية.

ب- ٤١% فقط مسجلة على أنها تقرأ وتكتب فقط.

ت- ٢٥% فقط نالت حظا من التعليم موزعة كما يلى:

ث- ١٤% مؤهلات متوسطة.

ج- ٨ %مؤهلات اقل من المتوسط.

ح- ١ %مؤهلات فوق المتوسط.

خ- ٢ %مؤهلات عليا (تعليم جامعى).

ولا شك أن مثل ذلك الهيكل التعليمى لا يساعد على إحداث التطوير المطلوب للمجالات الصناعية المختلفة التى تضمها منشآت الصناعات الحرفية والصغيرة بالإقليم.

خ- الهجرة: (انعكاس للقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية)

وتنقسم إلى نوعان كالأتى:

- هجرة أهل الريف إلى مدن الاقليم:

للأنماط المعيشية الريفية التى تسيطر على إقليم شمال الصعيد وما يصاحبها من تدنى لمستويات المعيشة؛ من حيث الافتقارإلى المرافق والخدمات وارتفاع الكثافة وغيرها دور رئيسي للهجرة من ريف إلى حضر الإقليم. ويترك هذا النوع من هجرة اثارا سلبية فى حياة المدينة والريف على السواء، ومن هذه الاثار ما يلى: ([1])

- تضغط على الجوانب التنموية للمشروعات التنموية المحلية وتقلص من استدامتها.
- نقص عدد السكان فى الريف يؤدى إلى فقدان الريف للايدى العاملة، فيؤثر على الانتاج الزراعى.
- يؤدى النقص فى الانتاج الزراعى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونفقات الحياة، فيزداد الفلاحون فقرا.

[1] عصام رشدى محمد – ٢٠٠٦- ص٥٩.

- ازدياد البطالة فى المدينة لازدياد العمال المهاجرين إليها، وقد يؤدى ذلك إلى انحرافهم، وتصدع الأسر.
- تضخم واتساع المدن دون تخطيط فتكثر الأحياء الفقيرة والعشوائية.
- ازدياد الضغط على الخدمات فى المدينة، وزيادة مشاكلها البيئية.

- الهجرة خارج الاقليم: ([1])

إن للمشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية داخل إقليم شمال الصعيد – والتى سبق ذكرها - دورًا بارزًا في زيادة معدلات الهجرة وأعداد المهاجرين إلى خارج الإقليم. فقد لوحظ أن نسبة المهاجرين من محافظة بني سويف إلى محافظة القاهرة تمثل ما يقرب من ٥٢% من جملة المهاجرين من المحافظة إلى محافظات مصر بعامة. بينما لا تتجاوز هذه النسبة في محافظة الفيوم ٤٤% أما محافظة المنيا فقد بلغت النسبة ذاتها حوالي ٤٧% من جملة المهاجرين من المحافظة إلى بقية المحافظات مجتمعة حتى عام ٢٠٠٤.

ورغم أن القرب المكاني يلعب دورًا فاعلاً ومؤثرًا في تحديد الوجهة التي يقصدها المهاجرون عامة؛ فإن هناك عوامل أخرى تشارك بفعالية أيضًا في اختيار مكان بعينه يستهدفه هؤلاء المهاجرون من أهمها توافر فرصة للعمل بالقاهرة وتوافر ظروف معيشية أفضل تعد من الأمور المشجعة وذات التأثير في اتخاذ قرار الهجرة إلى العاصمة دون غيرها. وليس أدل على ذلك من أن نسبة المهاجرين من أية محافظة من المحافظات الثلاث تقترب من نصف النسبة الكلية للمهاجرين إلى بقية محافظة مصر. وتترك الهجرة خارج الإقليم أيضا بعض الأثار السلبية على إقليم شمال الصعيد، كالأتى:

حرمان الأقليم من الأيدى العاملة الماهرة التى تساهم فى عمليات التنمية، بينما يستفاد منها الإقليم المهاجر إليه،

ويؤدى هذا النوع من الهجرة السابق ذكرها إلى خفض الناتج المحلى الاجمالى لإقليم شمال الصعيد، بينما تاتى زيادته فى الأقاليم المهاجر اليها.

[1] وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ٢٠٠٤ أ - ص١٥٠،١٥١.

خلاصة الباب الثانى:

قد خلص هذا الباب من خلال فصليين إلى:

التعرف على إقليم شمال الصعيد من حيث الملامح الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وأيضاً الأنشطة السياحية والصناعية والزراعية والتعدينية، ثم البنية الأساسية، ومعرفة أن هناك ملامح لغياب الاستدامة فى الإقليم.

اقتراح واستنباط مؤشرات من مؤشرات الأمم المتحدة (الرئيسية – الحد الأدنى) يمكن من خلالها قياس استدامة التنمية الإقليمية فى دول العالم النامى بصفة عامة وفى إقليم شمال الصعيد بصفة خاصة، مع توضيح القصور والمواضيع التى أقفلت فى المؤشرات الرئيسية ومؤشرات الحد الأدنى، ثم جاءت محاولة لقياس الاستدامة باستخدام المؤشرات المقترحة فى إقليم شمال الصعيد، ورصد لقضايا الاستدامة فى الإقليم وانعكاس هذه القضايا فى حال استمرارها. مما يجعلنا فى حاجة إلى بعض الأساليب والسياسات التى تساعد فى حلها وهو ما سيتم محاولة الوصول إليه فى الفصل الثالث من خلال بعض التجارب.

الباب الثالث
نماذج من التجارب الناجحة فى حل قضايا الاستدامة
الفصل الأول
٣-١ تجارب لحل مثل القضايا البيئية فى إقليم شمال الصعيد

تمهـــيد:

يهدف الباب الثالث من البحث إلى مناقشة بعض التجارب المختلفة، مع تحليل الدروس المستفادة منها للوصول إلى المنهجية والأليات المناسبة لحل قضايا الاستدامة (بيئية واقتصادية واجتماعية وعمرانية) التى يعانى منها إقليم شمال الصعيد، والتى تم عرضها فى الباب السابق، والتى من شأنها إعاقة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة فى إقليم شمال الصعيد. ووصولا لذلك سيتم فى هذا الباب رصد بعض التجارب العالمية والمحلية الناجحة فى تطبيق بعض السياسات الملائمة لحل القضايا الرئيسية فى إقليم شمال الصعيد. وتتمثل القضايا الرئيسية فى إقليم شمال الصعيد فى الاتى:

١- القضايا البيئية وتتضمن: هدر اهم الموارد الطبيعية (الماء- الارض – الهواء).
٢- القضايا الاجتماعية والاقتصادية وتتضمن: (الامية - البطالة وانخفاض متوسط الدخل).
٣- القضايا العمرانية وتتضمن: (سيطرة النمط الريفى وما يتبعه من مشاكل – الامتداد العشوائى فى المدن).

وسيتم مناقشة هذه التجارب العالمية والمحلية التى نجحت فى تطبيق حلول ساهمت بشكل كبير فى حل القضايا السابقة كلا على حدا كالاتى:

- وسيتم رصد وتحليل هذه التجارب على النحو التالى:

  - توضيح المشكلة فى التجربة.
  - توضيح السياسات والأليات المتبعة لحل القضية وكيفية تطبيق هذه السياسات.
  - نقاط القوة الناتجة عن التجربة (النتائج).

٣-١-١ تجارب لحل القضايا البيئية:

تعددت أنواع التلوث فى إقليم شمال الصعيد كما ذكر من قبل؛ فهناك التلوث المائى الذى تتعرض له المسطحات المائية مثل الأنهار أو قنوات الرى والبحيرات، وهناك تلوث التربة الزراعية والتلوث الهوائي . لذلك سياتى هذا الجزء بعرض بعض التجارب ستكون خاصة بحلول للقضايا البيئية فقط وسيتم توضيح ذلك كالاتى:

٣-١-١-١تجربة الأردن: [١]

تعتبر تجربة الأردن تجربة فريدة من نوعها فى تطور النظام التشريعي وتحوله من كونه مجموعة متعددة من النصوص الواردة في تشريعات قطاعية مختلفة لم يكن يسودها الانسجام، إلى منظومة متطورة من التشريعات المتكاملة والمتجانسة في النصوص والمعتمدة على التطور التشريعي الوطني والعالمي، وقد تميزت هذه المنظومة بصدور قانون البيئة الأردني كقانون مؤقت عام ٢٠٠٣ ومن ثم المصادقة عليه من قبل مجلس النواب عام ٢٠٠٦ وهذا القانون وفر المظلة التشريعية المناسبة لإصدار الأنظمة والتعليمات التفصيلية المختلفة المتعلقة بحماية البيئة.
كل ذلك وضع الأردن على مقياس الاستدامة البيئية العالمي حيث يصدر منذ عام ٢٠٠١ مؤشر الاستدامة البيئية عن جامعة كولومبيا والمنتدى الاقتصادي العالمي، وهذا المؤشر يعمل على تقييم قدرة الدول على حماية البيئة من خلال عدة محاور، وكان للأردن المراكز التالية:
احتل الأردن في مؤشر عام ٢٠٠٧ المركز ٨٤ على مستوى العالم ضمن ١٤٦ دولة وقد تقدم ١٢ مرتبة منذ العام ٢٠٠١، يتميز الأردن في محور "القدرة الاجتماعية والمؤسسية" حيث يحتل المركز ٥٢ دوليا كما يحتل المركز ٦٩ في محور الريادة البيئية العالمية.
أما على مقياس الأداء البيئي العالمي والذي يصدر عن الجامعة ذاتها كمؤشر مكمل لقياس الأداء البيئي للدول في العالم، فقد احتل الأردن المركز ٦٤ للعام ٢٠٠٦ ضمن ١٣٣ دولة شملتها عملية القياس.

- **المشكلة**:

لا تزال مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة تشكل تحدياً كبيراً في الأردن كما في دول المنطقة نظراً لوضع التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار ضمن منظومة الإصلاح الاقتصادي على رأس قائمة الأولويات للحكومة الأردنية. وقد شهدت الساحة الصناعية العديد من المبادرات التي من شأنها تعزيز دمج البيئة في عملية التنمية الصناعية ومحاولة إيجاد صناعات نظيفة ورفيقة بالبيئة، إلا أن الإطار المؤسسي والتشريعي والسياسات الوطنية لا زالت تخلو من الأدوات التي تشجع على تبني مثل تلك المبادرات.

- **السياسات والأساليب المتبعة لحماية البيئة في الأردن:**

حاولت الأردن حل القضايا البيئية التى تفاقمت فى الدولة من خلال العديد من السياسات والأساليب، والتى سيتم عرضها كالأتى:

[١] الادارة البيئية الأردنية – ٣/٢٠/ ٢٠١١.

❖ أولاً : الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة التي انضم إليها الأردن :

قامت المملكة الأردنية الهاشمية بالمصادقة على أغلب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة لتحويل هذا الاتفاقيات أو المبادئ الواردة فيها إلى نصوص قانونية وطنية وإجراء التعديلات التشريعية للمواءمة مع تلك المعاهدات والاتفاقيات ومن أهمها:

١- اتفاقية تغير المناخ وبرتوكول كيوتو..

٢- اتفاقية جدة لحماية البحر الأحمر.

٣- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. (UNCCD)

٤- اتفاقية فينا وبرتوكول مونتريال للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون.

٥- اتفاقية بازل لمكافحة النقل والاتجار بالمواد الكيماوية الخطرة.

٦- اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة.. (POPS)

٧- اتفاقية لندن لحماية البيئة البحرية من النفايات ١٩٧٢.

٨- بروتوكول سنة ١٩٧٨ والمتعلق بالاتفاقية الدولية للحد من التلوث الناتج عن الشحن.

هذا، ويحظى الأردن بالتقدير على المستوى الدولي بسبب مصادقته على أغلب المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ولدوره النشط في العلاقات البيئية الدولية.

❖ ثانياً: تطور النظام التشريعي (قانون البيئة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٦):

اعتبر هذا القانون وزارة البيئة الجهة المختصة بحماية البيئة بالمملكة وهي المرجع المختص على المستوى الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بجميع القضايا والشؤون البيئية وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وكان الهدف الرئيسى للوزارة هو حماية البيئة وتحسين عناصرها المختلفة بشكل مستدام من خلال وضع سياسة عامة للبيئة وإعداد الخطط والبرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وإعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة ومكوناتها ومراقبة وقياس عناصر البيئة والمراقبة والإشراف على المؤسسات والجهات العامة لضمان التقيد بالمواصفات البيئية القياسية والمعايير والقواعد الفنية المعتمدة.

كما تعنى الوزارة بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون البيئة وحمايتها ووضع أسس تداول وتنسيق الجهود الوطنية الهادفة لحماية البيئة بما في ذلك وضع إستراتيجية وطنية للوعي البيئي.

وقد منح القانون الموظف الذي يسميه الوزير صفة الضابطة العدلية وله الحق في الدخول إلى أي محل صناعي أو تجاري أو حرفي أو أي منشأة أو مؤسسة أو أي جهة يحتمل تأثير أنشطتها على

عناصر البيئة للتأكد من مطابقتها ومطابقة أعمالها للشروط البيئية المقررة.كما حظر القانون إلقاء أي مادة ملوثه أو ضارة بالبيئة البحرية في المياه الإقليمية للمملكة كما حظر إدخال أي نفايات خطرة إلى البلاد وفرضت عقوبة على المخالف .

الحماية القانونية شملت أيضا مصادر المياه حيث حظر القانون طرح أي مواد ضارة بسلامة البيئة أو تصريفها أو تجميعها سواء كانت صلبه أو سائلة أو غازية أو مشعة أو حرارية في مصادر المياه كما يمنع تخزين أي مادة مما ذكر على مقربة من مصادر المياه ضمن الحدود الآمنة التي يحددها الوزير على أن تشمل حماية الأحواض المائية في المملكة، وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

كما ألزم القانون أصحاب المصانع أو المركبات أو الورش أو أي جهة تمارس نشاطا له تأثير سلبي على البيئة وتنبعث منها ملوثات بيئية تركيب أجهزة لمنع أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أو تقليل انتشار تلك الملوثات منها والتحكم في الملوثات قبل انبعاثها من المصنع أو المركبة في الجو إلى الحد المسموح به حسب المواصفات المعتمدة.

وتم فرض عقوبات تتراوح بين الحبس والغرامة بالإضافة إلى إمكانية إغلاق المصنع، مع الإلزام بإزالة المخالفة ومضاعفة العقوبة في كل مرة يكرر فيها الفعل.كما حرص القانون على التأكيد على ضرورة التزام الجهات الرسمية التي تقوم بترخيص المركبات بعدم ترخيصها أو تجديد ترخيصها إلا إذا كانت المركبة مستوفية للمواصفات المعتمدة.

وقد نص القانون أيضا على إنشاء صندوق يسمى (صندوق حماية البيئة) للإنفاق منه على حماية البيئة والمحافظة على عناصرها في سياق تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في القانون والأنظمة الصادرة بموجبه، وتتكون الموارد المالية للصندوق من المساعدات والتبرعات والمنح التي تقدم للصندوق على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني وفقاً للقانون.

❖ ثالثاً: صدور انظمة منبثقة من قانون حماية البيئة:

صدرت في الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧ عدة أنظمة منبثقة عن قانون حماية البيئة لتعالج التفاصيل الفنية والإدارية والقانونية الخاصة بأهم القطاعات البيئية ذات الأولوية وهي:

١- النظام رقم ٢٠٠٥/٢٤ نظام إدارة المواد الضارة والخطرة (نقلها وتداولها).
٢- النظام رقم ٢٠٠٥/٢٥ نظام حماية التربة. ووفقاً لهذا النظام يتوجب على الوزارة أن تصدر التعليمات المتعلقة بزراعة أنواع مناسبة من الأشجار والشجيرات والأعشاب للحد من تعرية التربة وتآكلها.
٣- النظام رقم ٢٠٠٥/٢٦ نظام حماية البيئة من التلوث في الحالات الطارئة .
٤- النظام رقم ٢٠٠٥/٢٧ نظام إدارة النفايات الصلبة .
٥- النظام رقم ٢٠٠٥/٢٨ نظام حماية الهواء.ووفقاً لهذا النظام يتوجب إصدار التعليمات المتعلقة بالحد من ملوثات الهواء الناجمة عن المركبات بما في ذلك إجراء الفحص الفني لها.
٦- النظام رقم ٢٠٠٥/٢٩ نظام المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية .
٧- النظام رقم ١٩٩٩/٥١ نظام حماية البحرية والسواحل. حيث الزم هذا النظام باستيفاء مبالغ لا تقل عن ستة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة عشر ألف دينار من المسؤول عن تلوث البيئة البحرية مقابل إزالة هذا التلوث.
٨- قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٠: تتولى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بموجب المادة التاسعة من القانون مسؤولية حماية البيئة ضمن هذهالمنطقة كما تتولى السلطة وفقاً للمادة العاشرة من ذات القانون حماية مصادر المياه والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والرقابة على الغذاء المستورد إلى المنطقة والرقابة والتفتيش على جميع الاماكن التي يتم فيها إعداد الغذاء ومشتقاته وتصنيعه وتداوله وبيعه وتقديمه.

❖ رابعاً: اعداد اجندة وطنية:

لقد عنيت القيادة في المملكة بشؤون البيئة وأوردتها في خطاب التكليف للحكومات المتعاقبة وأفردت لها فيالأجندة الوطنية قسماً خاصاً ضمن محور تطوير البنية التحتية حيث يتضمن وضع أهداف لحماية البيئة واستدامتها ضمن إطار التنمية المستدامة كما هو موضح في الجدول التالى. وتتناول الأجندة الوطنية معظم القضايا التي يعاني منها قطاع البيئة على المستوى الوطني وعلى رأسها إدارة النفايات بأنواعها، تلوث المياه والهواء، الموارد الطبيعية واستخدامات الأراضي. وتمثل الأجندة الوطنية حاليا الإطار الأهم لتنفيذ السياسات البيئية المختلفة.

جدول رقم (١٨): أهم المتطلبات والأهداف الموجودة في الأجندة الوطنية البيئة الأردنية

الأهداف القطاعية	المؤشرات	القيمة الأساسية ٢٠٠٣	القيمة المستهدفة ٢٠٠٩	القيمة المستهدفة ٢٠١٧
إدارة النفايات بطريقة سليمة بيئيا	النسبة المئوية للنفايات الصلبة التي يتم التخلص منها بطريقة سليمة بيئيا	%٥٠	%٦٠	%٧٠
	النسبة المئوية من النفايات الخطرة التي يتم التخلص منها بطريقة سليمة بيئيا	%٥	%٣٠	-
	النسبة المئوية للنفايات الطبية التي يتم إدارتها بطريقة آمنة	%٥٥	%٩٥	-
التقليل من تلوث الهواء في المدن	تخفيض نسبة تركيز الملوثات في الهواء	%٤٠-٣٠	%٨٠-٧٠	%٨٠
	تخفيض نسبة انبعاث الغازات	غير متوفرة	%٢٠	%٣٠
مكافحة التصحر	النسبة المئوية للأراضي الجافة من مجموع الأراضي	%٩٠	%٩٠	%٩٠
حماية التنوع الحيوي	مؤشر التنوع الحيوي الخاص بمؤشر الاستدامة البيئية ESI	٠.١٤	٠.١٦	٠.٤٠
	المناطق المحمية كنسبة مئوية من مجموع الأراضي	%١٠.٩	%١١.٥	%١٥

❖ خامساً: حساب كلفة التدهور البيئي:

في عام ٢٠٠٤ قام البنك الدولي بإعداد دراسة لحساب كلفة التدهور البيئي في الأردن من خلال استخدام أسلوب علمي لقياس الإنفاق الفعلي والمقدر على معالجة التأثيرات الصحية والبيئية للتلوث البيئي في عدة قطاعات وكانت النتيجة كالتالي:

جدول رقم (١٩) كلفة التدهور البيئي السنوي ونسبته من الناتج الإجمالي المحلي لقطاعات مختلفة

	كلفة التدهور البيئي السنوية (مليون دينار)	كلفة التدهور البيئي (%) من الناتج الإجمالي المحلي
المياه	٨٩.٤٦	١.٣٦
الأراضي	٥١.٢٨	٠.٧٨
الهواء	٤٨.٣٥	٠.٧٣
النفايات	١٠.١٩	٠.١٥
المناطق الساحلية	٥.٩١	٠.٠٩
المجموع	٢٠٥.١٩	٣.١١
العوامل البيئية الدولية	٥٧.٢٧	٠.٨٧
المجموع الكلي	٢٦٢.٤٦	٣.٩٨

ويجري الآن تحديث هذه الدراسة بغرض نشرها واستخدام نتائجها في توجيه خطط وبرامج الحكومة لدعم التنمية المستدامة.

❖ سادساً: التوعية والإعلام البيئي:

حققت حملات التوعية والإعلام البيئي في الأردن الكثير من النجاح منذ بداية مرحلة الوعي البيئي والتنظيم المؤسسي في الثمانينات من القرن الماضي. وقد انتهجت المنظمات الرسمية والمدنية العديد من الوسائل والأدوات الخاصة بالتوعية، والتي وصلت إلى فئات مستهدفة كثيرة من المجتمع الأردني وأهمها الطلاب والشباب والمزارعين والمجتمع المحلي. وكان ذلك من خلال: إنشاء مديرية خاصة بالتوعية البيئية في وزارة البيئة، عمل حملات توعية لها مسميات مثل حملة بيئتك... ارعاها ترعاك، عمل فلاشات تلفزيونية بالتعاون مع الفنانين.

❖ سابعاً: وجود منظمات دولية وإقليمية داعمة:

تحظى جهود حماية البيئة في الأردن باهتمام ودعم عدد من المنظمات الدولية والجهات المانحة وقد طورت تلك المؤسسات في السنوات الأخيرة آليات لتنسيق الدعم المقدم منها وتجنب ازدواجية المشاريع والأنشطة، ومن بين تلك الآليات مجموعة مصغرة للبيئة تجتمع برئاسة إحدى تلك المنظمات بشكل دوري وبالتنسيق مع وزارة البيئة لتستعرض أهم الانجازات ولإعداد أو تحديث تقارير فنية حول الوضع البيئي في الأردن. ومن أبرز المنظمات الداعمة للبيئة في الأردن: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) ، المفوضية الأوروبية(EC) ، الوكالة الفرنسية للتنمية(AFD) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) ، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا(UN-ESCWA) ، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي(JICA) ، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة(IUCN-WESCANA) ، منظمة الصحة العالمية/المركز الإقليمي لأنشطة صحة البيئة(WHO/CEHA) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(UNESCO) ، إضافة إلى التعاون الثنائي مع العديد من الدول العربية والصديقة من خلال سفاراتها وممثلياتها.

٣-١-١-٢ تجربة الزراعة الحافظة المطبقة فى دول عالمية وعربية: [1]

(كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل واستراليا ودول أوربا وسوريا من قبل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة).

- **نتائج منظومة الزراعة الحافظة:**

جاءت منظومة الزراعة الحافظة بعد جهود كثيرة اتسمت بالفشل لتطوير النظم الزراعية، حيث كان لتطبيق الزراعة الحافظة نتائج فريدة تمثلت فى زيادة الإنتاج حسب، ودل على ذلك ما بينته النتائج المتعددة التي نفذت في مراكز البحوث في العالم وحقول المزارعين لسنوات طويلة أن برنامج الزراعة الحافظة في سوريا ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ في المناطق الجافة في مجال إنتاج القمح تفوقت على الزراعة التقليدية بنسبة ٣٩ % ، وتراوحت الزيادة في حقول المزارعين ما بين ٧ إلى ٢٥ % عن الزراعة التقليدية .

وبينت تجارب المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) أن تطبيق برنامج الزراعة الحافظة للسنة الأولى خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في سوريا ساعد على زيادة الإنتاج رغم حصول جفاف خلال الموسم، ذلك أن الزيادة في نسبة الإنتاج من القمح تراوحت ما بين ٢٣ - ٣٠ % عن الزراعة التقليدية. .

كذلك أظهرت نتائج البحوث أن الزراعة الحافظة توفر ٢٥ % من استهلاك مياه الري خاصة في محصول القمح، وتزيد الإنتاج بنسبة تتراوح ما بين% ١٥ -١٠ ، وتحسن من خواص التربة وتزيد مكوناتها من المادة العضوية على المدى المتوسط بنسبة ٢٥ % ، كما تحد الزراعة الحافظة من تعرية وانجراف التربة وتعمل على تثبيت الآزوت الجوي.

- **المشكلة:**

توصلت مراكز البحوث الوطنية والعربية والدولية مؤخراً إلى تقانات حديثة تساهم في زيادة المردود الزراعي، كبذور الأصناف الجديدة والأسمدة ومكافحة الأعشاب، ورغم ذلك ما تزال هناك عقبات كثيرة تعترض إنتاجية المحاصيل الغذائية بالنسبة لدول غير قادرة حتى على استخدام مدخلات الإنتاج، نتيجة ارتفاع أسعارها ، وضعف خصوبة التربة الناتجة عن الحراثات المتكررة ، وازدياد الطلب على الغذاء بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة ١,٨ -٣,٧ % ويشكل ذلك عائقاً أمام عملية التنمية المستدامة الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي.

[1] الأندية المجتمعية والسكانية – أغسطس ٢٠٠٩.

- **السياسات المتبعة في الزراعة الحافظة:**

مما سبق، دفع الأمر للبحث عن بديل لأنظمة الزراعة الحالية التقليدية بشكل يضمن استمرارية زيادة الإنتاج وتحسين خصوبة التربة وتخفيض كلفة الإنتاج، وكان ذلك عبر تطبيق نظام الزراعة الحافظة.

وُتعرف الزراعة الحافظة أنها عدد العمليات الزراعية التي تطبق على التربة الزراعية والتي تؤدي إلى تحسين مكوناتها وتركيبها وتنوعها الحيوي الطبيعي وحمايتها من عمليات التدهور والانجراف والتعرية، والتي تعتمد على الزراعة المباشرة بدون حرث وتقليل الفلاحات. ويعتبر نظام الزراعة الحافظة بديلاً لنظام الزراعة التقليدية، بدأ تطبيقه أواخر ستينات القرن الماضي في عدد من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل واستراليا ودول أوربا حيث تبلغ المساحة المطبق فيها هذا النظام بحدود ١٠٠ مليون هكتار حتى عام ٢٠٠٧ ، إذ يحقق نظام الزراعة الحافظة زيادة في الإنتاج ويخفف من حدة الجفاف عبر إعادة بناء التربة والمحافظة على محتواها من الرطوبة وزيادة المادة العضوية .

في حين تعتبر الزراعة التقليدية مؤذية للبيئة، لما تحتويه من عمليات حرق لمخلفات المحصول، وإتباع فلاحات عميقة للتربة، ما يؤدي إلى زيادة تغير بناء التربة والصلابة والتعرية وزيادة احتواء مياه الأنهار على الرواسب والأسمدة ومبيدات الحشرات والأعشاب وتخفض معدل التنمية المستدامة .

٣-١-١-٣ تجربة الحزام الاخضر: [١]

- **نتائج تجارب الحزام الاخضر:**

ساعد الحزام الأخضر وبشكل كبير في كلّ من ألمانيا وبريطانيا إلى تحجيم التوسع في بناء المدن، ومنع التحامها بالريف، إذ يشكل الحزام الأخضر منطقة عازلة. وفي عالمنا العربي وافريقيا يهدف إلى منع زحف الرمال باتجاه المدن. ويمنع الحزام الأخضر في المناطق الإسكندنافية الانهيارات الثلجية، أمّا في الصين فهو لمقاومة التلوت البيئي نتجة المصانع الكثيرة هناك، وفي آسيا يساعد الحزام الأخضر في السيطرة على الفيضانات.

[١] موقع www.elaph.com/Web/Environment/٢٠١٢

- **المشكلة:**

تعانى الأقطار العربية من العديد من المشكلات البيئية مثل التعدى على الأراضى الزراعية، والتى من الممكن أن يسهم مشروع الحزام الأخضر فى حلها. غير أن الجهات الزراعية المسوؤلة تتجاهل للأسف تنفيذ مشاريع الحزام الأخضر بواسطة زيادة المشاتل والمساحات الخضراء. وعلى الرغم من فوائده الكثيرة.

- **السياسات المتبعة فى تجارب الحزام الاخضر:**

الحزام الأخضر هو منطقة خضراء تقع على أطراف المدن، ويكون غالباً هلاليّ الشكل، مؤلف من نباتات مختلفة وأعشاب ومصدات رياح، وهو يشمل بحيرات ومشاتل، وعادة يشكل ممراً أخضر إلى المواقع الحضرية.

والبريطاني Howard هو أول من اقترح انشاء الحزام الأخضر كوسيلة ناجعة لتحسين البيئة في مواجهة الزيادة السكانية والتلوث الصناعي. وتكون الأحزمة الخضراء متشابهة من حيث الفكرة التي تعتمد التشجير كآلية، إلاّ أنها تختلف من حيث التطبيق، بحسب البلدان والموقع الجغرافي والطقس. وتختلف تصاميم الحزام الأخضر حتى ضمن البلد ذاته بحسب الاهداف المرجوّة منه. وتم تطبيقه فى العديد من الدول ولاقى نجاحا.

لذا فإن الأمم المتحدة، التي تتبنى مشروع الحزام الأخضر تؤكد على عدم استنساخ التجارب، بل الاستفادة من بعضها البعض .

٣-١-١-٤أهم السياسات المتبعة فى التجارب السابقة لحل القضايا البيئية:

أ- المصادقة على أغلب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة لتحويل هذا الاتفاقيات أو المبادئ الواردة فيها إلى نصوص قانونية وطنية.

ب- العمل على تطوير النظام التشريعى المتعلق بالبيئة.

ت- إنشاء صندوق يسمى (صندوق حماية البيئة) للإنفاق منه على حماية البيئة والمحافظة على عناصرها في سياق تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في القانون والأنظمة الصادرة بموجبه، وتتكون الموارد المالية للصندوق من المساعدات والتبرعات والمنح .

ث- عمل أجندة وطنية ضمن محور تطوير البنية التحتية حيث يتضمن وضع أهداف لحماية البيئة واستدامتها ضمن إطار التنمية المستدامة.

ج- إعداد دراسة لحساب كلفة التدهور البيئي من خلال استخدام أسلوب علمي لقياس الإنفاق الفعلي والمقدر على معالجة التأثيرات الصحية والبيئية للتلوث البيئي في عدة قطاعات.

ح- عمل توعية بيئية من خلال الاعلام لتوضيح أهمية نشر الوعي البيئي بين كافة فئات المجتمع لما له من أثر للحفاظ على البيئة، التعريف بالقوانين الرادعة التي تحمي البيئة ومواردها وكذلك التعريف بالمخالفات البيئية التي ستتولى الإدارة الملكية لحماية البيئة مسؤولية إصدارها بحق المخالفين سواء كانوا أفرادا أو مجموعات.

خ- وجود دعم خارجي من المنظمات الدولية.

د-استخدام الزراعة الحافظة.

ذ-استخدام الاحزمة الخضراء.

٣-١-١-٥ التجربة المصرية فى معالجة القضايا البيئية: [١]

أصدرت الحكومة المصرية العديد من التشريعات لمراقبة الأبعاد البيئية وتجلى ذلك فى إصدار بعض القوانين، وأهمها: رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩م لتنظيم استعمال مكبرات الصوت، رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣م في شأن استخدامات الوقود والفحم والبترول، رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨م بشأن الصناعة، رقم ٣ لسنة ١٩٨٢م بشأن التخطيط العمرانى، رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢م بشأن حماية نهر النيل وفروعه، رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢م في شأن صرف المخلفات السائلة علي شبكة الصرف الصحي، رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٧م بشأن عدم المساس بالبيئة الزراعية، وغيرها من القوانين الاخرى.

ثم صدر القانون رقم ٤لسنة ١٩٩٩م في شأن حماية البيئة ويعد نقلة حضارية كبيرة تتبوأ بها مصر مكانتها بين الدول المتحضرة التي تولي عناية خاصة لحماية البيئة ومكافحة التلوث. وهو أول تشريع مصري يصدر تحت عنوان حماية البيئة ويضع تنظيما قانونيا كاملا بشأن حماية البيئة.

ورغم ذلك، من أحد الأمور الهامة والتي مازالت غائبة فى مصر إدماج السياسات البيئية في السياسات الاقتصادية تحت مظله سياسة قومية للتنمية المستدامة تأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية عند بدء عملية التخطيط. وبما أن القوانين والقرارات لا تستطيع حماية البيئة بمفردها لذا فإن المطلوب وضع حزمه مبتكرة من السياسات والأدوات الاقتصادية والإجراءات المستندة إلى

[١] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة – ٢٠٠٥ ب - ص ٢٦٤، ٢٦٥.

السوق تؤدى كلها إلى تشجيع التغيرات فى السلوك الاجتماعى والاستهلاكى ومن ثم تدعيم التنمية المستدامة. [١]

وبالرغم من وجود شبكة قومية للرصد البيئي بمصر وتعطي صورة جيدة عن الوضع الحالى علي المستوي القومى إلا أن محافظة المنيا تكاد تخلو من محطات رصد تابعة لجهاز شئون البيئة إلا محطة صغيرة ة يدوية لأخذ عينات هواء علي فترات متباعدة أما المحطات التابعة لوزارة الصحة فقياساتها غير منتظمة وتتوافر من خلالها بيانات متواضعة عن حالة الهواء في المحافظة . وكذلك يقتصر رصد نوعية المياه علي ما تقوم به مديرية الصحة والسكان (صحة البيئة) وشركة المياه بالمنيا من رصد لنوعية مياه الشرب والصرف الصحي علي مستوي المحافظة .أما المعلومات المتاحة علي الأرض فتقتصر على البيانات الخاصة بالإنتاجية الزراعية. لقياس بعض الغازات مثل NO٢- SO٢ وعلى فترات متباعدة نصف سنوية تقريبا (غير منتظمة) وتوجد في مدينة المنيا. ولكن توجد محطات تابعة لمديرية الصحة والسكان (مركز الرصد البيئي) .حيث يوجد عدد ٥ محطات ثابتة بخمس مواقع هم (مدينة المنيا – ملوى – أبو قرقاص – بنى مزار – مغاغة). ولكن يتضح عدم انتظام القياسات وتعطل الاجهزة عدة شهور في بعض مراكز المحافظة (مغاغة –بنى مزار) وتوقفها بصفة مستمرة في أبوقرقاص . [٢]

لا يوجد حالياً فى محافظة بنى سويف إلا محطة معالجة واحدة للصرف الصحي تقع في قرية تزمنت الشرقية بمركز بنى سويف وتستقبل الصرف الصحي من مدينة بنى سويف. [٣]

لا يوجد نظام لمراقبة ورصد نوعية مياه الصرف الصحى بمحافظة الفيوم . تكاد تنعدم برامج الرصد والرقابة داخل المحاجر. [٤]

[١] معهد التخطيط القومى بالقاهرة – تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥.
[٢] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة – ٢٠٠٥ ب - ص ٢٤٨.
[٣] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة – نوفمبر ٢٠٠٣- ص ٦٥.
[٤] وزارة الدولة لشئون البيئة بالقاهرة – ٢٠٠٥أ- ص ٧٠.

الفصل الثانى

٣-٢تجارب لحل مثل القضايا الاجتماعية والاقتصادية فى إقليم شمال الصعيد

٣-٢-١ تجارب لحل القضايا الاجتماعية:

جاءت نتائج القياس للبعد الاجتماعى بواسطة بعض مؤشرات الحد الادنى، وبعض المؤشرات الرئيسية، دليل التنمية البشرية موضحة وطارحة لقضايا اجتماعية فى إقليم شمال الصعيد، وتتمثل هذه القضايا فى قضية الزيادة السكانية وقضية الأمية. لذا سيتم فى هذا الجزء طرح بعض التجارب الناجحة فى حل هذه القضايا. وستكون كالاتى:

٣-٢-١-١تجارب حل قضايا النمو السكاني: [1]

في أي مناقشة حول مشكلة الانفجار السكاني في العالم، فأن الصين هي أول دولة تتطرأ على الذهن لمناقشة تجربتها في الحد من النمو السكاني وذلك لأن عدد سكان الصين مرتفعاً جداً يفوق المليار نسمة منذ عقود خلت، ومن ثم فأن للنمو السكاني في الصين تأثيراً عددياً كبيراً على مجموع سكان العالم.

٣-٢-١-١-١ التجربة الصينية:

يمكن الاستفادة من التجربة الصينية ومن ثم نقل بعض السبل والوسائل التي استعملت للحد من النمو السكاني في الصين إلى بعض الدول النامية، لما حققته التجربة الصينية من نجاحات واضحة في مجال الحد من الزيادات الكبيرة في نفوس السكان وتخفيض معدلات النمو السكاني كالاتى:

- انخفاض معدل النمو السكاني وبشكل كبير ومستمر منذ عام ١٩٧٠ حيث كان ٢.٣% ليصل إلى ١% عام ١٩٩٤ ثم إلى ٠.٤% عام ٢٠٠٩ ، حيث كان يقدر أن يصل سكان الصين إلى ١,٨٥ مليار نسمة عام ٢٠١٠ بينما وصل عدد السكان بفعل بعض السياسات إلى ١.٤ مليار نسمة عام ٢٠١٠.

- **المشكلة:**

الصين أكبر دولة في العالم من حيث المساحة والسكان، مساحتها ٩.٦٠٠.٠٠٠ كم ٢ إلا إن ثلثي المساحة تعتبر جبلية وصحراوية وعشرها فقط هو المزروع، كما أن ٩٠% من السكان يعيشون على ١٦%من الأرض.

[1] لورنس يحيى صالح - ٢٠١٢.

كان الرئيس ماوتونسي تونغ من أصحاب الرأى القائل" بـ*أن الثورة والإنتاج سيحلان جميع المشاكل دون الحاجة إلى تحديد للنمو السكاني*"، إلا إن الاضطراب الشديد الذي ساد الصين بسبب عقود الحرب والتضخم والسياسات الاقتصادية المتخبطة والمتقلبة ومنها: التركيز على التصنيع الثقيل على حساب الزا رعة والصناعات الخفيفة وهو ما يطلق عليه ب القفزة العظمى للأمام Great Lead ، فضلا عن الضغوط السكانية العالية جدا حيث كان معدل النمو السكاني ٢.٣% في الصين قبل عام ١٩٧٠ وما لذلك من ضغوط اقتصادية واجتماعية وبيئية سيئة؛ من زيادة الجريمة والفساد وزيادة البطالة والتفاوت الطبقي وغيرها من التكاليف الاقتصادية المرافقة للانفجار السكاني، وتشير التقديرات إلى تحول حوالي٧ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية إلى أراضي ملحية وقلوية والتي سيكون مصيرها الحتمي هو التصحر بسبب الضغط السكاني المتزايد على الأرض وإجهادها لزراعتها وتلبية الأفواه الجائعة المتزايدة وذلك في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم. (١) وتقدر تكاليف التدهور البيئي بسبب الخسائر في الإنتاجية الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الأراضي ونقص المياه وتدمير الأراضي الرطبة في الصين ب ٢٦.٦ بليون دولار أي حوالي ٧.٣% من الناتج المحلي الإجمالي في الصين، أما الخسائر من حيث الصحة وتراجع الإنتاجية الناجمة عن تلوث المدن المزدحمة بالسكان فتقدر ب ٩.٣ بليون دولار أي حوالي ٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في عقود السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم. (٢) وغيرها الكثير من الآثار السلبية المترتبة على الانفجار السكاني في الصين.

- **السياسات المتبعة للحد من النمو السكاني:**

أدى الخوف العظيم من الانفجار السكاني، وما يعكسه من آثار سلبية على الاقتصاد الصيني ومستقبل الإنسان الصيني إلى بذل جهود عديدة ومتزايدة للسيطرة على النمو السكاني باتجاه تخفيضه . من خلال تبنى الحكومة سياسة أكثر صرامة وأكثر فاعلية وهي سياسة الطفل الواحد وذلك في عام ١٩٧٩ بهدف الوصول بالنمو السكاني إلى صفر% عام ٢٠١٠ ، إذ قامت الحكومة باستخدام عدة حوافز ووسائل للوصول إلى إقناع الآباء بالرضا بمولود واحد فقط ووقف الإنجاب بعد هذا المولود، وتمنح هذه الحوافز إلى العائلة التي تلتزم بمولود واحد لا أكثر. (٣) ومن هذه الحوافز الآتي:

---

١ ساندرا أبو ستيل - ١٩٩٤، ص٢٢-٢٣.

٢ UNDP, Unqud human impacts of environmental damages, op.cit, p.٦٧ .

٣ مالكولم جبلز ومايكل رومر ودوايت بيركنز ودونالد سنود جراس ١٩٩٥، ص٣٠١-٣٠٣.

- معاملة خاصة عند طلب العائلة للإسكان العام.
- توفير فرصة عمل للمولود عندما يبلغ سن العمل.
- توفير الرعاية الصحية والتعليم لمولود واحد بشكل مجاني.
- زيادة الدخل وامتيازات مادية ومعنوية.
- التنسيق العالي جدا بين السياسات السكانية وسياسات التعليم من جهة وبين متطلبات التنمية للنوع والكم من السكان من جهة أخرى، بحيث يتم توجيه الأفراد نحو التعليم والتأهيل في الاختصاصات التي تفتقر إليها البلاد وبما يلبي الحاجة الحقيقية للتنمية من رأس المال البشري دون الزيادة المفرطة غير المبررة للسكان والتي تضيف أعباء كبيرة إلى إمكانية التنمية في البلاد.
- دخول المرأة في سوق العمل وارتفاع نسبة تعليم الإناث والتنمية البشرية والسفر والرفاهية وغيرها له دور كبير في تغذية الحافز باتجاه تخفيض الأبناء ومن ثم الحد من الزيادة السكانية المفرطة في أغلب الدول النامية.

أ ما إذا لم تلتزم العائلة بمولود واحد، فتبدأ الحكومة بفرض ضرائب وغرامات وسحب كل المخصصات والحوافز المذكورة أعلاه، فضلا عن عدم منح الجنسية للمولود الثانى.

٣-٢-١-١-٢ التجربة المصرية فى معالجة الحد من النمو السكانى:[١]

ناقش مؤتمر الشباب والتنمية السكانية الذي عقد مؤخراً في القاهرة، مشكلة الزيادة السكانية باعتبارها مشكلة مصر الكبري، على اعتبار أنها تهدد التنمية بسبب عدم التناسب مع الموارد الطبيعية والقدرات الإنتاجية لمصر، كما يصاحبها عدد ضخم من المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعمرانية، تتمثل فى: الزحام الخانق في الشوارع والمواصلات، وتلوث الهواء، وجيش البطالة المتزايد من الشباب، وأطفال الشوارع، وتهديد الأمن العام، وانتشار العشوائيات التي تصل إلي ١٠٣٤ منطقة عشوائية يعيش فيها نحو ١٢ مليون نسمة يمثلون خمس سكان مصر، هذا بالإضافة إلي الصراع الرهيب علي مكان في المدرسة والجامعة والمستشفي وكل الخدمات ووسائل العيش. وكذلك الانخفاض المتزايد لقيمة العملة الوطنية نتيجة الارتفاع الصاعد الرهيب في أرقام الواردات اللازمة لمواكبة الزيادة في أعداد السكان، حيث أننا نستهلك ثلاثة

[١] مؤتمر الشباب والتنمية السكانية – القاهرة – ٢٠١٢.

أضعاف ما نستطيع إنتاجه، وننفق ثلاثة أضعاف دخلنا، والباقي بالدين والاقتراض وطبع البنكنوت ...الخ، مما يزيد من التخلف ويعوق عملية التنمية المستدامة.

ورغم كل ذلك لم تتحرك الدولة بالشكل الكافي للدفع أو التخفيف من خطر هذه المشكلات خلال السنوات الماضية، فبعدما صنفت مع جهازها التنفيذي بوزارة خاصة بالسكان، فإنها لم تعمر طويلاً وتحولت إلي هيئة خاصة لها جهاز إداري وإمكانات محدوده، ثم ألغت الدولة هذا التشكيل وألحقت المشكلة السكانية بوزارة الصحة، هذا التردد بين وزارة ثم هيئة ثم ملحقيه، يوضح لنا عدم الاستقرار في اتباع خطي ثابته لحل هذه المشكلة الخطيره والتي تبني عليها سياسات كثيرة في الصحة والتعليم وميادين العمل والتنميه بصفة عامة. ومما لا شك فيه أن إلحاق السكان بوزارة الصحة أساسه أن النظره إلي المشكلة السكانية هي نظره مقصوره علي مجرد التعداد والنمو السكاني، أي نظرة بيولوجيه للإنسان من أجل الحد من تكاثره، إلا أنها نظره من جانب واحد، تهمل الجوانب الاجتماعيه والدينية والاقتصاديه .

أما عن محاور علاج المشكلة السكانية فقد طرح المؤتمر أهم محور للعلاج وهى:

- تحقيق التنميه السكانية يتم عن طريق التوسع بلا حدود في برامج التعليم والتدريب في إطار ما يعرف بالتنميه البشريه المستمره، التي تركز علي تأهيل الفرد في مجالات الإنتاج الحقيقية، ومتابعته دورياً بالتطوير والتحديث وقياس إنتاجيته تبعاً لمؤشر التكلفة / العائد بما يضمن تجاوزه لمستوي الكفايه الشخصيه والأسريه إلي مستوي الفائض والمدخرات.
- أما بالنسبة للتنمية الإنتاجية فتمثل أهم آلياتها حلول الاختلال الواضح بين النمو السكاني وتنمية الموارد.
- ويعد حل مشكلة الإسكان من المحاور المهمة في علاج أزمة الزيادة السكانيه، تلك المشكلة التي تأتي نتيجة تخبط بعض القرارات وعدم تحقيقها لأهدافها، والدليل علي ذلك تغير القوانين المنظمة للإسكان خلال فترة زمنيه محدوده، وعدم تناسب المعروض مع المطلوب من الوحدات السكنية في ضوء ضعف دور الدولة بسبب عزوفها عن بناء الوحدات السكنيه منخفضة التكاليف وتمسكها بنظام التمليك المؤجل الذي اثبت فشله في حل أزمة الإسكان. فلابد من وجود الأليات الفعالة لدفع وتنمية الطلب علي الوحدات السكنيه من خلال تنفيذ قانون التمويل العقاري الذي صدر منذ أكثر من عام، وإن نفذ فعلاً فسيكون علاجاً لأزمة الإسكان، أو تنشيط السوق العقاريه، ولابد من أن يكون

الهدف الأساسي في علاج مشكلة الإسكان هو توفير المسكن المناسب للشباب محدودي الدخل علي حساب الربح ومن ثم العمل علي حل مشكلة الزيادة السكانية المتفاقمة.

- وإذا كانت التوعيه الإعلاميه أسلوب لم يجدي كثيراً في حل المشكله، فإنه ليس معني ذلك العزوف تماماً عن اتباع هذا الأسلوب ولكن مع أساليب وسياسات أخري حيث أنه من المهم الارتفاع بوعي الإنسان المصري وذلك من خلال قطاعات كثيرة مثل الثقافه والإعلام والتعليم والأوقاف والشباب وليس الإعلام فقط، فكل هذه القطاعات مطالبة بوضع استراتيجيه أو خطه شامله خاصة بذلك.
- ومن المهم إنشاء عدة معاهد علي مستويات تعليمية متعددة لتعليم مخاطر المشكلة السكانية علي أن يكون لها ثقل برامجي تطبيقي في الريف، من اجل تخريج عاملين أو تكوين متفهمين لمحاذير الموضوع السكاني من داخل المجتمع، كذلك فإن إنشاء مركز مصري لدراسة موضوع السكان علي أساس قوي يساعد في تخريج خبراء علي مسوي عال يصبحون الكوادر الأساسيه في وزارة.

وأخيراً أكد المؤتمر إن مواجهة الزيادة السكانية لا يعني إنكار أهمية وجود القوي البشرية، فالقوي البشريه في أي دولة مصدر من مصادر قوتها، لكن بشرط أن تكون هناك علاقة بين المساحة من الدولة التي يمكن استغلالها واستثمارها في شتي النشاطات الإنسانيه التي تضيف إلي الناتج القومي، وعدد السكان الملائم للإقامة والعمل في هذه المساحة، بالإضافة إلي مستويات ونوعيه التعليم السائده، والمستويات المنشود الوصول إليها، والإمكانات المتاحه التي تتحدد عليها بناء المدة الزمنيه اللازمه للوصول إلي هذه المستويات، مع الوضع في الاعتبار مسألة الزيادة السكانية، وإلا فسوف يظل المجتمع والدولة يلهثان للوصول إلي هذه المستويات دون جدوي.

٣-٢-١-٢ تجارب حل قضية الامية:

أختيرت التجارب لدول اعتمدت برنامج تعمل عليه منظمة اليونسكو لحل مشكلة الامية فى دول العالم. حيث تعمل منظمة اليونسكو منذ عقود على تعزيز برامج "محو الأمية الأسرية"، بوصفه نهجا متكاملا يربط بنجاح بين أهداف البرنامج الثلاثة: ١- النهوض بمحو أمية الكبار، ٢- السعي إلى تعميم التعليم الابتدائي، ٣- تعزيز رفاهية الأطفال والأسر. وبالفعل، يربط النهج بين جميع أهداف مبادرة" التعليم للجميع".

٣-٢-١-٢-١ تجارب برامج اليونيسكو "محو الأمية الأسرية":

تعتبر برامج محو الأمية الأسرية من أحدث المناهج الرامية إلى تعزيز محو الأمية، غير أنها تقوم في الأساس على أحد أقدم الممارسات التعليمية وهو التعلم بين الأجيال. وكان الأستاذ الأمريكي ديني تايلور (Denny Taylor) أول من استخدم مصطلح محو الأمية الأسرية عام ١٩٨٣ لوصف أنشطة التعلم الأسري التي تشمل الأطفال وآباءهم في وقت واحد. ومع ذلك، تعتبر ممارسات التعلم بين الأجيال أنشطة متأصلة في جميع الثقافات، حيث توجد برامج تعليمية تهدف إلى محو أمية الأسر في جميع مناطق العالم،[١] بل ولهذا النوع من البرامج التعليمية "محو الأمية الأسرية" العديد من النقاط الناجحة منها:

- اكتساب مهارات محو الأمية والحساب الأساسية لعدد كبير من الذين يحملون صفة الأمية، وتحسين قدرات المشاركين على تسيير الشئون الاقتصادية للأسرة، تعزيز العلاقة بين الطفل ووالديه، انخفاض نسب التسرب المدرسي نظرا لتلقي الدروس بالمنزل، زيادة وعي الأطفال بأهمية التعليم وما ترتب عنه من ارتفاع في نسبة الحضور المدرسي والالتزام بالعمل الأكاديمي، ورغبة في مواصلة التعليم، وشعور متزايد بالمسؤولية تجاه الأسرة وتمكين الأطفال من القيام بدور قيادي داخل الأسرة وفي المدرسة، ارتفاع نسبة مشاركة المتعلمين والأطفال والمراقبين داخل مجتمعهم.
- قد تم تحديد الأثر الأكثر إثارة للدهشة وهو أن نسبة التعليم الجامعي كانت عالية جدا بين صفوف الأطفال الذين التحقوا أولياء أمورهم من أباء وأمهات بهذا المركز التعليمى، أوالذين تلق أمهاتهم وأبائهم دورات تدريبية فى المنزل من قبل هذا البرنامج.
- آثار إيجابية أخرى غير مقصودة في بعض الأحيان، مثل تراجع نسبة العنف المنزلي، وتزايد الاهتمام الحكومي بالتعليم الأساسي للكبار.

[١] منظمة الأمم المتحدة للتربية وللعلم والثقافة – ٢٠١١- ص٤.

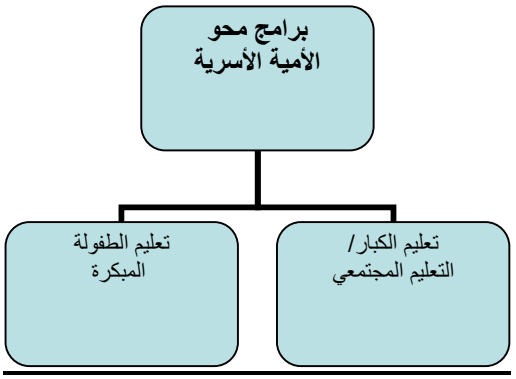

شكل رقم (٥٣): المستهدفين فى المشروع

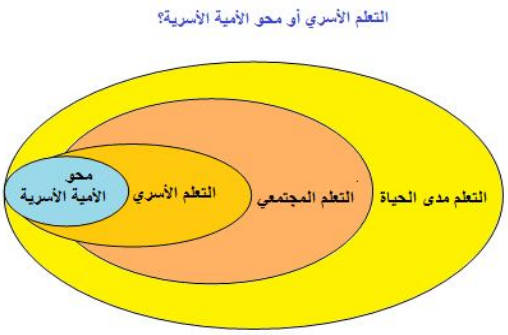

شكل رقم (٥٤): برنامج محو الامية الاسرية

والجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف واحد مقبول رسميا ل" محو الأمية الأسرية "رغم تعدد المحاولات لتحديده. ولكن تعرف الجمعية الدولية للقراءة محو الأمية الأسرية بكونه" الطرق التي يستخدم بها الآباء والأطفال وأفراد الأسرة الممتدة لمحو الأمية في المنزل وفي مجتمعاتهم".[١] وسيتم التعرف على هذه الطرق من خلال عرض لتجارب عالمية وعربية هى:

١- تجربة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

٢- تجربة مؤسسة تعليم الأم والطفل (AÇEV) فى تركيا.

٣- تجربة التعليم الأساسي للأسرة في أوغندا.

أ- تجربة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى:[٢]

- **السياسة المتبعة للقضاء على الأمية:**

تدير اللجنة الوطنية لمحو أمية الكبار "CONALFA" برنامج محو الأمية داخل الأسرة . وتقوم الفكرة الأساسية لهذا البرنامج على تولي أحد أفراد الأسرة الذين يدرسون بالصف الرابع أو الخامس أو السادس من التعليم الابتدائي مهمة تعليم كبار الأسرة المكونين من الأمهات في معظم الحالات، أو كلا الوالدين والأشقاء الأكبر سنا والعمات والأعمام أو الخالات والأخوال. وتم إطلاق البرنامج سنة ١٩٩٠ كبرنامج لمحو الأمية بين الأجيال، من أجل تعزيز التنمية الديناميكية والشاملة لجميع المشاركين. وذلك ليس فقط لتطوير معرفة وقدرات المتعلمين، بل أيضا لتمكين الأطفال الميسرين، والمراقبين، والمنسقين من المشاركة بنشاط في مجتمعاتهم. ويسعى البرنامج، بالإضافة إلى ذلك، إلى تحسين معدلات محو الأمية الوطنية بتعاون مع باقي المبادرات الوطنية لمحو الأمية الأسرية، وخاصة في المجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات.

[١] http://www.unesco.org/uil/en/UILPDF/themareas/Conversation_on_Family_LIteracy_Summary_Report.pdf

[٢] http://www.unesco.org/uil/litbase/?menu=١٦

ب- تجربة مؤسسة تعليم الأم والطفل (AÇEV) فى تركيا:[1]

- **السياسة المتبعة للقضاء على الأمية:**

حظت تركيا على تجربة طويلة في مجال تطوير برامج التعلم بين الأجيال في أوروبا. وقد أطلقت AÇEV (مؤسسة تعليم الأم والطفل) وهي منظمة غير حكومية تم تأسيسها سنة ١٩٩٣ العديد من البرامج لمحو الأمية الأسرية على الصعيد الوطني في العقد الماضي . وتقوم المؤسسة بإجراء عدة أبحاث وبرامج تعليمية للطفولة المبكرة والكبار تستهدف على وجه الخصوص الأسر والأطفال الأقل حظا في مرحلة ما قبل المدرسة. وتنفذ برامج المؤسسة في جميع أنحاء تركيا، حيث تشمل إلى يومنا هذا ٦٠٠.٠٠٠ فرد، و ٧.٠٠٠معلم ومدرس. ويعد برنامج تعليم الطفل والأم (MOCEP) أحد برامج المؤسسة الأكثر انتشارا (في حوزة وزارة التربية الوطنية حاليا).

وهو يستهدف أمهات الأطفال البالغين من العمر ٦ سنوات في مرحلة ما قبل المدرسة.ويتخذ البرنامج شكل لقاءات جماعية مع الأمهات، وأنشطة مشتركة بين الأمهات وأطفالهن في المنزل، وزيارات منزلية على مدى ٢٥ يوما. ومن ثم، يتألف البرنامج من ثلاثة مكونات وهي:١- إثراء مهارات الأمهات للرفع من مستوى وعيهن بمواضيع مثل تنمية قدرات الطفل، والصحة، والتغذية، وأنشطة الرعاية واللعب الإبداعي، وقواعد السلوك، والتفاعل بين الأم والطفل، والتعبير عن مشاعر وحاجيات الأمهات،٢- التدريب المعرفي لتعزيز التنمية المعرفية عند الأطفال باستخدام أوراق العمل والقصص،٣- الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لتزويد الأمهات من خلال المناقشات الجماعية بمعلومات حول القضايا المتعلقة بالصحة الإنجابية عند الإناث.

ج-تجربة التعليم الأساسى للأسرة فى أوغندا:[2]

- **المنظومة المتبعة للقضاء على الأمية:**

اهتم برنامج محو الأمية والتعليم الأساسي للكبار (LABE) لأول مرة بمحو الأمية الأسرية في منتصف التسعينيات كبعد جديد لخطة عمله الرامية إلى محو أمية الكبار في المنطقة استجابة لطلب الآباء العاجزين عن مساعدة أبنائهم في واجباتهم المدرسية. وتلبية لهذه الحاجة وللخطط التعليمية المجتمعية التي ابتدأتها لجان إدارة المدارس المحلية، والآباء المعنيون، ومسئولوا السلطة المحلية، والمكلفون بالتعليم في المنطقة، واطلق المشروع التجريبي لتعليم الأسرة الأساسي (LABE) في المدارس. فإلى جانب تطوير مهارات القراءة والكتابة والحساب، يهدف

[1] www.acev.org

[2] http://www.unesco.org/uil/litbase/?menu=١٣&country=UG&programme=٩

البرنامج إلى إثراء مهارات معلمي الكبار الخاصة بأساليب تدريس /تعلم الأطفال والكبار، وتعزيز دعم الوالدين لاحتياجات الأطفال التعليمية وتزويدهم بالمعلومات الأساسية حول أساليب التعلم المدرسي، وتنمية مهارات تواصل الآباء مع الأطفال والمعلمين.

يتألف البرنامج من دورات مخصصة للوالدين تهدف إلى تطوير مهاراتهم الأساسية الخاصة بالقراءة والكتابة والحساب، فضلا عن دورات مشتركة بين الوالدين والأطفال. وتقوم دورات محو أمية الكبار أساسا على المناهج المدرسية، ولكنها تنظم بشكل مختلف بالنسبة إلى المتعلمين الكبار. وتشمل دورات التعلم المشتركة بين الوالدين وأطفالهم أنشطة مثل اللعب، وحكاية وكتابة القصص سويا، كما ينظم البرنامج زيارات منزلية لتعزيز التعلم في المنزل. وجدير بالذكر أن البرنامج يستعمل الإنجليزية واللوسوغا (اللغة المحلية) لغتين رئيسيتين للتدريس، وهو يتشكل من معلمي التعليم الابتدائي ومعلمين مساعدين في مجال محو أمية الكبار.

٣-٢-١-٢-٢ أهم السياسات المتبعة فى التجارب لحل قضية الأمية:

تبنى برنامج "محو الأمية الأسري" حيث انه من أحدث المناهج الرامية إلى تعزيز محو الأمية والذى اعتمد من قبل منظمة اليونسكو، وتتمثل سياساته التى اتبعت فى التجارب السابقة فى الأتى:

أ- تولي أحد أفراد الأسرة الذين يدرسون بالصف الرابع أو الخامس أو السادس من التعليم الابتدائي مهمة تعليم كبار الأسرة المكونين من الأمهات في معظم الحالات، أو كلا الوالدين والأشقاء الأكبر سنا والعمات والأعمام أو الخالات والأخوال. (تجربة امريكا اللاتينية – منطقة الكاريبى)

ب- اعداد برنامج تعليم الطفل والأم في حوزة وزارة التربية والتعليم، وهو استهدف أمهات الأطفال البالغين من العمر ٤ سنوات في مرحلة ما قبل المدرسة. ويتخذ البرنامج شكل لقاءات جماعية مع الأمهات، وأنشطة مشتركة بين الأمهات وأطفالهن في المنزل، وزيارات منزلية على مدى ٢٥ يوما. (تجربة مؤسسة تعليم الأم والطفل (AÇEV) فى تركيا)

ت- إعداد مشروع يسمى "تعليم الأسرة الأساسي" في المدارس، يهدف الى تطوير مهارات القراءة والكتابة والحساب لدى الكبار، ويهدف إلى تعزيز دعم الوالدين لاحتياجات الأطفال التعليمية وتزويدهم بالمعلومات الأساسية حول أساليب التعلم المدرسي، وتنمية مهارات تواصل الآباء مع الأطفال . ويتألف البرنامج من دورات مخصصة للوالدين تهدف إلى تطوير مهاراتهم الأساسية الخاصة بالقراءة والكتابة

والحساب، فضلا عن دورات مشتركة بين الوالدين والأطفال. وتقوم دورات محو أمية الكبار أساسا على المناهج المدرسية، ولكنها تنظم بشكل مختلف بالنسبة إلى المتعلمين الكبار. (تجربة التعليم الاساسى للاسرة فى اوغندا)

ث- تحسين مستوى التحصيل الدراسي لدى العديد من ألاطفال المتسربين من التعليم الابتدائي وقبل المدرسية. وسرعان ما بدأ يتساءل الآباء، وكان معظمهم من النساء حول كيفية تحسين مهاراتهم التعليمية الخاصة. (تجربة محو الأمية الأسرية في جنوب إفريقيا)

٣-٢-١-٢-٣ التجربة المصرية فى معالجة قضية الامية:[١]

كان النظام السابق يعلى على زيادة الأمية لا الحد منها، فلا يوجد حاكماً ظالماً يريد للشعب الذي يحكمه أن يعي شيء وأولى خطوات الوعى هى القراءة والكتابة ولقد إستطاع مشروع صناع الحياة أن يكون أكثر من ٥٦٠٠ فصل بها أكثر من ٨٠ ألف دارس والتى يرأس إدارتها عمرو خالد. وقد تقدم محمد مؤمن مدير تطوير المشروعات - صناع الحياة مصر برسالة لرئيس الجمهورية وعدد من المسئولين عن محو الأمية في مصر في محاولة للقضاء على تلك الظاهرة وكانت كالتالى:

- تحرير شهادة محو الأمية وكسر احتكار الهيئة العامة لتعليم الكبار لها، فلا يُتصور أن تكون شهادة الإعدادية التي هى أعلى مقاماً من شهادة محو الأمية من الممكن الحصول عليها من ١٠١١٣ مدرسة منتشرة في مصر، وشهادة محو الأمية محتكرة في جهة واحدة .

- تخفيض درجة شهادة محو الأمية من كونها معادلة للشهادة الابتدائية، إلى وضعها الحقيقي كشهادة لمحو الأمية وفقط، فالدارس الحاصل على شهادة "محو الأمية" يفتقد الكثير من المهارات التي يحصل عليها الطالب الحاصل على الشهادة الابتدائية كاللغة الانجليزية - مهارات الحساب المتقدمة عن العمليات الحسابية البسيطة والهندسة - الأشنطة. فمؤسسة اليونسكو في تعريفها لمحو الأمية تنص على أن: محو الأمية "هى القدرة على التعبير عن الأفكار بالكتابة" تشجيع الأميين والمتطوعين على العمل من أجل القضاء على هذه الظاهرة حيث أن مدة التعلم ستنخفض إلى النصف على الأقل كما أشرنا في الفقرة السابقة كما سيمكن الكثير من الأميين والمتطوعين من المشاركة.

[١] الأهرام -الطبعة العربية - ٢٨ أكتوبر ٢٠١٢.

- تعديل قانون محو الأمية رقم ٨ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ٢٠٠٩ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار وخصوصاً المادة ٣ منه والتي تنص على التالي "يلزم بمحو أميته كل مواطن يتراوح عمره بين الرابعة عشرة والخامسة والثلاثين غير المقيد بأية مدرسة ولم يصل فى تعليمه إلى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسى" تلك المادة التي تدلل على مدى الظلم والفساد الذي قضى به النظام السابق على المصريين. حيث كانت نسبة الأمية في مصر "٥١ %"من الشعب وكان ذلك وفقاً لقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ والتي نصت المادة مادة ٢ على التالي: جميع المواطنين الأميين الذين تتراوح اعمارهم بين سن الثامنة والخامسة والاربعين، وغير المقيدين في اية مدرسة، ولم يصلوا في تعليمهم عند العمل بهذا القانون الي مستوى نهاية الفصل الرابع الابتدائي، ملزمون باحكام هذا القانون. فاكتفى النظام السابق بتعديل سن الأمي من "٨ ـ ٤٥" ليصبح "١٤ ـ ٣٥"مما خفض نسبة الأمية في أيام قليلة ظلماً وزوراً وبهتاناً من ٥١ % إلى ٣١.%.

تأسيس مجلس قومي لمحو الأمية يترأسه مباشرة رئيس الجمهورية ويضم الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

وقد تم تنفيذ التجربة في ٣ قرى بمحافظة الفيوم هي (دمشقين-الروبيات-عزبة عبد العظيم) حيث تم فتح عدد ٨٤ فصل حضر فيه حوالي ١٥٠٠ دارس ودارسة (حوالي ٥٠٠ ذكور-١٠٠٠ إناث) نجح منهم قرابة ١١٢٠ دارس ودارسة (٣٧٠ ذكور و ٧٥٠ إناث) ومازال العمل مستمرا.[١]
ويوصى البحث بتنفيذ هذه التجربة فى محافظات الصعيد الأكثر فقرا مثل محافظة المنيا.وأيضاً تنفيذ ما جاء فى رسالة مدير تطوير مشروعات صناع الحياة بمصر، حيث أنه رغم زوال هذا النظام البائد لم يتحقق أى من هذه المقترحات حتى الأن، والذى يسهم تحقيقها فى خفض معدلات الأمية.

[١] المجلس القومى للمرأة بالقاهرة– أبريل ٢٠١٢.

٣-٢-٢ تجارب لحل القضايا الاقتصادية: (البطالة والفقر)

جاءت نتائج القياس للبعد الاقتصادى بواسطة بعض مؤشرات الحد الادنى، ودليل التنمية البشرية موضحة وطارحة لقضايا اقتصادية فى إقليم شمال الصعيد، وتتمثل هذه القضايا فى قضية البطالة والفقر. لذا سيتم فى هذا الجزء طرح بعض التجارب الناجحة فى حل هذه القضية وستكون كالاتى:

١- التجربة الماليزية. ٢- التجربة التركية.

٣-٢-٢-١ التجربة الماليزية: ([1])

تبرز التجربة الماليزية كواحدة من أهم القراءات الممكن إجراؤها كونها تمثل نموذجا يحتذى به بالنسبة لكثير من الدول التي تعاني من الانتشار الواسع للبطالة. وأهم ما شد الانتباه إلى التجربة الماليزية في القضاء على البطالة، هو أن هذا البلد يشترك مع أغلب بلدان العالم الثالث في كونه تعرض للإستعمار الذي أثر عليه سلبا من النواحي الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

وتعتبر تجربة مكافحة الفقر والبطالة وتحقيق التنمية الريفية في ماليزيا من أبرز التجارب التي كُللت بالنجاح من خلال تحقيق الاتى:

- استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (١٩٧٠-٢٠٠٠م) تخفيض معدل الفقر من ٥٢.٤% إلى ٥.٥%؛ وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينيات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات.
- أدىنجاح النموذج الماليزي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد لأكثر من ستة عشر ضعفًا خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث قفز متوسط دخل الفرد من ٦٠٠ رنجت عام ١٩٨٠م إلى ١٣٠٠رنجت عام ٢٠٠٢م.
- كما ارتفعت قيمة الصادرات من أقل من خمسة مليارات دولار عام ١٩٨٠م إلى ٩٢.٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٢م.
- انخفضت نسبة البطالة إلى ٣. ٥% عام ٢٠٠٠م، وانخفضت كذلك في نفس السنة نسبة الواقعين تحت خط الفقر إلى أقل من ٦%.
- ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أن ٩٤% من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجانًا، ويستفيد ٧٢% من الفقراء من خدمات الكهرباء، و ٦٥% منهم يحصل على مياه نقية، وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بالدول النامية.

[1] رشيد ناجى الحسن - ابريل-مايو ٢٠١٢- ص٣٢.

- **المشكلة:**

تأخذ مشكلة التجربة الماليزية بعدا تاريخيا من خلال تغيير الإستراتيجية التنموية في هذا البلد بعد الإستقلال سنة ١٩٥٨ م، فقد كانت الإستراتيجية القديمة إبان فترة الإحتلال تقوم على مجال الإستيراد في مجال الصناعات الإستهلاكية، وهو قطاع سيطرت عليه الشركات الاجنبية خلال تلك الفترة. ولكن هذه الإسترتيجية لم تحقق أية أهداف تنموية بالنسبة للمجتمع الماليزي ، كما أن هذه الإستراتيجية لم يكن لها أي تأثير إيجابي فى طلب العمالة مما أدى إلى زيادة معدل البطالة والفقر.

- **السياسات المتبعة للقضاء على البطالة وانخفاض الناتج المحلى:**

عندما ضربت الأزمة المالية الاقتصادية شرق آسيا في ١٩٩٨، رفضت ماليزيا اقتراح البنك الدولي، وقامت بعملية إصلاح شبه مضادة لما اقترحه البنك، فكانت أول الدول خروجًا وشفاءً من الأزمة. ولم يأت هذا ِمن فراغ، وإنما من خطط تنموية قامت بها الحكومة التي أخذت على عاتقها عملية تشكيل جديدة وقيام النهضة في ضوء الأتى:

- بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وهي صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة، وتحسن في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي.
- تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان، وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات.
- منح إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات للمشروعات الصناعية.
- سياحيا(قامت باستغلال طبيعة كل موقع، سواء كان زراعيا أو حيوانيا أو طبيعيا (شلالات، بحيرات، مرتفعات جبلية، مزارع... إلخ، من خلال توفير عدد من الأنشطة والفعاليات.
- إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية.
- الاعتماد على الموارد الذاتية ورفض الاقتراض الخارجي.

وأهم سياسة اتبعت هى تجربة بنك جرامين في بنغلاديش وهى كالأتى:

ينظر بنك جرامين (Grameen Bank) أو مصرف القرية؛ باللغة البنغالية، إلى الانسان الفقير والعاطل كإنسان كامل الأهلية، يستطيع أن يكافح ليخرج من دائرة الفقر بكده وعرقه، ويتعامل معه بإنسانية ويسعى لتنميته وتحسين إمكاناته وقدراته ونوعية حياته سعيا لاخراجه من دائرة الفقر، لذلك استحقت النجاح الذي منحها ٧ جوائز محلية وعالمية سابقة، ومنح صاحبها ٦٠ جائزة

محلية وعالمية، إضافة إلى ٢٧ دكتوراه فخرية، و١٥ تكريما خاصًا من بلدان العالم المختلفة قبل أن يتوج ذلك بجائزة نوبل للسلام، في أكتوبر عام ٢٠٠٦م؛ نظير جهوده في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية. وأثبتت تجربة بنك جرامين للعالم أن أفقر الفقراء بوسعهم العمل لتحقيق التنمية.

فما الذي فعله الاقتصادي البنغالي محمد يونس حتى نال ما نال، يقول يونس: « أنه قد تكلم مع اثنين وأربعين شخصًا في القرية ممن كانوا واقعين في فخ الفقر، لأنهم يعتمدون على قروض التجار المرابين، وكان كل ما يحتاجونه من ائتمان هو ثلاثون دولارًا فقط، فأقرضتهم هذا المبلغ من مالي الخاص، وفكرت في أنه إذا قامت المؤسسات المصرفية العادية بالشيء نفسه؛ فإن هؤلاء الناس يمكن أن يتخلصوا من الفقر. إلا أن تلك المؤسسات لا تقرض الفقراء، وبخاصة النساء الريفيات. وفي عام ١٩٧٦ بدأ يونس مشروعًا بحثيًا عمليًا لاستكشاف إمكانات تصميم نظام مصرفي يصلح للفقراء من أهل الريف. وقد توصل إلى أنه إذا توافرت الموارد المالية للفقراء بأساليب وشروط مناسبة فإنَّ ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة. وقد حقق المشروع بالفعل نجاحًا في محافظات كثيرة، كـ شيتاجونج Chittagong و تانجيلTangail ، ودكا Dhaka. وفي أيلول١٩٨٣ تحول المشروع إلى مصرف مستقل باسم مصرف جرامين (Grameen Bank)ساهمت الحكومة فيه بنسبة ٦٠% من رأس المال المدفوع بينما كانت الـ٤٠ % الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين. وفي عام ١٩٨٦ صارت النسبة ٢٥% للحكومة و٧٥ %للمقترضين.

٣-٢-٢-٢ التجـــــربة التركيـــــة:[1]

تمثل التجربة التركية في النهوض بالدولة والمجتمع أحد أهم نماذج النهوض في المنطقة بل والعالم الإسلامي بأكمله، فقد شهدت السنوات الثماني منذ بداية الألفية الجديدة طفرة اقتصادية واجتماعية وسياسية في الجمهورية التركية. والتي حققت للمواطن التركي مزيدا من المميزات الحياتية التي تدفعه إلى التغيير على كل المستويات السياسية والاجتماعية.

وتوضح النقاط التالية ما وصلت إليه من تقدم فى الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٨ كالآتي:

- احتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي في المجال الاقتصادي.
- تضاعف مؤشر دخل الفرد في تركيا، فقد كان في عام ٢٠٠٢م يقدر بمبلغ ٣٥٠٠$ لكنه قفز عام ٢٠٠٨م إلى ١٠٥٠٠$.

[1] صلاح الدين أبو الحسن – مارس ٢٠١١.

- تضاعف حجم الإنتاج أربع مرات خلال ست سنوات؛ حيث بلغ حجم الانتاج في عام ٢٠٠٢م (١٨٠ مليار دولار) لكنه قفز في عام ٢٠٠٨م إلى ٧٤٠ مليار دولار.
- استطاعت تركيا أن تسجل نموا جعلها تحتل ثاني أكبر دولة في العالم بنمو مقداره ١١.٥% كما استطاعت أن تحافظ على متوسط نمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠٠٨م في حدود ٦% .
- أحتلت تركيا المركز الأول في أوروبا في مجال صناعة النسيج، والمرتبة الثالثة في العالم في تصنيع أجهزة التلفاز والحافلات. تصاعد حجم التجارة الخارجية لتركيا لتبلغ نسبة نمو قاربت ٣٧%.
- تضاعفت أربع مرات صادرات تركيا من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ لتصل عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٢ مليار دولار.

والملفت في هذه الأمثلة على النجاحات الاقتصادية أن تركيا تستورد المواد الخام الأساسية اللازمة للصناعة، فكيف لو أنها امتلكت تلك المواد على أرضها؟!

- **المشكلة:**

إذ على إثر بعض النجاحات السياسية لشخصيات وأحزاب ذات توجهات إسلامية من مثل "مندريس" و"أوزال" و"أربكان" – والذين عملوا لأكثر من نصف قرن من الزمان على العودة بتركيا إلى مكانتها دوليا وإقليما- تشكلت بيئة ثقافية جديدة بين رجال الأعمال الذين ساهموا فى سيطرة الجمعيات والشركات ذات الأصول اليهودية على اقتصاد الدولة التركية، وتحكمها في مفاصل السياسة في هذه البلاد.

- **السياسات المتبعة للقضاء على البطالة والفقر:**

ب- تطوير التعليم:

- إذا كان التعليم أساس أي نهضة فإن الدولة التركية في بداياتها اعتمدت التعليم كأداة للتنمية. حيث شكل التعليم الجامعي دعامة أساسية من دعائم النهضة التركية الحديثة، مرتكزا على قناعة راسخة بأن التعليم يشكل حجر الأساس لمشروع النهوض بالأمة التركية.
- توجيه إعلام قوي يركز جهوده على إقناع الناس بحتمية النهضة التعليمية لرفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى ونوعية الحياة في تركيا. وعلى هذا الأساس سعت الحكومات المتتالية إلى تعزيز حصة التعليم من الميزانية العامة للدولة لتصل إلى ١٥% . وقد

وضعت سياسات طموحة للنهضة بقطاع التعليم الجامعي بحيث يسهم في تطوير البلد بنواحيها المختلفة، ومن تلك السياسات:

- تطبيق مبدأ يطلقون عليه (الحلول المتزامنة المتعددة الخلاقة) فعند إنشاء جامعة جديدة يتم وضع سياسة وخطط لحل عدة مشكلات، وتحقيق عدة أهداف محلية وقومية وثقافية علمية.
- اعتماد الجامعة على ذاتها في توفير كل متطلباتها المادية والسلعية، كما عليها أن تفتح مجالات العمل أمام خريجيها بعد تخرجهم.. كما يتم اختيار موقع الجامعة في المناطق المتخلفة أو العشوائية أو التي يخطط لتنميتها والنهوض بها أو حتى في الصحراء لجذب العمران إلى جوارها، ويسبق بناءها إنشاء عدد من المصانع المتنوعة. هو ما يضمن يضمن فرص عمل لكثير من الأيدي العاملة، ويفتح الباب لإيجاد مجال حيوي لعمل الخريجين، وهذا هو معنى الحلول المتزامنة الخلاقة، يحل فيها مشكلات التخلف التعليمي والاقتصادي والبطالة والفقر، بحيث يتم علاجها بشكل تكاملي شمولي.
- يفرض على أي جامعة تتأسس أن تقوم بعمل شراكة مع جامعة أوروبية أو أمريكية في كل مراحل التعليم العالي، على أن تكون الشراكة في نظم المقررات والأنشطة والمهارات والقدرات والامتحانات.
- الأستفادة من الخبرات العلمية التركية المهاجرة أو العاملة في الخارج، في بناء الجامعات وإعداد برامج الجودة بها، وفي متابعة وتقويم العمل العلمي والتربوي والأكاديمي للجامعات.
- إسهام الوقف الخيري والهيئات والمؤسسات الخيرية في دعم العملية التعليمية، حيث تقوم ببناء المدارس وتوفير المنح الدراسية، وتسهم في طباعة المنشورات العلمية، كما تقوم ببناء إسكان الطلبة والإشراف عليه.

ب- <u>السياسة الخارجية:</u>

- عملت تركيا بسياساتها على حل مشكلاتها مع كل جيرانها حتى أوصلتها إلى درجة الصفر، الأمر الذي فتح لها الطريق لكي تنتقل من الدول الهامشية في المنطقة، وتصبح دولة مركزية مؤهلة للعب دور محوري في الساحتين الإقليمية والدولية.

- بلورة عدد من المواقف المتميزة تجاه عدد من القضايا والأحداث العربية التي أظهرت فاعلية كبيرة تساند كل هذه القضايا. هذه المواقف والسياسات جعلت من تركيا رمزا للافتخار العربي والإسلامي الذي رأى فيها انحيازا الى همومهم وقضاياهم، وجعل من تركيا لاعبا رئيسيا في الإقليم جعل بعض المحللين يعتبرون المنطقة قد دخلت العصر التركي في المنطقة العربية.

٣-٢-٢-٣ أهم السياسات المتبعة فى التجارب لحل قضايا البطالة والفقر:

١- التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية حيث أنها صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة، وتحسن في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع.

٢- تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان، وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات يستفيد منها الفرد والمجتمع؛ حيث تاخذ الدولة نسبة من الارباح وتقل مع مرور الزمن حتى يصبح المشروع فى النهاية ملك الفرد. وتعتبر هذه أهم سياسة اتبعت فى تجربة ماليزيا وسميت بنك جرامين .

٣- منح إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات للمشروعات الصناعية.

٤- سياحيا(قامت باستغلال طبيعة كل موقع، سواء كان زراعيا أو حيوانيا أو طبيعيا (شلالات، بحيرات، مرتفعات جبلية، مزارع... إلخ، من خلال توفير عدد من الأنشطة والفعاليات.

٥- إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية.

٦- الاعتماد على الموارد الذاتية، ومنع تصديرها خام حتى يمكن تشغيل الأيدى العاملة. ورفض الاقتراض الخارجي.

٧- اتخاذ التعليم أساس للنهضة واعتماده أداة للتنمية. ويرافق ذلك إعلام قوي يركز جهوده على إقناع الناس بحتمية النهضة التعليمية لرفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى ونوعية الحياة ، وتعزيز حصة التعليم من الميزانية العامة للدولة . .

٨- اتخاذ بعض السياسات الطموحة للنهوض بقطاع التعليم الجامعي بحيث يسهم في تطوير البلد بنواحيها المختلفة، ومن تلك السياسات:

- تطبيق مبدأ يطلقون عليه فى التجربة التركية (الحلول المتزامنة المتعددة الخلاقة) فعند إنشاء جامعة جديدة يتم وضع سياسة وخطط لحل عدة مشكلات، وتحقيق عدة أهداف

محلية وقومية وثقافية علمية. واعتماد الجامعة على ذاتها في توفير كل متطلباتها المادية والسلعية وفتح مجالات العمل أمام خريجيها بعد تخرجهم. كما يتم اختيار موقع الجامعة في المناطق المتخلفة أو العشوائية أو التي يخطط لتنميتها والنهوض بها أو حتى في الصحراء لجذب العمران إلى جوارها، ويسبق بناءها إنشاء عدد من المصانع المتنوعة تضمن فرص عمل لكثير من الأيدي العاملة، وهذا هو معنى الحلول المتزامنة الخلاقة، يحل فيها مشكلات التخلف التعليمي والاقتصادي والبطالة والفقر، بحيث يتم علاجها بشكل تكاملي شمولي.

- إسهام الوقف الخيري والهيئات والمؤسسات الخيرية في دعم العملية التعليمية.

٣-٢-٢-٤ التجربة المصرية فى معالجة قضايا البطالة والفقر: [١]

نشرت منظمة "يونيسيف مصر"، عبر حسابها على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، عن معدل البطالة في مصر بصورة تفصيلية منظمة. حيث جاء في التقرير أن حجم الأيدي العاملة في مصر يبلغ ٢٧ مليون شخصا، منهم ٢٣.٥ موظفا، و٣.٥ عاطلين عن العمل.

وقال التقرير أن نسبة البطالة بلغت في مصر ١٣%، بينما تبلغ نسبة البطالة بين الذكور في القوى العاملة ١٠%، وبين الإناث في القوى العاملة تبلغ ٢٥%.

أما عن التعليم، فوجد التقرير أن ٩٠% من العاطلين عن العمل يحملون شهادات جامعية وأكاديمية، منهم ٥٣% يحملون شهادات متوسطة وفوق متوسطة، و٣٧% يحملون شهادات جامعية.

قبل الإشارة إلى حدوث مشكلة الأزمة المالية العالمية الحالية، وتأثيرها بالنسبة لزيادة البطالة فى مصر، لابد من التأكيد أن نظم التعليم والتدريب كان لهما دورا رئيسيا فى تفشى هذه بين شباب الخريجين بصفة خاصة وبين الشباب المصرى بصفة عامة.

وقد بدأت مشكلة البطالة فى الظهور بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو وإعلان النظام الجمهورى فى مصر عام ١٩٥٢، والتى كان لها مالها من إنجازات، وعليها ما عليها من إخفاقات، وقد كان من أهم إخفاقات تلك الثورة، محاولة كسب زعامة جماهيرية بالتضحية بنظم التعليم الراسخة القديمة مثل إعلان مجانية التعليم مجانية مطلقة بصرف النظر عن مسألة الجودة والتميز كشرط من شروط مجانية التعليم للمتميزين، وقد تسبب هذا الإجراء فى تطلع جميع طبقات المجتمع المصرى،

[١] خميس الهلباوى- ١٧مارس٢٠٠٩.

والإسراع فى حصول أبنائه على المؤهلات العلمية العليا لاحتلال المراكز الوظيفية المرموقة، ونبذ التدريب على المهن الفنية وغير الفنية المختلفة التى يحتاجها المجتمع المصرى لاستكمال بنيانه الاجتماعى والثقافى والحضاري، حتى يواكب المجتمعات الأخرى.

واستمر الحال على هذا المنوال حتى يومنا هذا، فمع الأسف، مازالت سياسة ترميم نظام التعليم تخضع لأفكار متعددة تفسد التعليم أكثر من أن ترممه، نتيجة التخلف الإدارى الذى يتمتع به الروتين الذى يتبعه المسئولون الإصلاحيون الذين يزيدون الطين بله، عندما يتولون قيادة قطاع التعليم، ويصرون على تطبيق نظرياتهم الفاشلة فى ترميم التعليم خوفاً من الفئات المستفيدة من التعليم المجانى، أو الصكوك المجانية عديمة القيمة الحقيقية.

وبمرور أكثر من خمسين عاما على مصر فى حظها العافر بالنسبة للتعليم، ونتيجة عدم الاهتمام بالإصلاح الحقيقى للتعليم، كان النظام الاقتصادى يسير فى تلك الفترة، من ضعف إلى أضعف نتيجة عدم إضافة مهنيين جدد بدلاً من هؤلاء الذين يختفون إما بالموت أو بالهجرة إلى دول العالم التى يمكنها توفير حياة أكثر رفاهية وفقاً لخبراتهم، وأصبح السوق المصرى يتضمن جهلة مهن وحرف قية بدلاً من خبرات عالية، كانت تضارع بل تتغلب على الخبرات الأوربية.

ومن أسباب أزمة البطالة أنه بعد أن كان الاقتصاد المصرى يدار بنجاح عندما كان تعداد السكان ١٤ مليونا أو عشرين مليون نسمة، يقوم بالإنتاج منهم حوالى ٥٠%، أى حوالى عشرة ملايين فرد، أصبح تعداد السكان حوالى ٨٠ مليون نسمة، مع عدم وجود أيدى عاملة وصالحة للعمل والإنتاج وكافية لإنتاج مايكفى استهلاك ٨٠ مليون نسمة، وبالتالى فقد ارتفعت تكلفة المجتمع والخدمات المطلوبة لمعيشته، واتسعت الفجوة بين المتاح والمطلوب لتنفيذ خطط تنمية حقيقية إصلاحية.وبكلمات أخرى، يتركز سبب البطالة الرئيسى قبل الأزمة المالية العالمية الحالية فى أن جميع الخريجين بلا استثناء لم يتدربوا على أى مهارات شخصية مهنية أو علمية ترتبط وتتناسب مع احتياجات سوق العمل ولا حتى تتناسب مع ما يحملونه من صكوك تعيين فى مصر.

وعزا الزيادة إلى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، لاسيما تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يشار إلى أن الاقتصاد المصري شهد تدهورا كبيرا، وتضررت السياحة والاستثمارات جراء القلاقل السياسية في البلاد التي يعيش أكثر من ٤٠% من سكانها البالغ عددهم نحو ٨٤ مليون نسمة، على أقل من دولارين يوميا.[١]

[١] موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- ١٧يونيه ٢٠١٣.

ذاً ما هى الحلول الممكنة، ببساطة شديدة جداً يجب أن نطبق نماذج ناجحة فى دول ناجحة أخرى، مثل النماذج المطبقة بماليزيا أو غيرها من الدول الناجحة والتى تتناسب مع إمكانية تطبيقها بنجاح فى مصر، فيطبق نظام التدريب الشامل، والجودة الشاملة، حيث تنتشر مراكز التدريب فى جميع الجامعات، وفى مراكز التدريب المختلفة، لتدريب من يرغب على مهارات المهن المختلفة المطلوبة للمجتمع مثل النجارة والسباكة والحدادة والكمبيوتر.. إلخ، ويمنح المتدرب فى نهاية تدريبه شهادة بانتهاء تدريبه، تعطيه الحق فى ممارسة المهنة التى تدرب عليها، إما فى الوظائف المختلفة أو فى فتح أنشطة خاصة بالمتدربين يمكنه استخدامها، على أنه لا يسمح لأى مواطن بالقيام بأى عمل فنى أو مهنى لدى الغير، أو إنشاء نشاط اقتصادى فنى خاص به بدون الحصول على تلك الشهادة، ولا يجوز لأى شخص لا يحمل شهادة التدريب المذكورة بالعمل كمحترف فى أى مهنة، ومدة التدريب حوالى ستة أشهر وتختلف من مهنة إلى أخرى.

ويؤخذ فى الحسبان نشاط الهيئة العامة للاستثمار حالياً لتشجيع رأس المال الأجنبى المباشر على الاستثمار فى مصر، لإيجاد فرص العمل اللازمة مثل ما يحدث فى دول شرق آسيا والهند والصين، مع العلم أنه وفقا لنظرية ريكاردو فإن مصر تتمتع بمجموعة من الميزات النسبية فى وفرة الخامات والثروات المعدنية والأيدى العاملة الرخيصة نسبياً، وتعتبر فرص الاستثمار فى مصر أعلى من تلك الفرص المتوافرة فى الصين ودول شرق آسيا.

الفصل الثالث

٣-٣تجارب لحل مثل القضايا العمرانية فى إقليم شمال الصعيد

سيتم فى هذه الجزء طرح عدد من التجارب فى دول مختلفة، ولكن سبب اختيار هذه التجارب هو أن هذه التجارب كانت بدعم من مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية Habitat. وهو أفضل المنظمات الدولية التى تقدم سياسات لإدارة البيئة العمرانية.

٣-٣-١ تجربة مدينة بماكو – مالى: (١)

تعتبر تجربة بماكو تجربة فريدة من نوعها، ولقد نتج عن هذه التجربة الخاصة العديد من النجاحات، ومن أهمها:

- عمل منظومة بين إدارة تخطيط البيئة العمرانية، وبين القطاع الخاص فى أنشطة البنية الأساسية. وذلك من خلال إنشاء لجنة سميت " التنسيق من أجل البنية الأساسية".
- إن خبرة إدارة البيئة العمرانية قد أختلفت فى بماكو عن الجهود السابقة، حيث ارتبطت مشاركة الجهات المعنية بإطار تخطيطى منظم ومنطقى تم استخدامه لأول مرة فى المدينة.
- بناء منظومة للتقييم يتم من خلالها تحديد المعوقات والعقبات، وتستخدم كآلية لفض التعارضات والخلافات فى وجهات النظر.
- إن تركيز مجموعتين من مجموعات العمل على التشريعات والإتصالات الشعبية قد خلق وعيا شعبيا بالقواعد والقوانين التى يجب اتباعها فيما يتعلق بالبنية العمرانية.
- تم تحسين وتطوير المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع وجماعات القطاع غير الرسمى المشتركة فى المنظومة، حتى استطاعوا القيام باعداد دراساتهم الخاصة بأنفسهم. كما تطورت أيضا قدرات تلك الجماعات على عقد معسكرات المعلومات الشعبية من خلال إدماجهم فى المنظومة.

- **المشكلة:**

يعيش ٤٥% من السكان فى مستوطنات غير مخططة تتركز بصفة أساسية على أطراف المدينة. نجد وسط المدينة مخططا بطريقة جيدة ومزودا بالبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، وكلما

(١) UNEP & Habhtat, ١٩٩٧.

تحركنا بعيدا عن مركز المدينة كلما قلت الخدمات. والإفتقار إلى البنية الأساسية، وفقد الأماكن المفتوحة والأراضى الخضراء، ونقص الموارد المائية، وتلوث المياه السطحية.

- **السياسات المتبعة فى إدارة البيئة العمرانية:**

- أخذت الحكومة المحلية فى بماكو على عاتقها مهمة البحث عن شراكات مع المجتمع المدنى من أجل إدارة البيئة العمرانية. ومن خلال هذه البحث توصلت إلى منظمة غير حكومية تعرف باسم " الفالوج ALPHALOG" . قامت هذه المنظمة بتدعيم عملية إنشاء شراكة بين إدارة المدينة ومجموعة من المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع وجماعات القطاع غير الرسمى. ولقد أطلق على هذه الشراكة "التنسيق من أجل البنية الاساسية"CPAC".

- تم عمل لقاء حول المائدة المستديرة لمدة أربعة أيام حضرته الجهات والمؤسسات التى تم إدماجها فى الجزء الميدانى من الدراسة. وقد تم خلال هذه اللقاء تعريف المشاكل المتعلقة بالبنية الأساسية وتحديد أولوياتها، وكذلك تحديد أسبابها وأثارها. وبعد ذلك تم ترجمة أسباب المشاكل إلى أهداف إيجابية تم ترتيبها من حيث الأولوية فى ترتيب هرمى. وكان من أهم النتائج التى أسفر عنها لقاء المائدة المستديرة تطوير استراتيجية لمواجهة مشاكل البنية الأساسية ومخطط للعمل الفورى. وتم تطوير الأستراتيجية بناءا على:

- الإتفاق على هدف عام شامل (مخلفات الصرف الصحى يتم صرفها ومعالجتها بعناية).
- تحديد مستهدفات التنفيذ وتشمل (أنه بحلول عام ٢٠٠٣ يجب أن تكون أكتملت خطوط الصرف الرئيسية، وبحلول عام ٢٠٠٨ يجب أن يتم الانتهاء من خطوط الصرف الثانوية بنسبة ١٠%).
- تحديد وسائل تحقيق المستهدفات مثل (الدراسات- زيارات ميدانية)
- توضيح الإمكانيات الأساسية مثل(مدى توفير التمويل).

- وبناءا على ذلك تم تشكيل ٤مجموعات عمل لأستكمال المناقشات وتطوير مخططات العمل الفورى، حيث قامت المجموعة بتغطية أربعة عناوين رئيسية: الأبعاد القانونية والمؤسسية، والتنسيق بين الجهات المعنية، والوعى الشعبى، وتقييم الاحتياجات.

- عمل مخطط للعمل الفورى مبنى على مشاركة كل المعنيين، وعلى اختيار للتكنولوجيا الملائمة مثل(الإمداد بخطوط صرف ذات تكلفة منخفضة). وقد احتوى المخطط على توصيات مؤسسية تتعلق بتوزيع المسئوليات أثناء التنفيذ. وبعد ذلك تم رفع هذه التوصيات إلى الرئيس المسئول من خلال لجنة" التنسيق من أجل البنية الأساسية".

٣-٣-٢ تجربة مدن التجمع - بولندا(اوربا الشرقية): [١]

جاءت دراسة هذه التجربة لما حققته من نجاحات، من أهمها:

- اتحاد الإدارات المحلية فى هياكل قوية وتحقق الكثير فى منظومة إدارة وتخطيط البيئة العمرانية مقارنة بما يمكن أن تحققه إدارة بمفردها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تصبح هذه الهياكل شريكا أكثر فاعلية بالنسبة للجهات المانحة الدولية والمصادر الدولية للدعم الفنى.
- وفر المشروع آلية لنقل التكنولوجيا الحديثة، وأساليب الإدارة الجديدة، وكذلك أساليب التفاوض.
- أدى المشروع إلى تحسين التنسيق والتعاون والتخطيط التفاعلى المشترك من أجل إدارة البيئة العمرانية، كما أوضح أن زيادة التمويل ليست هى الحل.

- **المشكلة:**

تعانى مدن التجمع من نقص فى المساحات الفاصلة بين المناطق السكنية والصناعية ومقالب المخلفات. وتسود مراكز المدن منجم الفحم والمنشات الصناعية الثقيلة التى تحيطها المساكن والمواقع غير الصحية للتخلص من المخلفات.

وهناك قضيتان رئيسيتان تمثلان القضايا الحرجة للبيئة العمرانية فى التجمع تتمثل الأولى فى تدهور الأراضى، حيث أن منطقة كبيرة من التجمع تعانى من الدمار نتيجة لقيام عمليات الحفر والتنجيم لاستخراج الفحم مع تصدع الأراضى وتصدعات خطيرة فى بعض المبانى. أما القضية الثانية فهى قضية إدارة المياه حيث مناطق عديدة تفتقر الى الإمداد بالمياه والصرف الصحى.

[١] UNEP & Habhtat, ١٩٩٧.

- **السياسات المتبعة فى إدارة البيئة العمرانية:**

- فى عام ١٩٩٣ قامت مدن التجمع الثلاثة عشر بتكوين اتحاد الإدارات المحلية وبدات فى مشروع " تجمع كاتويتس المستدام". وفى السنة التالية بدأ تنفيذ المشروع بدعم من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNCHS) والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP). وحتى يمكن تحديد قضايا البيئة العمرانية وترتيب أولوياتها، تم عقد مؤتمر للجهات المعنية لوضع إطار عمل للمشروع.
- تكوين مجموعات عمل تكون فى المقام الأول من الممثلين عن الإدارات المحلية. وقد قامت هذه المجموعات بعد ذلك بتثقيف نفسها عن طريق رعاية إقامة الندوات حول المجموعة من الموضوعات مثل: آليات إدارة البيئة العمرانية، والمشكلات الفنية المتعلقة بالعمران، والبدائل المؤسسية للتعاون بين الإدارات المحلية.

- إعداد الاستراتيجية ومخطط العمل الفورى من خلال اجتماعات مصغرة للاستشارات من أجل توسيع قاعدة العضوية فى مجموعات العمل. وتم إيضاح الموضوعات الرئيسية. ثم تم تقسيم مجموعات العمل إلى ست فرق صغيرة تمثل أنوية، فرقتان منهما تركزان على الصرف الصحى للمحليات، وأربعة فرق أخرى لإدارة الأراضى تركز على إعادة إحياء هياكل المدن، والمساحات المفتوحة والخضراء، والمساحات الصناعية، والإدارة المتكاملة للمخلفات. قام كل فريق بعد ذلك باتباع الخطوات الفردية لعملية وضع الاستراتيجية. وهى وضع الأهداف وتحديد الأعمال المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، وتحديد القائمين على ذلك وتوزيع مسئولياتهم، وتقييم أدوات التدخل الاستراتيجية.

- تلى ذلك إعداد مخططات العمل الفورى التى ركزت على الأنشطة الإرشادية لعدد من المشكلات وتضم مشاركة العديد من الشركاء وتتصف بدرجة عالية من إمكان تكرارها ويمكن استخدامها لأغراض التثقيف والتوعية. بدأ تنفيذ مخططات العمل الفورى من خلال زيارات مجموعات العمل لمواقع المشروعات الإرشادية لتقييم الأعمال المطلوبة.

٣-٣-٣ تجربة مدينة طرابلس – لبنان: (١)

تميزت المدينة بعدد من القضايا البيئة العمرانية – خاصة بعد فترة ١٧ عاما من الحروب، ورغم ذلك استطاعت أن تصل لعضوية وشراكات مع جهات دولية مانحة وحصولها على مخطط عمل فورى للبيئة العمرانية (استراتيجية متكاملة). وكان له النتائج الاتية:

- جعل طرابلس المدينة اللبنانية الأولى، وحصولها على مشروع محاولة لتجديد الحياة العمرانية من خلال استراتيجية لتحسين المدينة. ويمكن أن يتم تطبيق هذا على مدن أخرى فى لبنان.
- قاد مشروع المراجعة والاستراتيجية الخضراء إلى التعاون فى مجالات الإمداد بالمياه، وشبكات الصرف الصحى، وإدارة المخلفات الصلبة، وأعادة تاهيل المناطق التاريخية. وقادت تقارير دراسة الجدوى والمصداقية لتلك المشروعات إلى اتاحة الفرصة لهذه المنطقة العمرانية أن تحصل على تمويل كبير على المستوى العالمى.

- **المشكلة:**

ظهور العديد من القضايا، من أهمها: قضية تدهور الخط الساحلى، وقضية عدم كفاية الخدمات المحلية مثل: الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحى والمخلفات الصلبة.

- **السياسات المتبعة فى إدارة البيئة العمرانية:**

الاشتراك فى جهات دولية، حيث قام رئيس المدينة - من خلال إقتناعه بأهمية دور المحليات فى حماية البيئة العمرانية – بالاشتراك فى شبكة التعاون بين مدن البحر المتوسط فى عام ١٩٩١. بعد أن عرض العمدة مشاكل البيئة العمرانية على الشبكة، تم اختيار مدينة طرابلس العمرانية كواحدة من ٦ إدارات محلية أعضاء فى الشبكة، وبذلك تستفيد من عملية مراجعة البيئة العمرانية التى يتم تنفيذها بدعم من برنامج METAP.

فى عام ١٩٩٣، قامت حكومة طرابلس بعمل مشروع مراجعة للبيئة العمرانية قاد إلى استراتيجية خضراء تم خلالها تعريف أولويات وأهداف مخططات البيئة العمرانية. وقد تبع ذلك صياغة استراتيجية متكاملة للبيئة العمرانية، والتى أطلق عليها "مخطط للعمل الفورى للمحليات".

(١) UNEP & Habhtat, ١٩٩٧.

- وجود جهات داعمة مادياً، لتخصيص ميزانيات للمناطق ذات الأولوية من خلال إطار عمل شبكة التعاون المركزية بين مدن البحر المتوسط، والتى تشترك مدينة طرابلس العمرانية فى عضويتها. وقامت لجنة المجتمعات الاوربية (CEC) بتمويل مشروع المراجعة والاستراتيجية من خلال إطار عمل برنامج التنمية العمرانية لدول البحر المتوسط (Med-Urbs) المخصص لتطوير البيئة العمرانية على مستوى دول البحر الابيض المتوسط.

- تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بالبيئة العمرانية المتوفرة مع التركيز على قضايا الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحى والمخلفات الصلبة والتخطيط العمرانى. وقاموا باستشارة موظفى الحكومة وكذلك ممثلى المنظمات غير الحكومية فى كل من إقليم طرابلس وإقليم بيروت. ولم يكن تجميع البيانات سهلا بل كان معقدا نظرا لنقص الاحصائيات المحلية والقومية، حيث كان مكتب الاحصائيات مغلقا خلال الحرب وكانت كل الخدمات الحكومية منهارة. على أية حال، فمن خلال المجهودات المستمرة للخبراء المحليين ذوى الخبرة والالتزام، فقد نجح فريق المراجعة فى جمع معلومات كافية لإعداد منظور بيئى متميز يصف الوضع فى مدينة طرابلس. وقد قامت عملية المراجعة ووضع الاستراتيجية الخضراء بناء على قاعدة عريضة من المشاركة الشعبية، تم فيها إدماج القطاع العام والقطاع الخاص ووسائل الاعلام. وقام الصحفيون عدة مرات بعمل مقابلات مع فريق المراجعة، وتمت كتابة اكثر من ٢٠مقالة صحفية، وتم تنظيم مؤتمرين بواسطة المحليات.

- وقد أوصت الاستراتيجية الخضراء بعدة مبادرات على المستوى المحلى والقومى والعالمى للتصدى لتلك القضايا:

- <u>على المستوى المحلى</u>، فإن الأراضى الفضاء فى مختلف المجاورات سوف يتم تحويلها إلى حدائق عامة، وسوف يتم تجديد وصيانة نظام الصرف الصحى.ولقد تم تنظيم ١٠ لجان على مستوى المجاورات من أجل رفع الوعى الشعبى بالبيئة العمرانية. وقد تم وقف او تعليق رخص المبانى التى ليس لديها توصيل بالمياه فى أى مجاورة من أجل حماية موارد المياه الجوفية. وقد بدأت حكومة طرابلس بجمع ضرائب محلية على المخلفات الصلبة ومعالجة الصرف الصحى، وذلك من أجل تمويل خدمات البيئة

العمرانية. وأخيرا، قام القطاع الخاص بإمداد المدينة بالمعدات والخدمات، بما فيها حاويات المخلفات، كما قام بإعادة تجديد برج الساعة القديم بمدينة طرابلس.

- على المستوى القومي، حصلت الحكومة اللبنانية على قرض يقدر ب ١٧٥ مليون دولار من البنك الدولى للمساعدة فى تنفيذ البرنامج القومى لإعادة البناء الذى تكلفته ١.٥ بليون دولار أمريكى. ويشمل ذلك ٣.٢٥ مليون دولار أمريكى للإمداد بالمياه، و٣.٦ مليون دولار أمريكى لتجديد شبكة الصرف الصحى بمنطقة طرابلس العمرانية، وأخيرا، ٦.٢ مليون دولار امريكى لإدارة المخلفات الصلبة.
- على المستوى العالمي، شاركة منطقة طرابلس العمرانية فى العديد من الشبكات الخاصة ببرنامج التنمية العمرانية لدول البحر المتوسط (Med-Urbs) الذى تموله اللجنة الأوربية. هذا البرنامج تم تصميمه من أجل وضع التعاون بين مجتمعات الاتحاد الأوربى ودول العالم الثالث التى تقع بحوض البحر الابيض المتوسط، موضع التنفيذ. ولقد ساعدت شبكة (Med-Urbs) على تطوير العديد من المبادرات.

- كما اشتركت طرابلس فى شبكة اخرى على مستوى دول البحر المتوسط تدعى (Med-Rehab) وهى تتعلق بإعادة تاهيل المجاورات المتدهورة، ومن خلال العمل فى هذا الاطار، تم عمل قائمة بعدد ٢٠٠ موقع تاريخى فى مركز المدينة التاريخية. كما تم تصنيف ١٥٤ موقع على أنها مواقع تاريخية على المستوى القومى. وقد تم إنشاء سور لتحديد حدود المدينة القديمة من أجل إعلانها حى تاريخى. وقد رصد البنك الدولى ١٠٠.٠٠٠ دولار كمساعدة للدراسات التفصيلية الخاصة بأربعين موقع، وذلك بهدف الحصول على تمويل من أجل تحديد تلك المواقع. أخيرا، قام مديرالتخطيط العمرانى لمدينة مرسيليا بزيارة مدينة طرابلس العمرانية من أجل تصميم مخطط عمرانى تدخل فيه الاحتياجات الاقتصادية / الاجتماعية / البيئية فى المنطقة.

٣-٣-٤أهم السياسات المتبعة فى التجارب لحل قضايا البيئة العمرانية:

١- عقد حلقات تشاور من أجل حل قضايا البيئة العمرانية وتحديد أولوياتها، تكون أهدافها الأتى:

- مراجعة القضايا البيئية العمرانية الضاغطة كما يتم تحديدها فى المنظور البيئى.
- تجميع الجهات المعنية الرئيسية معا لأخذ موافقتهم على منظومة التخطيط القائمة على المشاركة.
- تحديد القضايا ذو الأولوية لإعداد مخططات عمل فورية لها.
- الاتفاق على هيكل مؤسسى مناسب لبرنامج التنمية المستدامة لاكرا(ASP).
- إدماج المستفيدين فى عملية تحديد الاحتياجات فى مرحلة مبكرة، وفى تخطيط وتنفيذ ورصد ومتابعة المشروع.
- وجود تنسيق أفقى ورأسى لأنشطة المشروع، واستشارة كل من يعتبر من المعنيين بالمشروع وإدماجه فى أنشطته.

٢- أخذ الحكومة المحلية على عاتقها مهمة البحث عن شراكات مع المجتمع المدنى من أجل إدارة البيئة العمرانية. كما تم فى تجربة "بماكو – مالى" من خلال هذا البحث توصلت ألى منظمة غير حكومية تعرف باسم " الفالوج ALPHALOG" . قامت هذه المنظمة بتدعيم عملية إنشاء شراكة بين الحكومة المحلية ومجموعة من المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع وجماعات القطاع غير الرسمى. ولقد اطلق على هذه الشراكة "التنسيق من اجل البنية الاساسية"CPAC".

٣- تحديد مستهدفات التنفيذ، مثل: (أنه بحلول عام ٢٠٠٣ يجب ان تكون اكتملت خطوط الصرف الرئيسية، وبحلول عام ٢٠٠٨ يجب أن يتم الانتهاء من خطوط الصرف الثانوية بنسبة ١٠%).

٤- تحديد وسائل تحقيق المستهدفات مثل (الدراسات- زيارات ميدانية - التمويل).

٥- توقيع اتفاقيات بين حكومات الدول والمنظمات العالمية، لتكون الجهات المانحة لتحقيق استدامة المدن. وتتمثل الأمثلة لهذه المنظمات فى التجارب فى الآتى: مركز الأمم

المتحدة للمستوطنات البشرية Habitat، برنامج الأمم المتحدة الانمائى UNEP، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNCHS). وقامت لجنة المجتمعات الاوربية (CEC)، برنامج التنمية العمرانية لدول البحر المتوسط (Med-Urbs) المخصص لتطوير البيئة العمرانية على مستوى دول البحر الابيض المتوسط. والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP).

٦- اتحاد الإدارات المحلية، حيث أن الاتحاد فى هياكل قوية يمكن أن يحقق الكثير فى منظومة إدارة وتخطيط البيئة العمرانية مقارنة بما يمكن أن تحققه مدن بمفردها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تصبح هذه الهياكل شريكا أكثر فاعلية بالنسبة للجهات المانحة الدولية والمصادر الدولية للدعم الفنى.

٧- رفع الوعى الشعبى بالبيئة العمرانية، من خلال التعاون مع جماعات الكشافة والجمعيات العرقية. كما تم نشر بعض القوانين مثل: وقف أو تعليق رخص المبانى التى لها صفة "الامتداد العشوائى"، والتى ليس لديها توصيل بالمياه فى أى مجاورة من أجل حماية موارد المياه الجوفية.

٨- جمع ضرائب على المخلفات الصلبة من المصانع والشركات الكبرى، وذلك من أجل تمويل خدمات البيئة العمرانية. وأخيرا، قيام القطاع الخاص بالإمداد بالمعدات والخدمات، بما فيها حاويات المخلفات.

٩- قيام أدارة التخطيط العمرانى بتصميم مخطط عمرانى تدخل فيه الاحتياجات الاقتصادية / الاجتماعية / البيئية فى المنطقة.

٣-٣-٥ التجربة المصرية فى معالجة القضايا العمرانية:[١]

أرقام مخيفة كشفتها دراسة أقل ما يمكن وصفها به أنها قدمت بانوراما حقيقية لطبيعة العمران المصري والأسباب التي وصلت به إلي حالة التشوه التي أصبحت عليها الآن والكارثة المنتظرة في حالة استمرار الوضع علي ما هو عليه. ولم تكتف بذلك بل طرحت عدة سيناريوهات للحلول الممكنة التي يجب اتباعها. وحول هذه الدراسة والتي حملت عنوان "رصد التطورات في عمران

[١] أبوزيد راجح – ٢٠٠٧- ص١١.

أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتي عام ٢٠٢٠" كان هذا اللقاء مع الدكتور أبوزيد راجح - رئيس مركز بحوث الإسكان سابقا ورئيس شعبة الإسكان والتخطيط بأكاديمية البحث العلمي والمشرف علي هذه الدراسة.

الدراسة أطلقت صيحة إنذار قوية مدعومة بحقائق مهمة تكشف عن تضخم عدد السكان في مكان تآكل فيه الحيز العمراني بصورة واضحة. ويكفي أن نعلم أن هناك مناطق كثيرة في القاهرة يعيش فيها ٤٢ ألف فرد في الكيلو متر، في حين أن المتوسط العالمي لتعداد السكان في الكيلو متر الواحد نحو ٦ آلاف فرد. كما كشفت أيضا عن أن ٢٠% من الأسر بالعاصمة تسكن في غرفة واحدة وفي العشش، وترتفع هذه النسبة إلي ٤٠% في بعض المناطق. ويصل عدد بعض الأسر ذات الغرفة الواحدة إلي٧ أفراد. بينما وصل إسكان المقابر إلي ٦٠٠ ألف وكل هؤلاء يسكنون في أماكن غير معدة للسكن. كذلك كشفت الدراسة أن مصر لديها ١٦ مليون نسمة يعيشون تحت رحمة العشوائيات. حتي إن بعض الخبراء الأجانب أطلقوا علي القاهرة اسم المدينة البركانية لكثرة المشكلات نتيجة الكثافة والتزاحم السكاني.

وأوضح أيضاً أن النسق العمراني المصري ليس له مثيل في العالم بسبب وجود النيل والري الفيضي الذي شكل الحياة العمرانية فيه وحدد معالمه علي ضوء التفاعل بين الإنسان والمكان حيث هناك القرية التي يقع علي عاتقها الإنتاج الزراعي ثم المدينة التي تتكون من عدة قري وتكون بمثابة مركز للخدمات الصناعية والإنتاجية فهي كما يطلق عليها حضر الريف ثم يخضع كل ذلك تحت ما يسمي بالإقليم وظلت مصر لآلاف السنين لا تعاني أي مشكلة في الإسكان وظلت بعيدا عن الخلل العمراني حتي منتصف القرن العشرين والذي بلغ الاتزان بين الإنسان والمكان مداه فيه، حيث كان عدد السكان ٢٠ مليون نسمة، ومساحة الأرض الخصبة في الوادي والدلتا حوالي ٥ ملايين فدان. لكن أصاب هذا الاتزان خلل كبير خلال النصف الأخير من القرن العشرين. بسبب عدم الاهتمام بمحدودي الدخل الذين يمثلون ٥٠% من السكان رغم أن البداية كانت مشجعة وخصوصاً في الفترة من عام ١٩٥٤ وحتي ١٩٦٤، حيث كان الاهتمام بإسكان محدودي الدخل وإسكان العمال في المراكز الصناعية الأخري مثل الحديد والصلب والسد العالي وإسكان الفقراء مثل زينهم في القاهرة والقباري في الإسكندرية ولكن بعد ذلك و في السبعينيات بدأ الاهتمام بالإسكان المتوسط وإهمال إسكان محدودي الدخل لأن الطبقات المتوسطة كانت أعلي صوتا من محدودي الدخل، فنالت حظها من الإسكان فأنشئت من أجلهم هيئة تعاونات البناء

وخصصت الأراضي وملايين الجنيهات لهذا الغرض. أما في خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات فقد ظهر الإسكان فوق المتوسط والفاخر وفي المقابل لم يكن هناك اهتمام كاف بإسكان محدودي الدخل مما أدي إلي تفاقم المشكلة في الإسكان والتي كان من نتيجتها أن أصبحت هناك تخمة في إسكان الشرائح العليا في المجتمع التي أصبح بها فائض٣ ملايين وحدة سكنية مغلقة في المدن الجديدة والساحل الشمالي بينما يحتاج محدودو الدخل إلي الرقم نفسه من الوحدات السكنية ولا يجدها. فالقضية في مصر ليست قضية نقص في الوحدات السكنية ولكن سوء توزيعها علي شرائح المجتمع مما أوجد هذا الخلل، حيث هناك وفرة في ناحية وندرة في ناحية أخري. كما شهدت هذه الفترة أيضا تزايدا في عدد السكان مع تناقص في مساحة الأراضي الزراعية. وبلغ عدد السكان في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ما يقرب من ٧٠مليون نسمة، أي مرتين ونصف المرة ما كان عليه في منتصف القرن العشرين. وفي الوقت نفسه تآكلت الأراضي الزراعية نتيجة الامتدادات العشوائية في القري والمدن، وبلغ مجموع ما فقدته مصر مليونا ونصف المليون فدان. أي ٣٦ % من مساحة الأراضي الخصبة. أي أن المكان ولأول مرة في تاريخ مصر صار ضيقا علي شاغليه.

واهتمت الدراسة بالقرية وما وصلت إليه، حيث أن القرية لم تعد كما كانت في الخمسينيات وأصبح مفهومها مختلفا عن مفهومنا لها في الماضي، فالقرية يفترض فيها أن تهتم بالإنتاج الزراعي والآن ٣٥% يعملون فقط في الانتاج الزراعي بعد أن اتجهوا للأعمال الخدمية والصناعية ففقدت القرية صبغتها الزراعية وأصبحت تعاني تشوهات الحضر العشوائية وعدم توافر الخدمات والمرافق بتحولها إلي كائن حضري لدرجة أن هناك بعض القري بلغ تعدادها ٦٠ ألفا في حين أنها يجب ألا تزيد علي ٥ آلاف نسمة.

وبالنسبة للمدن، فمصر تعاني مشكلة لا نظير لها في العالم وهي ظاهرة عدم تسلسل إحجام المدن فالطبيعي أن يتم تقسيم المدن إلي شرائح حسب إحجامها وعادة يكون حجم المدينة في أي شريحة ضعف حجم المدينة في الشريحة التي تليها وهكذا. لكن الوضع لدينا مشوه فهي في القاهرة ١٦ مليون تهبط فجأة إلي ٥ ملايين في الإسكندرية ثم نصف مليون في مدن كثيرة مثل طنطا ثم مائه ألف في عواصم المراكز. ومن أهم الظواهر التي تعاني منها منظومة العمران في مصر أيضا طغيان البؤرة القاهرية عليها حيث إن ٦٤% من المدن تقع تحت التأثير المباشر لمدينة القاهرة

التي تستأثر بـ٤٠% من الاستثمارات في الخدمات والإنتاج و٥٠% من آسرة المستشفيات و٦٤% من أماكن الجامعات، كما يوجد بها ٢٠% من سكان مصر و٤٠% من سكان الحضر وهي أحد مظاهر الخلل العمراني ولا يجد لها مثيل في العالم فيها.

وتوضح أيضاً عدم اختلاف الوضع بوجود المدن الجديدة، حيث أن المدن الجديدة رغم ما صرف عليها لم تؤد وظائفها، فقد كان مخططا لها استيعاب ٦ ملايين نسمة ولكن حسب تقدير وزارة الإسكان لا يعيش فيها سوي مليون ونصف المليون نسمة وقد تبين أن السبب في عدم وصولها إلي الرقم المحدد لها أن عبء هذه المدن وقع علي جهة واحدة وهي هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وامتنعت باقي الوزارات الأخري الخدمية والإنتاجية عن القيام بدورها فمثلا مدينة "السادات" والتي يطلق عليها مدينة "الأشباح"عندما أنشئت كان أساسها الاقتصادي هو إنشاء مجمع للحديد والصلب فأنشئت المساكن في انتظار هذا المجمع وما ينتج عنه من صناعات مساعدة وتكميلية ولكن وزارة الصناعة قامت فجأة بإنشاء هذا المجمع في الدخيلة علي شاطئ البحر رغم أن هذا المكان ليس مكاناً مثل هذه المجمعات والإنشاءات الثقيلة وتركت مدينة السادات تنعي من بناها كما أن وزارة الصحة رفضت إنشاء مستشفيات بها، وكذلك رفضت وزارة التعليم إنشاء مدارس بها بحجة أن كل ذلك يقع علي عاتق هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ورغم أن مدينة العاشر من رمضان أسعد حالا فإن ٩٣% من العاملين يسكنون في أماكن بعيدة عنها و٧% فقط هم الدين يسكنون بالقرب من أماكن عملهم نظرا لأن الوحدات السكنية فوق مستواهم المادي والمصانع التي بها لا تسهم في سكن العاملين علاوة علي غياب الخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات.

وبالنسبة للمرافق، الصرف الصحي يأتي في مقدمة المرافق نجد أن ٩٠% من القري بدون صرف صحي ونسبة كبيرة من المدن لم يتوفر فيها الصرف الصحي ولا يختلف الوضع بالنسبة للمياه، حيث إن ٥٠% من المياة فاقد وملوث. والمشكلة التي نعاني منها أن شركات المقاولات المصرية أصبحت غير قادرة علي التنافس مع الشركات الأجنبية التي وصل عددها في مصر إلي ٥٠ شركة أجنبية بسبب تأخر الشركات المصرية تكنولوجيا عنها والعمالة فيها غير مدربة التدريب الكافي، علاوة علي افتقادها للإدارة الجيدة.

وتوضح الدراسة أن هناك العديد من الخبراء أطلقوا صيحات التحذير منذ الخمسينيات وكنت منهم وكان علي رأس هؤلاء الدكتور أحمد أمين مختار ـ أستاذ التخطيط العمراني في جامعة الأزهر ـ

وأحد رواد التخطيط القومي الشامل فقد كان من المنادين والمحذرين لما وصل إليه الحال الآن ولكن كان الاهتمام بالسياسة أهم من الاهتمام بالتخطيط العمراني وقتها، رغم أن البداية كانت مشجعة فبناء السد العالي كان خطوة ممتازة واللبنة الأولي في عمران مصري جديد ولكن هذا الاتجاه تم قتله لأسباب قد تكون خارجية أو داخلية، وكان أيضا الاهتمام بإسكان محدودي الدخل ولكن كانت هناك أخطاء وقع فيها النظام الحاكم مثل إقامة مدينة الحديد والصلب في حلوان ومصانع الكيمياويات التي ساهمت في وجود الصرف الصحي الملوث وتحويل شبرا الخيمة إلي منطقة صناعية رغم أن الرجل المسئول في ذلك الوقت كان عزيز صدقي وهو في الأصل رجل تخطيط.

خرجت الدراسة ببعض الحلول وهى:

- أن نظام الحكم وتوجهاته هو الذي يحدد الحل.
- أن يكون هناك اتزان وعدل ومساواة وسياسة تنظر إلي كل شرائح المجتمع ولا تميل إلي شريحة دون الأخري، فالدولة دورها التنسيق والاستفادة القصوي من الإمكانيات المتاحة
- دراسة مصر كوحدة تنموية واحدة بكامل سطحها الجغرافي وتحديد إمكانياتها التنموية في هذا السطح وتحديد الحياة التي يمكن أن تقوم علي هذه الإمكانيات ونوعية التنسيق العمراني، وفي كل الأحوال لابد من الخروج من الحيز المأهول الحالي الذي يمثل ٤ % من مساحة مصر فقط إلي الحيز غير المأهول في الصحراوين الغربية والشرقية وفي السواحل وفي شبه جزيرة سيناء. فهذه هي المحاور التنموية الواعدة التي تجعلنا علي أبواب عمران جديد هو عمران الأرض الصفراء.خصوصاً أننا في منتصف هذا القرن سيصل عددنا إلي١٣٨ مليون وهو عدد كبير يفوق قدرة الوادي الضيق الذي نعيش فيه.

بالنسبة للحل الأخير يمكن القول أن الطريق الصحراوى الغربى ملائماً لعمليات التنمية العمرانية فى مصر عامةً وفى إقليم شمال الصعيد خاصةً ، كما أنه يوفر حلا أمثل لكل المشاكل التى تعترض التنمية العمرانية، وذلك للأسباب التالية:[1]

- توافر المياه الجوفية على طول مسار الطريق الصحراوى الغربى وذلكنظراً لوقوعه أسفل الهضبة. كما أن عمليات التنمية الزراعية الجارية وما يصاحبها من حفر للأبار

[1] عنتر عبد العال أبو قرين– ٢٠١١- ص١٦٩،١٧٠.

يؤكد وجود المياه الجوفية على طول مسار هذا الطريق. الأمر الذى سيجعل من الممكن تحقيق تنمية عمرانية مستدامة يتوافر فيها الشرط الرئيسى للتنمية.

- كما أن توافر المياه الجوفية، إضافة إلى المناطق الزراعية على جانبى الطريق الصحراوى الغربى، سوف يحسن من الخصائص البصرية والجمالية لهذه التجمعات ويجعلها أكثر جاذبية للسكلن.
- أن إقامة التجمعات العمرانية على الطريق الصحراوى الغربى ووسط المناطق الزراعية المستهدفة، والتى بدأت فى الظهور على هذا الطريق، وما سوف تجذبه من أنشطة تنموية وخدمية أخرى سوف يوفر قاعدة اقتصادية هامة لهذه التجمعات.

- كما أن قرب الطريق الصحراوى الغربى من التجمعات العمرانية والريفية فى إقليم شمال الصعيد وغيره من الأقاليم يجعل هذا الطريق أكثر كفاءة فى الربط مع المدن القائمة.الامر الذى سوف يجعل هناك قدراً أكبر من الأرتباط الوظيفى بين التجمعات العمرانية المقترحة على هذا الطريق والتجمعات العمرانية القائمة.

وتأكيداً لهذه المميزات للطريق الصحراوى الغربى، فإن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تخطط لإنشاء ستة مدن جديدة فى صعيد مصر على الطريق الصحراوى الغربى، منهم ثلاثة مدن فى إقليم شمال الصعيد هم: الفشن الجديدة، سمالوط الجديدة، ملوى الجديدة. إضافة إلى مدن يجرى بناؤها بالفعل على هذه الطريق وهى: الفيوم الجديدة.

خلاصة الباب الثالث:

قد خلص هذا الباب من خلال ثلاثة فصول إلى:

- بعض السياسات والأساليب التى تم اتباعها فى التجارب لحل بعض القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، والتى يمكن الاستفادة بها لحل قضايا الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد.
- تناول الفصل الاول التجربة الأردنية، تجربة الزراعة الحافظة، تجربة الحزام الاخضر للأستفاده فى حل القضايا البيئية فى الإقليم.
- وتناول الفصل الثانى تجربة الصين لخفض معدل النمو السكانى، وتجارب لمنظمة اليونيسكو فى حل قضية الأمية للأستفاده فى حل القضايا الاجتماعية فى الإقليم. وتناول أيضاً الفصل الثانى التجربة الماليزية والتجربة التركية للأستفاده فى حل القضايا الاقتصادية فى الإقليم.
- ثم جاء الفصل الثالث ليناقش بعض التجارب مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية Habitatللأستفاده فى حل القضايا العمرانية فى الإقليم.

الباب الرابع

مقترحات لمعالجة قضايا الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد

٤-١ تمهيد:

يهدف هذا الباب من البحث إلى محاولة وضع بعض المقترحات التى من شأنها تحقيق التنمية المستدامة فى إقليم شمال الصعيد، وأيضا المساعدة فى التغلب على قضايا الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد (بيئية- اجتماعية- اقتصادية- عمرانية). ووصولا إلى هذا الهدف سيتم الاسترشاد بالنتائج التى توصل إليها البحث سابقاً، وكذلك نتائج الدراسات الإقليمية التى تمت على إقليم شمال الصعيد خاصةً تلك التى أعدتها الهيئة العامة للتخطيط العمرانى. ونشرات التوصيف البيئى لمحافظات الإقليم من قبل وزارة الدولة لشئون البيئة.

ولكن قبل البدء فى الحديث عن مقترحات التغلب على معوقات التنمية المستدامة فى إقليم شمال الصعيد فإنه سيتم توضيح مجموعة من الأعتبارات الأساسية، التى يجب أن يتم مراعاتها عند تنفيذ هذه المقترحات ويمكن تلخيصها فى التالى :

١- الإلتزام بمراحل يتم من خلالها تنفيذ مقترحات التنمية المستدامة لإقليم شمال الصعيد، مع مراعاة عدم وجود تعارض بين المراحل المختلفة.

٢- تحقيق التوازن فى جهود التنمية بين المراحل المختلفة بحيث لا يتم استنزاف الجهود والاستثمارات فى مرحلة دون غيرها، أو جيل دون غيره.ووصولاً إلى تحقيق الأهداف النهائية المرجوه دون الاقتصار على الأهداف المرحلية .

٣- التركيز على تحقيق تعظيم الاستفادة من الإمكانات القائمة، والممثلة فى الخدمات والتجمعات العمرانية القائمة، البنية الأساسية. مع ترشيد الموارد المتاحة فى مراحل التنمية الأولى .

٤- توفير أكبر قدر من المرونة فى السياسات المتبعة لعمليات التنمية من خلال المراجعة والتقويم المستمرين، بحيث يمكن تعديل مسار عمليات التنمية فى أى وقت بما يتلائم مع التغيرات المستقبلية .

٥- اتباع منهجية التنمية التراكمية المتدرجة بحيث يتم البدء بنواه تنموية تكون بداية لتراكم عمليات التنميةحولها بصورة متدرجة طبقاً لما يتم تحقيقه من نجاح، حتى لا يتم إهدار الاستثمارات فى جهود تنموية مشكوك فى مدى نجاحها.

وتوضح الجداول رقم (٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣) تلخيص نتائج دراسة كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة (البيئية-الأجتماعية-الأقتصادية-العمرانية)، وكذلك المقترحات الخاصة بكل قضية من قضايا هذه الأبعاد اعتمادا على نتائج البحث وتوصيات التقارير السابق الإشارة إليها. وسيكون ذلك فى صورة مبسطة توضح كالأتى:

- البعد الخاص التنمية المستدامة.
- المؤشرات الخاصة بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.
- نتيجة قياس المؤشرات الخاصة بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.
- القضايا الرئيسية للاستدامة الخاصة بكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة.
- مقترحات تحقيق التنمية المسندامة اعتمادا على أراء الخبراء، وأيضا اعتمادا على السياسات والأساليب المتبعة فى تجارب حل قضايا الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد.

٤-١-١ مقترحات لحل القضايا البيئية:

جدول رقم (٢٠) المقترحات البيئية لتحقيق تنمية مستدامة

البعد البيئى	المؤشرات	النتيجة	القضايا الرئيسية للاستدامة	المقترحات
الماء	١- التركيز القلوى في المياه العذبة (تلوث المياه).	اشارت القياسات السابقة الى وجود تلوث شديد فى الموارد المائية لإقليم شمال الصعيد، حيث زادت نسبة التلوث بمعدل اكثرمن ثلاثة اضعاف خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، ثم زاد مقدار التلوث بمعدل أكبر من الضعف سنة ٢٠١٠.	١- تلوث الموارد المائية.	• البحث عن مصادر مائية جديدة من خلال معالجة مياه الصرف الزراعى والصحى. • مراقبة مجرى النيل للحماية من التلوث، وتكثيف مراكز الرصد والعمل على اعادة التوازن الايكولوجى. • وضع معايير تصميمية لمنع تسرب مياه الصرف الصحى الى المياه الجوفية.(وقف التلوث). • تشجيع استخدام المياه الجوفية فى أغراض الصناعة والزراعة. • عمل تقييم بيئى كامل لبحيرة قارون (السواحل الشمالية / جزيرة القرن) بصفة مستمرة مع مراقبة الشواطئ الجنوبية.
الأرض	٢- تغير استخدام الاراضى. ٣- استخدام الاسمدة.	اوضحت القياسات السابقة ان نسبة تناقص الرقعة الزراعية فى إقليم شمال الصعيد قد زاد بما يقارب الضعف فى الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦، وفى عام ٢٠٠٦ كانت النسبة فى الزيادة أيضاً.. وأيضا أوضحت القياسات أن معدل إستخدام الأسمدة بلغ ٨٠٩ طن عام ٢٠٠٠، وبلغ ٤٧٥٦٨ طن عام ٢٠٠٤، وبلغ ١٩٩٤٤٠ طن عام ٢٠٠٨. مما يدل على وجود إستخدام متزايد هائل ومفرط للأسمدة مع مرور الزمن.	- فقد الأراضى الزراعية وتغير جودتها من الأفضل إلى الأسوء.	• تطبيق اسس التمية الزراعية المستدامة بالاقليم للحفاظ على جودة الأراضى، والمتمثلة فى الاتى: - إعادة النظر فى التركيب المحصولى للعمل على الإكتفاء الذاتى من الغذاء وخفض الاستيراد . - تحويل الرى السطحى فى مناطق الاستصلاح الى رى بالرش او بالتنقيط لخفض إستهلاك المياة . - دعم التسويق والتصنيع الزراعي. - التوسع في الدراسات الهيدرولوجية وخاصة مصادر المياه الجوفية. - الإستفادة من بحيرة قارون مع بحيرة وادى الريان فى أعمال الإستصلاح للأراضى. - دراسة الإمكانيات الممكنة لتطوير الرى فى المناطق الزراعية القائمة. - الإستفادة من منطقة سهل المنيا الغربى – كنطاق مكانى مستقبلى داعم للتنمية. • تثبيت الكثبان الرملية (طريق القاهرة / اسيوط ، بحر يوسف) • انشاء حقول ابار للضخ من الخزان الجوفى فى الاراضى القديمة الى الاراضى المستصلحة. • أما فيما يتعلق بقضية التعدى على الأراضى الزراعية فيمكن اتباع السياسات التالية: - سرعة تفعيل تحديد الحيز العمرانى للتجمعات الريفية والحضرية القائمة، بهدف السيطرة على نمو هذه التجمعات العمرانية والمحافظة على الأراضي الزراعية. ويجب مراعاة أن يكون هذا الحيز العمرانى يعبر عن الواقع لضمان تفعيله. - التحكم فى العمران الريفي، حيث أنه أمر بالغ الأهمية ويتطلب سرعة التدخل لتفعيل القوانين والتشريعات التى تقنن وتنظم عمليات البناء فى القرى أسوة بالمدن. - سرعة تفعيل آليات تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمران، وذلك من خلال التنسيق بين الجهات المختلفة ذات العلاقة لضمان التنسيق بينها للحد من التحايل على تنفيذ هذه القوانين المنظمة للعمران.
الهواء	٤- تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية المحيطة.	نجد من القياسات السابقة ان اقليم شمال الصعيد قد تخطى الحد المسموح لملوثات الهواء وهو ٩٠ ميكرو جرام / م٣ بمقدار كبير حيث بلغ ٢٨٤.٤١عام ١٩٨٦، وبلغ ٣٣٨.٣٢ عام ١٩٩٦، وبلغ ٥٤٩.٦ ميكروجرام / م٣ عام ٢٠٠٦. اى انها لم تتخطى الحد المسموح بل وزاد معدلها خلال العشرون عاما الى الضعف.	- تلوث نوعية الهواء.	• تعزيز عمليات تدوير المخلفات الصلبة (الزراعية – الصناعية) بالإقليم بدلاً من حرقها مما يؤدى لزيادة معدلات التلوث الهوائى. • نقل بعض المناطق الصناعية القائمة والمقترحة مثل: - منطقة قوته الصناعية (محافظة الفيوم) وعلاقتها بوادى الريان وما تتميز به هذه المنطقة من حساسية بيئية عالية ، مما يتطلب إعادة دراسة موقع هذه المنطقة لضمان عدم التعارض البيئى بينها وبين المحيط الحيوى لوادى الريان . - موقع المنطقة الصناعية المقترحة بمدينة مطاى على الضفة الشرقية للنيل وما يمكن أن يمثل من تهديد للمحور الأثرى القوى على طول الضفة الشرقية. • تشجيع استخدام الطاقات البديلة (الرياح ، الشمس ، المياه ،الحرارة الأرضية ....) . • نقل الورش من داخل الكتله السكنية لما تسببه من أضرار.

❖ **كما يمكن اقتراح السياسات البيئية العامة التالية:**

أ- المصادقة على اغلب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة لتحويل هذا الاتفاقيات أو المبادئ الواردة فيها إلى نصوص قانونية وطنية.

ب- عمل اجندة وطنية ضمن محور تطوير البنية التحتية حيث يتضمن وضع أهداف لحماية البيئة واستدامتها ضمن إطار التنمية المستدامة.

ت- إعداد دراسة لحساب كلفة التدهور البيني في من خلال استخدام أسلوب علمي لقياس الإنفاق الفعلي والمقدر على معالجة التأثيرات الصحية والبيئية للتلوث البيئي في عدة قطاعات.

ث- عمل توعية بيئية من خلال الاعلام لتوضيح أهمية نشر الوعي البيني بين كافة فئات المجتمع لما له من اثر للحفاظ على البيئة، التعريف بالقوانين الرادعة التي تحمي البيئة ومواردها وكذلك التعريف بالمخالفات البيئية التي ستتولى الإدارة الملكية لحماية البيئة مسؤولية إصدارها بحق المخالفين سواء كانوا أفرادا أو مجموعات. **ج- عمل ادارة بيئية بالمناطق الصناعية تكون تحت إشراف تلك الموجودة بالمحافظات تكون اختصاصها كالاتى:** **- لا يتم تخصيص الأراضى بالمنطقة الا بعد الحصول على الموافقة البيئية واعتبار موافقة البيئة مستند أساسى من المستندات المطلوبه لتخصيص الاراضى المطلوبه لإقامة المشروع.** **- إلزام أصحاب المشروعات بوحدات معالجة لمعالجة الانبعاثات سواء غازية أو السائلة.** **- وضع في الاعتبار استغلال مياه الصرف المعالجة في زراعة غابه شجرية بالمنطقة للاستفادة من مياه الصرف المعالجة بالإضافة إلى استخدام هذه المياه في زراعة وتشجير الجزر بين الطرق الداخلية بالمنطقة والتى تصل إلى حوالى.**

- تناول الجدول وضع إجمالى ما جاء بالبحث من أبعاد التنمية المستدامة، المؤشرات البيئية المقترحة لقياس الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد، نتائج القياس فى الإقليم، قضايا الاستدامة البيئية فى إقليم شمال الصعيد نصب عين القارئ، ثم محاولة وضع بعض المقترحات المناسبة والملائمة لحل هذه القضايا البيئية، والتى جاء بعضها لحل قضية بعينها والبعض الأخر تمثل فى مقترحات عامة لحل القضايا البيئية بصفة عامة.

٤-١-٢ مقترحات لحل القضايا الاجتماعية:

جدول رقم (٢١) المقترحات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة

البعد الأجتماعى	المؤشرات	النتيجة	القضايا الرئيسية للاستدامة	المقترحات
السكان	١- معدل النمو السكاني.	أوضحت القياسات السابقة ارتفاع معدل النمو السكانى فى جميع الفترات فى إقليم شمال الصعيد عن معدل النمو السكانى على مستوى الجمهورية واقليم الدلتا.	☒ الزيادة السكانية.	• إنشاء الجمعيات الأهلية وتدعيمها من خلال جذب المثقفين للمساهمة بها والعمل على زيادة الوعى بقضية الزيادة السكانية. • العمل على اقناع الأباء بسياسة الطفل الواحد أو سياسة أطفال اقل عن طريق الأتى: - معاملة خاصة عند طلب العائلة للإسكان العام. - توفير فرصة عمل للمولود عندما يبلغ سن العمل. - توفير الرعاية الصحية والتعليم لمولود واحد بشكل مجاني. • التنسيق العالي جدا بين السياسات السكانية وسياسات التعليم من جهة وبين متطلبات التنمية للنوع والكم من السكان من جهة أخرى، بحيث يتم توجيه الأفراد نحو التعليم والتأهيل في الاختصاصات التي تفتقر إليها البلاد وبما يلبي الحاجة الحقيقية للتنمية من رأس المال البشري دون الزيادة المفرطة غير المبررة للسكان. • دخول المرأة إلى سوق العمل وارتفاع نسبة تعليم الإناث والرفاهية وغيرها له دور كبير في تغذية الحافز باتجاه تخفيض الأبناء ومن ثم الحد من الزيادة السكانية المفرطة في أغلب الدول النامية. • الحد من الانفجار السكاني ولا سيما في المدن، وذلك بتخفيف التركز السكاني بسبب زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، الامر الذى يدعو إلى تطوير الريف وتوفير الخدمات فيه.
التعليم	٣- معدل الامية.	أوضحت القياسات السابقة إرتفاع معدل الامية فى اقليم شمال الصعيد عن متوسط الجمهورية واقليم الدلتا فى جميع الفترات رغم انخفاضه مع الزمن مثلهما.	☒ الأمية.	• إعداد مراكز لتدريب الشباب لاكسابهم المهارات والخبرات وإدراكهم لأهمية التعليم. • الاهتمام بالمناطق الاكثر فقرا (زيادة الوعى التعليمى بها). • إسهام الوقف الخيري والهيئات والمؤسسات الخيرية في دعم العملية التعليمية، حيث تقوم ببناء المدارس وتوفير المنح الدراسية، وتسهم في طباعة المنشورات العلمية، كما تقوم ببناء إسكان الطلبة والإشراف عليها. وأيضا تأسيس مدارس خاصة تقوم بتدريس اللغات الأجنبية وتشرف عليها. هذا إلى جانب دعم البحوث العلمية، وتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية داخل وخارج البلاد للمساهمة في خلق بيئة علمية صحيحة. • تبنى برنامج "محو الأمية الأسري" والذى اعتمد من قبل منظمة اليونسكو، وتتمثل سياساته فى الاتى: ١- تولي أحد أفراد الأسرة الذين يدرسون بالصف الرابع أو الخامس أو السادس من التعليم الابتدائي مهمة تعليم كبار الأسرة . ٢- اعداد برنامج لتعليم الطفل والأم في حوزة وزارة التربية والتعليم، يستهدف تعليم أمهات الأطفال البالغين من العمر ٤ سنوات في مرحلة ما قبل المدرسة. ويتخذ البرنامج شكل لقاءات جماعية مع الأمهات وأطفالهن في المنزل. ٣- اعداد مشروع يسمى "تعليم الأسرة الأساسي" في المدارس، يهدف الى تطوير مهارات القراءة والكتابة والحساب لدى الكبار، ويتألف البرنامج من دورات مخصصة للوالدين بالمدارس تهدف إلى تطوير مهاراتهم الأساسية الخاصة بالقراءة والكتابة والحساب، وتقوم دورات محو أمية الكبار على المناهج المدرسية، ولكنها تنظم بشكل مختلف بالنسبة إلى المتعلمين الكبار.
	٤- التسرب من التعليم الابتدائى.	تبين من القياسات السابقة زيادة معدل التسرب بالتعليم الابتدائى على متوسط الجمهورية واقليم الدلتا عن اقليم شمال الصعيد فى جميع الفترات، ولكن المشكلة الاخطر هى تزايد معدل التسرب فى اقليم شمال الصعيد مع الزمن. بينما ينخفض على مستوى الجمهورية واقليم الدلتا مع الزمن.		
	٥- تحقيق مستوى التعليم الثانوي .	أوضحت القياسات ارتفاع تحقيق مستوى التعليم الثانوي مع الزمن فى إقليم شمال الصعيد ونظيريه (إقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية)، ولكن يظل معدل الالتحاق بالتعليم الثانوى(المتوسط) خلال جميع الفترات فى اقليم شمال الصعيد منخفض عن متوسط الجمهورية واقليم الدلتا.		
الصحة	٦- عدد الاطباء لكل الف نسمة.	أوضحت القياسات تذبذب المؤشر بين تزايد وتناقص على مستوى إقليم الدلتا ومستوى الجمهورية بينما يلاحظ أن إقليم شمال الصعيد فى تناقص مستمر مع الزمن.		• رفع كفاءة الخدمات القائمة (التعليمية – الصحية) ومحاولة نشر بعض الخدمات الجديدة لتحسين المعدلات الحالية، الأمر الذى يعنى التركيز على نقاط الضعف فى الإقليم (المراكز والمناطق الأكثر افتقاراً إلى الخدمات لرفع معدلاتها إلى ما يقارب المتوسطات الحالية للخدمات القائمة) . • وتفعيل دور مختلف الأطراف الفاعلة فى عملية التنمية لمجابهة القصور الناشئ لدور الدولة.
	٧- عدد الوحدات الصحية لكل الف نسمة.	أوضحت القياسات تقارب عدد الوحدات الصحية لكل الف شخص فى اقليم شمال الصعيد فى جميع الفترات مع نظيريه (إقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية).		

تناول الجدول وضع إجمالى ما جاء بالبحث من أبعاد التنمية المستدامة، المؤشرات الاجتماعية المقترحة لقياس الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد، نتائج القياس فى الإقليم، قضايا الاستدامة الاجتماعية فى إقليم شمال الصعيد نصب عين القارئ، ثم محاولة وضع بعض المقترحات المناسبة والملائمة لحل هذه القضايا الاجتماعية، والتى جاءت كلا منها لحل قضية بعينها من القضايا الاجتماعية.

٤-١-٣ مقترحات لحل القضايا الاقتصادية:

جدول رقم (٢٢) المقترحات الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة

البعد الأقتصادى	المؤشرات	النتيجة	القضايا الرئيسية للإستدامة	المقترحات
الأداء الاقتصادى	١- نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى.	أوضحت القياسات وجود زيادة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى إقليم شمال الصعيد، ولكن تبين وجود فارق كبير بين معدلات الزيادة الضعيفة فى متوسط دخل الفرد فى إقليم شمال الصعيد والزيادات الكبيرة فى إقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية.	د- البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد.	• خلق فرص للاستثمار من خلال المشروعات الصغيرة مثل تعليب الطماطم والنباتات الطبية والعطرية وإنتاج وتعبئة العسل الابيض لتخفيض نسبة البطالة. • الاستثمار الصناعى للموارد التعدينية شرق النيل. • دفع المناطق الصناعية الجديدة، وتخصيص مجمعات للصناعات الصغيرة جدا والحرفية. • التنوع القطاعى للهيكل الاقتصادى بدلا من الاعتماد على الزراعة فقط مثل الصناعات التكنولوجية، حيث انها صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة مما يؤدى إلى تخفيض معدلات البطالة، وتحسن في توزيع الدخل العام والثروات بين مختلف فئات المجتم • عمل مراكز للتسويق المشترك عبر التجارة الالكترونية. • مساهمة السياحة فى الناتج المحلى، من خلال تطوير المناطق الاثرية وتأهيلها للاستثمار السياحى، والحفاظ على المناطق السياحية من التدهور (مياه جوفية ، نمو عمرانى ...)، وتنشيط السياحة البينية (المشروعات السياحية التى تعتمد على استثمارات ذاتية قائمة مثل السياحة النيلية (القاهرة / المنيا) والسفارى غرب الفيوم وشمالها). • تحقيق التكامل بين اجزاء الاقليم، وعمل مشروعات قومية كبرى. • النظر في تقسيم محافظة المنيا إداريا بالعرض بحيث يكون لمحافظة المنيا واجهة على البحر الأحمر شرقا وواجهة على الواحات البحرية غربا. وذلك لخدمة الاستثمار الزراعى والصناعي والسياحي والتجاري والمساهمة في زيادة حركة التصدير وفرص العمل. • تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان، وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات يستفيد منها الفرد والمجتمع؛ حيث تاخذ الدولة نسبة من الارباح وتقل مع مرور الزمن حتى يصبح المشروع ملك الفرد. منح إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات للمشروعات الصناعي • الاعتماد على الموارد الذاتية، ومنع تصديرها خام حتى يمكن تشغيل الايدى العاملة. • اتخاذ التعليم أساس للنهضة واعتماده أداة للتنمية، ويرافق ذلك إعلام قوي يركز جهوده على إقناع الناس بحتمية النهضة التعليمية لرفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى ونوعية الحياة، وتعزيز حصة التعليم من الميزانية العامة. واتخاذ بعض السياسات الطموحة للنهوض بقطاع التعليم الجامعي بحيث يسهم في تطوير البلد بقطاعاتها المختلفة. • يضاف إلى تلك السياسات سياسات الانفتاح السياسي والاقتصادي على العالم العربي، حيث يساعد فى تصاعد حجم التبادل التجاري.
	٢- معدل البطالة	تشير القياسات إلى إنخفاض معدل البطالة فى إقليم شمال الصعيد عن متوسط الجمهورية واقليم الدلتا فى جميع الفترات. ولكن يلاحظ ارتفاعه فى إقليم شمال الصعيد مع الزمن، بينما يلاحظ انخفاضه على مستوى الجمهورية واقليم الدلتا مع الزمن. وهو ما يدل على وجود بطالة متنامية تزداد مع الزمن فى اقليم شمال الصعيد.		

تناول الجدول وضع إجمالى ما جاء بالبحث من أبعاد التنمية المستدامة، المؤشرات الاقتصادية المقترحة لقياس الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد، نتائج القياس فى الإقليم، قضايا الاستدامة الاقتصادية فى إقليم شمال الصعيد نصب عين القارئ، ثم محاولة وضع بعض المقترحات المناسبة والملائمة لحل هذه القضايا الاقتصادية، والتى جاءت جميعها لحل قضية البطالة وانخفاض معدل الزيادة لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

٤-١-٤ المقترحات العمرانية:

جدول رقم (٢٣) المقترحات العمرانية لتحقيق تنمية مستدامة

البعد العمرانى	المؤشرات	النتيجة	القضايا الرئيسية للإستدامة	المقترحات
السكان	١. نسبة التحضر.	تبين من القياسات إنخفاض درجة التحضر فى إقليم شمال الصعيد وإقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية مع الزمن، ولكن يلاحظ إنخفاض درجة التحضر فى إقليم شمال الصعيد فى جميع الفترات (١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦) عن نظيريه وبمعدل كبير. حيث كانت (٢٣، ٢٦.٤، ٤٢.٧ - ٢١.٢، ٢٦.٢، ٤٢.٦ - ٢٠.٧، ٢٦.١، ٤٢.٤) على التوالى.	ه- سيطرة النمط الريفى. و- الامتداد العشوائى فى المدن والتعدى على الأراضى الزراعية.	• العمل على تحقيق التنمية العمرانية فى كل من الريف والحضر من خلال : - الامتداد عمرانيا غرباً فى صورة تجمعات ريفية صغيرة مع امكانية عمل تجمع عمرانى شمال غرب يكون بمثابة نقطة للانطلاق غرباً. - محدودية النمو شرقاً (فى مدن جديدة كبرى) ليساعد على تقليل المخاطر البيئية ويسهم فى إبعاد النمو العمرانى عن المناطق الاثرية حول النيل. • دعم الربط بين شرق وغرب النيل. • التوجيه نحو اقامة تجمعات عمرانية جديدة صغيرة فى الصحراء. • ضبط النمو العمرانى على الاراضى الزراعية.
	٢. كثافة السكان.	تبين من القياسات ارتفاع الكثافة السكانية مع الزمن على مستوى إقليم شمال الصعيد وإقليم الدلتا والجمهورية. ولكن يلاحظ ارتفاع الكثافة السكانية فى اقليم شمال الصعيد فى جميع الفترات (١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦) عن نظيريه. حيث كانت (١.٢٦، ١.١١، ٠.٨١ – ١.٤٣، ١.٢٥، ٠.٨٨ – ١.٨٥، ١.٤٤، ٠.٩٢) على التوالى.		• اختيار موقع الجامعات في المناطق المتخلفة أو العشوائية أو التي يخطط لتنميتها والنهوض بها أو حتى في الصحراء لجذب العمران إلى جوارها، ويسبق بناءها إنشاء عدد من المصانع المتنوعة. وهو ما يضمن فرص عمل لكثير من الأيدي العاملة، ويفتح الباب لإيجاد مجال حيوي لعمل الخريجين، وهذا هو معنى الحلول المتزامنة الخلاقة، يحل بها مشكلات التخلف التعليمي والاقتصادي والبطالة والفقر والعمران، بحيث يتم علاجها بشكل تكاملي شمولي مستدام.
الصرف الصحى	٣. نصيب الفرد من اجمالى طاقة الصرف الصحى.	تبين من القياسات وجود زيادة فى نصيب الفرد فى إقليم شمال الصعيد كما هو الحال فى إقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية، ولكن لوحظ أن الزيادة فى إقليم شمال الصعيد منخفضة جدا عن نظيريه. لذلك ياتى نصيب الفرد فى جميع الفترات (١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦) فى إقليم شمال الصعيد منخفض عن إقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية، حيث كان (٠.٠، ٠.٠، ٠.٠ – ٢٠، ٨٠، ١٣٨ – ٣٨، ١٢٠، ١٨٢) على التوالى.		• التركيز فى مراحل التنمية الأولى على تحسين البيئة العمرانية والارتقاء بها فى المدن القائمة من خلال تحسين البنية الاساسية والخدمات القائمة وترشيد الموارد المتاحة.
المياه	٤. نصيب الفرد من الاستهلاك اليومى للمياه.	تبين من القياسات وجود زيادة فى نصيب الفرد فى إقليم شمال الصعيد، ولكن لوحظ أن الزيادة فى إقليم شمال الصعيد منخفضة جدا عن إقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية. لذلك ياتى نصيب الفرد فى جميع الفترات (١٩٩٦، ٢٠٠٢، ٢٠٠٦) فى إقليم شمال الصعيد منخفض عن إقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية، حيث كان (٧٥، ٦٥.٤، ١٢٥ – ٨٠.٣، ٩٧.٢، ١٩٠ – ٨٦.٣، ١٥٤.٤، ٢٥٦.٦) على التوالى.		• إقامة تجمعات عمرانية جديدة لدعم مناطق التنمية المقترحة سابقاً، ومن الممكن أن تكون تجمع سهل المنيا الغربى: ليعمل كقطب تنمية فى هذه المنطقة الواعدة. • تنسيق جهود إقامة مناطق صناعية، بحيث يتم تحديد مواقعها فى إطار أعتبارات بيئية حتى لا تتعارض مع التوجهات الرئيسية للتنمية المستدامة. مع التدقيق فى اختيار نمط وحجم ونوع الصناعات المقترحة بها. • يجب دفع عملية التحضر بالإقليم (نظراً لأنه ذو نسبة التحضر الأدنى على مستوى الجمهورية) للاستفادة من الطاقة الإستيعابية العالية للمدن الجديدة، والتى من الممكن أن تسهم فى استقبال الفائض فى سكان الريف والتى تعجز التجمعات الريفية القائمة عن إستيعابهم .
الطاقة	٥. نصيب الفرد من الاستهلاك السنوى للطاقة.	تبين من القياسات وجود زيادة ونقص فى المؤشر فى إقليم شمال الصعيد و إقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية فى الفترات (١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦)، ولكن جاء نصيب الفرد فى إقليم شمال الصعيد فى جميع الفترات منخفض عن نظيريه، حيث كانت القياسات (٤٠٠، ٥٣٠، ٦٠٠ – ٥٣٦، ٨٧٠، ١٢٠٠ – ٤٨٠، ٦٠٠، ٧٩٠) على التوالى.		• دعم الارتباط الداخلى لعناصر الإقليم الرئيسية مع بعضها البعض من خلال المحاور الطولية الرئيسية وتعظيم الاستفادة وتحسين مستواها الخدمى هى : نهر النيل، خط السكك الحديدية، طريق القاهرة أسوان الزراعى، طريق القاهرة أسوان الشرقى، طريق القاهرة اسوان الصحراوى الغربى. وتقوية الوصلات العرضية بين هذه المحاور الطولية بسرعة الأنتهاء من الكبارى المقترحة لتشجيع الحركة بين ضفتى النيل. • ربط الإقليم مع الأقاليم المجاورة ومناطق التنمية الواعدة لدفع التبادلات والتدفقات التجارية والاقتصادية والحراك السكانى وذلك من خلال مجموعة من المحاور الرئيسية أهمها : - **طريق الكريمات/الزعفرانة:** مع إقامة وصلة خاصة لربطه مع ميناء العين السخنة الجديد ومنطقة التنمية بشمال غرب خليج السويس . - **طريق بنى مزار/البهنسا/البحرية:** لربط الوادى مع الواحات البحرية مروراً بسهل المنيا الغربى ووصولاً إلى سيوة . - **إقامة الطريق الجديد (الاسكندرية / الفيوم):** مع ربطه عرضيا بالمدن الرئيسية بالاقليم إلى الواحات البحرية . - **الربط العرضى:** بطريق أسيوط الغربى مع المدن الرئيسية بالاقليم .

- إدماج المستفيدين فى عملية تحديد الاحتياجات فى مرحلة مبكرة، وفى تخطيط وتنفيذ ورصد ومتابعة المشروع.
- اخذ الحكومة المحلية على عاتقها مهمة البحث عن شراكات مع المجتمع المدنى (الهيئات الخاصة) من اجل ادارة البيئة العمرانية.
- توقيع اتفاقيات بين حكومات الدول والمنظمات العالمية، لتكون الجهات المانحة لتحقيق استدامة المدن. وتتمثل الامثلة لهذه المنظمات فى التجارب فى الاتى: مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية Habitat، برنامج الامم المتحدة الانمائى UNEP، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNCHS). وقامت لجنة المجتمعات الاوربية (CEC)، برنامج التنمية العمرانية لدول البحر المتوسط (Med-Urbs) المخصص لتطوير البيئة العمرانية على مستوى دول البحر الابيض المتوسط. والبرنامج الانمائى للامم المتحدة UNDP).

- تقسيم الإقليم إلى مناطق تنموية متميزة، وفى هذا الإطار قسم تقرير الهيئة العامة للتخطيط العمرانى الإقليم إلى ست مناطق. وذلك للاستفادة من جميع موارد وأنشطة الإقليم دون هدر، وأيضا لعدم التعارض بين الأنشطة ومجالات التنمية المختلفة. وسيتم عرض المناطق التنموية الست، واقتراح ما يتناسب مع كل منها من أنشطة من المنظور البيئى – حيث يعتبر البعد البيئى من أبعاد التنمية المستدامة- وسيكون كالتالى:
  - **المنطقة الأولى : منطقة شمال بحيرة قارون:** تعتبر من أكثر المناطق صلاحية للتنمية السياحية حيث إمكانات التنمية السياحية على الشواطئ الشمالية وأيضًا إمكانات السياحة البيئية، أما بالنسبة للصلاحية للتنمية الزراعية وإستصلاح الأراضى والتنمية الصناعية والعمرانية فى المناطق خارج حدود المحمية فتتراوح درجتها بين المتوسطة إلى القليلة، حيث تتراوح درجة صلاحية التربة من متوسط الصلاحية حتي قليل الصلاحية (تتكون من حجر طفلي ممثلا في الجزء الشمالي الي حجر جيري و حجر جيري طباشيرى).
  - **المنطقة الثانية : المنطقة المحصورة بين وادى النيل ومنخفض الفيوم:** تعتبر صلاحية المنطقة للتنمية السياحية متوسطة حيث تقتصر على سياحة الآثار لما تتميز به من المواقع الأثرية حيث أنها إمتداد للمحور الغربى أعلى الهضبة والذى يشتمل على العديد من المواقع الأثرية الهامة، أما بالنسبة للصلاحية للتنمية الزراعية فتتراوح درجتها بين المتوسطة إلى القليلة حيث التربة قليلة الصلاحية (حجر جيري وحجر جيري طباشيري).
  - **المنطقة الثالثة : وادى الريان :** تعتبر من أكثر المناطق صلاحية للتنمية السياحية وخاصة السياحة البيئية لما تتمتع به المنطقة من مقومات بيئية جاذبة لهذا النوع من السياحة، أما بالنسبة للصلاحية للتنمية الزراعية وإستصلاح الأراضى فهي قليلة حيث نجد الصخور والتنمية العمرانية فهى متوسطة حيث تبتعد المنطقة عن نهر النيل والقنوات كما تقل المياه الجوفية وبالنسبة للتنمية الصناعية التعدينية فى المناطق خارج حدود المحمية فهى متوسطة الي عالية الصلاحية.
  - **المنطقة الرابعة : منطقة سهل المنيا الغربى:** تعتبر صلاحية المنطقة للتنمية السياحية متوسطة حيث يزداد البعد النسبي عن البحيرات والمناطق الاثرية والكثبان الرملية والمحميات، أما بالنسبة للصلاحية للتنمية الزراعية فتتراوح درجتها بين المتوسطة إلى القليلة حيث تقل مصادر المياه الجوفية وتزداد الصلاحية كلما إقتربنا من النيل، والصلاحية للتنمية الصناعية متوسطة حيث تصلح نوعية الصخور للاستثمار الصناعي وتزداد بالجزء الجنوبي لقربها من الوادي ، أما الصلاحية للتنمية العمرانية متوسطة إلى قليلة حيث تزداد كلما إقتربنا من النيل حيث المياه والقرب من محاور الطرق والسكك الحديدية والمدن والخدمات.
  - **المنطقة الخامسة : المحور الغربى للتنمية:** تعتبر صلاحية المنطقة للتنمية السياحية متوسطة حيث يزداد البعد النسبي عن البحيرات والمحميات، أما بالنسبة للصلاحية للتنمية الزراعية فتتراوح درجتها بين المتوسطة إلى القليلة حيث تضم بعض مناطق الكثبان الرملية كما أن التربة من نوعية الحجر الجيري والحجر الجيري الطباشيري وتزداد الصلاحية كلما اقتربنا من النيل حيث القرب من حوض النيل، والصلاحية للتنمية الصناعية متوسطة إلى كبيرة حيث يوجد على امتداد هذا المحور الطولى العديد من مواقع الخامات التعدينية المختلفة والمحاجر، أما الصلاحية للتنمية العمرانية فهى عالية لتوافر عوامل القرب من العمران والطرق والسكك الحديدية ووفرة المياه والمرافق.
  - **المنطقة السادسة : المحور الشرقى للتنمية :** تعتبر صلاحية المنطقة للتنمية السياحية متوسطة ، أما بالنسبة للصلاحية للتنمية الزراعية فتتراوح درجتها بين المتوسطة إلى القليلة حيث تزداد الصلاحية كلما إقتربنا من النيل حيث القرب من حوض النيل .والصلاحية للتنمية الصناعية كبيرة، أما الصلاحية للتنمية العمرانية فهى قليلة إلى متوسطة حيث تزداد كلما إقتربنا من النيل.
- **ويمكن اقتراح منطقة تنموية أخرى وهى الجزر النيلية:** حيث يوجد في مجري نهر النيل بالإقليم عدد من الجزر بمساحات مختلفة هي أملاك دولة، وتزرع بعضها بزراعات تقليدية من قبل واضعي إليد عليها، والبعض الاخر تنمو بها الحشائش المائية. ولم تستغل الاستغلال الأمثل حتى الان رغم أن هذا الجزء يمثل مجالا واسعا للتنمية المستدامة.

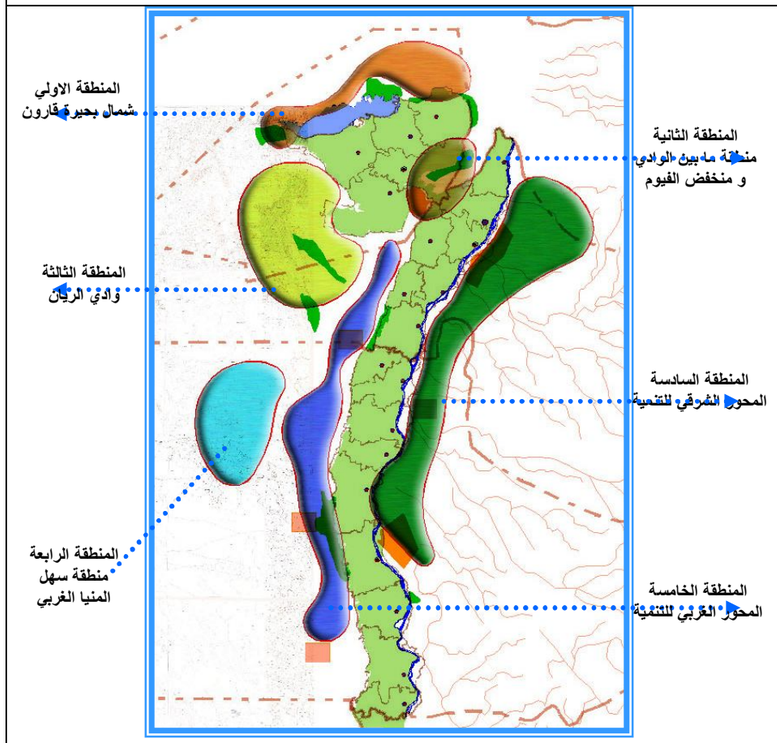

المصدر: وزارة الإسكان - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى.
شكل رقم (٥٥): خريطة لمناطق التنمية المقترحة فى إقليم شمال الصعيد

النتائج والتوصيات

خلص البحث من خلال مراحله المختلفة للنتائج التالية:

١- إن التنمية المستدامة تستوجب أن تتصف بالآتى:

- أن تكون تنمية طويلة المدى، وتأخذ بإعتبارها احتياجات الأجيال القادمة.
- أن تكون تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين قطاعات وموارد التنمية المختلفة، غير مهملة للبعد البيئى.
- أن يكون البشر مركز الأهتمام فى التنمية، وأن عليهم أن يعيشوا ويتعايشوا مع بيئتهم ومواردهم الطبيعية بتوافق وتواد؛ فلا يقسوا عليها بالاستنزاف أو التلوث، ولا تقسوا عليهم بالجفاف والتصحر وندرة الموارد وصعوبة العيش وقسوة المناخ.

٢- أن إقليم شمال الصعيد غنى بالعديد من الموارد الطبيعية المتاحة والكامنه غير المستغله، وأيضا المهدرة والمستنزفة فى بعض الأحيان.

٣- أن المؤشرات الرئيسية - التى وضعت من قبل الأمم المتحدة - لقياس التنمية المستدامة لا تتلائم مع دول العالم النامى، وذلك لما تحتويه من عدد كبير من المؤشرات تجد دول العالم النامى صعوبة فى توفير بيانات له .

٤- أن مؤشرات الحد الأدنى التى تلت المؤشرات الرئيسية - والتى وضعت من قبل الأمم المتحدة- لقياس التنمية المستدامة فى الدول النامية قد أغفلت العديد من المؤشرات الهامة الخاصة بالمواضيع التالية: التعليم والصحة وجودة المياه وأيضاً يوجد بها بعض المؤشرات غير مهمة بالنسبة لدول العالم النامى.

٥- وعليه، طرح البحث قائمة من المؤشرات - جدول رقم (١٣) - التى يجب تطبيقها فى أقاليم الدول النامية، وهى عبارة عن بعض المؤشرات الرئيسية، وبعض مؤشرات الحد الأدنى، وتم إضافة معيار أخر لهما وهو "دليل التنمية البشرية" ليعالج قصور المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فى مؤشرات الحد الأدنى.

٦- من خلال القياس بواسطة مؤشرات الاستدامة المقترحة، والمقارنة بإقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية خلص البحث إلى:

- المؤشرات الاجتماعية:

أوضحت القياسات ارتفاع معدل النمو السكانى ومعدل الأمية فى إقليم شمال الصعيد عن نظيريه فى جميع فترات القياس، وجود بطالة متنامية تزداد مع الزمن فى إقليم شمال الصعيد رغم انخفاض المعدل فى جميع فترات القياس عن نظيريه وهو ما ينطبق أيضاً على التسرب من التعليم الإبتدائى، وانخفاض مستوى التحقيق الثانوى وعدد الأطباء وعدد الوحدات لكل ألف شخص فى الإقليم عن نظيريه فى جميع الفترات.

- المؤشرات الاقتصادية:

اتضح من القياس ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى مع الزمن، ولكن تبين أن معدل الزيادة فى نصيب الفرد ضعيف جداً مقارنة بمعدلات الزيادة الكبيرة فى إقليم الدلتا ومتوسط الجمهورية.

- المؤشرات البيئية:

اتضح من القياس وجود مشكلة خطيرة وهى ارتفاع معدل تلوث الهواء بمقدار كبير وهائل عن الحد المسموح به، وارتفاع معدل تلوث المياه مع الزمن فى إقليم شمال الصعيد على العكس فى إقليم الدلتا، ارتفاع معدل فقد الأراضى الزراعية فى إقليم شمال الصعيد عن إقليم الدلتا وأيضاً ارتفاعه مع الزمن.

- المؤشرات العمرانية:

تبين من القياس ارتفاع الزيادة السكانية فى إقليم شمال الصعيد عن نظيريه فى جميع فترات القياس، وانخفاض درجة التحضر فى الإقليم فى جميع الفترات عن نظيريه بل هو أقل درجة تحضر بين أقاليم مصر، ويأتى نصيب الفرد من من المياه والكهرباء والصرف الصحى فى إقليم شمال الصعيد فى زيادة مع الزمن ولكنها زيادة ضعيفة مقارنة بمتوسط الجمهورية وإقليم الدلتا.

٧- من خلال القياسات السابقة فى إقليم شمال الصعيد خلص البحث إلى أن عمليات التنمية فى إقليم شمال الصعيد لا تتوافق بدرجة كافية مع أسس ومتطلبات مفهوم الاستدامة،

وعليه رصد البحث بعض قضايا الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد، ويمكن تلخيصها فى الأتى:

- **القضايا البيئية:** تدهور وتلوث الموارد المائية – الأراضى الزراعية – الهواء.
- **القضايا الاجتماعية:** الزيادة السكانية – الأمية.
- **القضايا الاقتصادية:** البطالة وانخفاض متوسط الدخل.
- **القضايا العمرانية:** سيطرة النمط الريفى وما يتبعه من مشاكل – الامتداد العشوائى.

وفى ضوء تلك النتائج السابقة يقدم البحث عدداً من التوصيات:

١- ضرورة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم تنموى بديل لمفهوم التنمية التقليدى والذى يراعى البعد الاقتصادى فقط وينظر للتنمية نظرة حالية، وبالتالى لم يعد ملائما.

٢- ضرورة قياس الاستدامة فى عملية التنمية طبقاً لمؤشرات محددة، حيث أنه يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة. وتشكل أيضا دليلا هاما لصنع القرار، وتساعد على قياس مدى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن توفر الإنذار المبكر وتدق ناقوس الخطر في الوقت المناسب لمنع الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٣- من خلال دراسة مشاكل الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد، وأيضاً دراسة السياسات التى اتبعت فى التجارب الناجحة فى الباب الثالث، وفى ضوء الدراسات الإقليمية تم وضع بعض المقترحات التى يجب الاخذ بها. ويمكن تلخيصها فى الأتى:

- **<u>المقترحات البيئية:</u>**

أ- ضرورة البحث عن مصادر مائية جديدة من خلال إعادة تدوير مياه الصرف الزراعى والصحى، تشجيع استخدام المياه الجوفية فى أغراض الصناعة والزراعة.

ب- ضرورة تطبيق اسس التمية الزراعية المستدامة والزراعة الحافظة.

ت- ضرورة تعزيز عمليات تدوير المخلفات الصلبة (الزراعية – الصناعية) بالإقليم.

ث- ضرورة إنشاء صندوق يسمى (صندوق حماية البيئة) للإنفاق منه على حماية البيئة.
ج- ضرورة عمل توعية بيئية، ووجود دعم خارجى من المنظمات البيئية الدولية.

- **المقترحات الاجتماعية:**

أ- ضرورة اتباع سياسات للحد من النمو السكانى واقناع الأباء بها عن طريق بعض الامتيازات.
ب- ضرورة الاهتمام بالمناطق الاكثر فقرا (زيادة الوعى التعليمى بها)
ت- ضرورة تبنى واتباع سياسات برنامج "محو الأمية الأسري" والذى طرحته منظمة اليونسكو.
ث- ضرورة تفعيل دور مختلف الأطراف الفاعلة فى عملية التنمية – وخاصة الجمعيات الأهلية - لمجابهة القصور الناشئ لدور الدولة.

- **المقترحات الاقتصادية:**

أ- ضرورة خلق فرص للاستثمار من خلال المشروعات الصغيرة.
ب- ضرورة الاستثمار الصناعى للموارد التعدينية شرق النيل، ودفع المناطق الصناعية الجديدة، وتخصيص مجمعات للصناعات الصغيرة جدا والحرفية.
ت- ضرورة التنوع القطاعى للهيكل الاقتصادى بدلا من الاعتماد على الزراعة فقط مثل الصناعات التكنولوجية، حيث انها صناعات تعتمد على العمالة الكثيفة مما يؤدى إلى تخفيض معدلات البطالة.
ث- ضرورة تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان، وإزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية.
ج- ضرورة الاعتماد على الموارد الذاتية ومنع تصديرها خام حتى يمكن تشغيل الايدى العاملة.
ح- ضرورة اتخاذ التعليم أساس للنهضة واعتماده أداة للتنمية.

- **المقترحات العمرانية:**

أ- ضرورة توجه التوسع العمراني إلى الغرب فى صورة تجمعات صغيرة، ودعم الربط بين شرق وغرب النيل.
ب- ضرورة منع النمو العمرانى على الاراضى الزراعية.
ت- ضرورة عقد حلقات تشاور من أجل حل قضايا البيئة العمرانية بين الجهات المعنية وتحديد أولوياتها.
ث- ضرورة توقيع اتفاقيات بين حكومات الدول والمنظمات العالمية لتكون الجهات المانحة لتحقيق استدامة المدن.
ج- ضرورة تقسيم الإقليم إلى مناطق تنموية متميزة، ودفع عملية التحضر بالإقليم.
ح- ضرورة دعم الارتباط الداخلى لعناصر الإقليم الرئيسية، وربط الإقليم مع الأقاليم المجاورة ومناطق التنمية الواعدة.

٤- يوصى البحث بدعم عمليات التنمية المستدامة فى أقاليم صعيد مصر أيضاً من قبل أجهزة الدولة مثل دعمها لأقاليم الوجه البحرى، والحفاظ على الثروات الطبيعية التى حباها الله لأقاليم صعيد مصر وإقليم شمال الصعيد.

تـــم بحمـــد الله....

المراجـــــع

الرسائل والأبحاث:

١- فايز إبراهيم الحبيب – جامعة الملك سعود – المملكة السعودية - بحث "التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية" ـــ ١٩٩٧.

٢- عبد المنعم احمد شكري – التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق – دكتوراه- كلية الهندسة جامعة القاهرة- ١٩٩٩.

٣- صفاء غنيم احمد - التنمية المتواصلة للبحيرات الساحلية المصرية – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التخطيط العمراني – جامعة القاهرة ٢٠٠٢.

٤- مدحت إبراهيم – مدخل لتحقيق التنسيق المتواصل - ماجستير – دكتوراه - جامعة القاهرة ٢٠٠٢.

٥- محمد ذكى على – أبعاد التنمية المستدامة : مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري – ماجستير – كلية الهندسة جامعة القاهرة - ٢٠٠٣.

٦- عصام رشدي محمد البكري – مؤثرات التنمية المستدامة في الدول النامية - ماجستير- كلية الهندسة جامعة القاهرة٢٠٠٦ .

٧- عبد العزيز صقر الغامدى- ورقة عمل مقدمه للملتقى العربي تحت عنوان "تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – بيروت- ٢٠٠٦/٤/٢٦.

٨- عبدا لله بن جمعان الغامدي- بحث حول (التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة)- جامعة الملك سعود بالرياض- أغسطس ٢٠٠٧ .

٩- منى محمد الحسيني عمار- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض – بحث " الاتجاهات الحديثة في الفكر التنموي".- ٢٠٠٩.

١٠- Antar A. Abou-Korin, Ph.D.-٢٠١٢- sustainability requirements of Desert Development in Egypt:The Case of New Valley Region.

الكتب:

١- زين الدين عبد المقصود – البيئة والإنسان: علاقات ومشكلات – دار منشاة المعارف – الإسكندرية ١٩٨١.

٢- ساندرا أبو ستيل ، مياه الزراعة: التصدي للقيو ، ترجمة / محمد صابر ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، كندا ،١٩٩٤.

٣- مالكولم جبلز ومايكل رومر ودوايت بيركنز ودونالد سنود جراس ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة /طه عبدالله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى ، مراجعة / محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، السعودية، ١٩٩٥.

٤- حاتم عبد المنعم احمد - البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية- دار المعرفة الجامعية- القاهرة ١٩٩٥ .

٥- غسان محمود إبراهيم – كتاب "نقد الخطاب من التنمية الوطنية إلى التنمية اللاوطنية"– دار الجندي، سوريا الطبعة الأولى ١٩٩٩.

٦- شفق الوكيل – كتاب: التخطيط العمرانى" مبادئ- أسس- تطبيقات" – الجزء الأول – ٢٠٠٦.

٧- أبوزيد راجح - "رصد التطورات في عمران أرض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتي عام ٢٠٢٠" – الناشر: المكتبة الاكاديمية – ٢٠٠٧.

٨- عنتر عبد العال أبو قرين – "ممر التنمية والتعمير": دراسة تحليلية نقدية وتصور مقترح – ٢٠١١.

المؤتمرات:

١- محمد عبد الفتاح القصاص- الإنسان والبيئة والتنمية- القاهرة – المؤتمر القومى الثانى للدراسات والبحوث البيئية – ١٩٩٠.

٢- مؤتمر علمي دولي بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير- جامعة فرحات عباس- سطيف - مداخله بعنوان : متطلبات التنمية المستدامة في ظل قواعد العولمة - ابريل ٢٠٠٨ .

٣- رشود بن محمد الخريف – " آراء الجغرافيين العرب حول مفهوم علم الجغرافيا ومستقبله في القرن الواحد والعشرين" - ملخصات الأبحاث المشاركة في الملتقى الخامس للجغرافيين العرب في دولة الكويت - جامعة الملك سعود – نوفمبر ٢٠١٠.

٤- مؤتمر الشباب والتنمية السكانية – القاهرة – الموضوع: محاور علاج مشكلة الزيادة السكانية – ٢٠١٢.

المجلات والتقارير:

١- سيوبرغ، ليفارت : "التغير في البيئة العالمية والفعل البشرى" - اليونيسكو - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد٢٢، مارس ١٩٧٦.

٢- روبرت شيرر، التجارة محرك لإفريقيا، مجلة التمويل و التنمية - ديسمبر١٩٩٩.

٣- جيو فرى ماك نيكول "السياسات السكانية" - اصدارات الينسكو، العلوم الاجتماعية ، ١٩٩٩.

٤- روبرت شيرر، جدول أعمال للتجارة و الاستثمار و التكامل الإقليمي - مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر٢٠٠١.

٥- هانز بيتر لانكس، فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق- مجلة التمويل و التنمية ، سبتمبر٢٠٠٢.

٦- على عبد القادر على – مقال حول "التطورات الحديثة فى الفكر التنموي والأهداف الدولية" – مجلة جسر التنمية – المجلد الخامس – العدد الثاني –٢٠٠٣.

٧- ارفيند سويرا مانيال ، الأدوية و براءات الاختراع و اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية-مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠٠٤ .

٨- Sam Sharb, Adreyan Wood, Elen Raten - مزيد من الملكية القطرية- مجلة التمويل و التنمية - سبتمبر٢٠٠٥ .

٩- الأمم المتحدة - التنمية البشرية – مطبوعات للاسكو - ٢٠٠٥.

١٠- برنامج الامم المتحدة الانمائى(UNDP) - تقرير التنمية البشرية للعام٢٠٠٦ .

١١- خميس الهلباوى - مشكلة البطالة فى مصر.. الأسباب والحلول الممكنة- اليوم السابع- ١٧مارس ٢٠٠٩.

١٢- منظمة الأمم المتحدة للتربية وللعلم والثقافة – معهد اليونيسكو للتعليم مدى الحياة – "استعراض التجارب الدولية وأفضل الممارسات فى مجال محو الأمية الأسرية" - ٢٠١١.

١٣- لورنس يحيى صالح، بحث حول" التكاليف الاقتصادية للانفجار السكانى فى الدول النامية- الصين حالة دراسية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - العدد الحادي و الثلاثون٢٠١٢.

١٤- رشيد ناجى الحسن – "تجارب دولية ومحلية ناجحة في معالجة الفقر"–مجلة الوعى الاسلامى - العدد ٥٦٢ - ابريل-مايو ٢٠١٢.

١٥- الأهرام - الطبعة العربية، بقلم: سامية أبو النصر، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٢.

١٦- تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية . World Commission on Environment and Development

الهيئات:

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء- تعداد عام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠٦.

٢- معهد التخطيط القومي – القاهرة- خالد محمد فهمي – "التوطن الصناعي والبيئة" - ١٩٨٨.

٣- وزارة الدولة لشئون البيئة – التوصيف البيئي لمحافظة بني سويف - نوفمبر٢٠٠٣ .

٤- وزارة الإسكان بالقاهرة- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – إدارة إقليم شمال الصعيد – إستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم شمال الصعيد - التقرير الأول : توجهات التنمية الشاملة للإقليم – ٢٠٠٤أ.

٥- وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى- إدارة إقليم شمال الصعيد- إستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم شمال الصعيد- التقرير الثانى: الإستراتيجية التنموية العمرانية لإقليم شمال الصعيد – ٢٠٠٤ب.

٦- وزارة الدولة لشئون البيئة – التوصيف البيئي لمحافظة الفيوم -٢٠٠٥ أ.

٧- وزارة الدولة لشئون البيئة – التوصيف البيئي لمحافظة المنيا- ٢٠٠٥ ب

٨- وزارة التنمية – تقرير خمسة وعشرون عاما من التنمية – أكتوبر ٢٠٠٧ .

٩- وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني – إدارة إقليم شمال الصعيد – إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية - الإطار الاقليمى لتنمية محافظات إقليم شمال الصعيد – ٢٠٠٨.

١٠- وزارة الدولة لشئون البيئة – قطاع حماية البيئة – مشروع البيوماب – بحث: " دمج البعد البيئى فى خطط التنمية" – أغسطس ٢٠٠٨.

١١- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – وصف مصر بالمعلومات ٢٠٠٩ .

١٢- وزارة الإسكان بالقاهرة – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – الإدارة العامة للدراسات البيئية والطبيعية - المنظور البيئي لإستراتيجية التنمية العمرانية لإقليم شمال الصعيد - ٢٠١٠ .

١٣- وزارة الإسكان بالقاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى- الرؤية التنموية لاقليم شمال الصعيد- ديسمبر ٢٠١٠ .

١٤- المجلس القومى للمرأة – مشروع دعم جهود محو الأمية – أبريل ٢٠١٢.

١٥- معهد التخطيط القومى – تقارير التنمية البشرية.

١٦- وزارة الزراعة- ادارة الاحصاء – النشرات الزراعية ٢٠٠٦،١٩٩٦،١٩٨٦.

١٧- المرصد البيئى - التقارير السنوية الاحصائية للبيئة .

١٨- معهد الإنماء العربي بلبنان - احمد رشيد - علم البيئة: مدخل عام- ١٩٨١ .

١٩- معهد الأبحاث التطبيقية – القدس ٢٠٠٧ .

٢٠- صلاح الدين أبو الحسن – "التجربة التركية...عوامل النهوض" - المركز العربي للدراسات والابحاث- مارس ٢٠١١.

٢١- الادارة البيئية – تقرير حالة البيئة فى الاردن – الفصل الثانى عشر – ٢٠/٣/ ٢٠١١.

تقارير الأمم المتحدة:

١- الأمم المتحدة ، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، كوبنهاغن ، الدانمرك ، مارس ١٩٩٥.

٢- الأمم المتحدة – المؤتمر الدولي الثاني للمستوطنات البشرية (المؤئل الثاني)- اسطنبول – تركيا- يونيو١٩٩٦ .

٣- الأمم المتحدة - إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر - تقرير الأمين العام ، "التنمية المستدامة Commissionon" ، الدورة الرابعة ، ١٨ أبريل -- ٣ مايو ١٩٩٦.

٤- مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم ،الأمين العام للتنمية المستدامة ، الدورة الخامسة ، ٠٧-٢٥ أبريل ، ١٩٩٧.

٥- الأمم المتحدة- بروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ، ديسمبر ١٩٩٧.

٦- مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي ،لجنة التنمية المستدامة ، الدورة السادسة ، النهج الاستراتيجي لإدارة المياه العذبة ، ٢٠ أبريل -- ١ مايو ، ١٩٩٨.

٧- مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية – المجموعة الفرعية برنامج التقييم القطري المشترك – مشروع ٢٦ فبراير ١٩٩٩ .

٨- إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، واختبار مؤشرات لجنة التنمية المستدامة ، الأمم المتحدة، ورقة التقنية التي أعدتها شعبة التنمية المستدامة ، ٢٥ يناير ١٩٩٩ .

٩- الأمم المتحدة- تقرير لجنة الأمين العام لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية - الدورة السادسة – فبينا ، ٢٨ ابريل- ٩مايو- ١٩٩٩ .

١٠- الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة، " مؤشرات التنمية المستدامة: المبادئ التوجيهية والمنهجية"، سنة ٢٠٠٠.

١١- مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، إدارة موارد الأراضي والتخطيط المتكامل ، الأمين العام للتنمية المستدامة ، الدورة الثامنة ، ٢٤ أبريل -- ٥ مايو ، ٢٠٠٠.

١٢- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، توقعات البيئة العالمية ٢٠٠٠.

١٣- الأمم المتحدة ، جدول أعمال القرن ٢١ ، الفصل٥،٦،٧،٩،١٠.

مواقـــع:

- ويكبيديا (الموسوعة الحرة) – الأبنية البيئية المستدامة.
- ويكبيديا (الموسوعة الحرة) – مؤتمر ريو.
- الأندية المجتمعية والسكانية - نادى البيئة التطوعى- الزراعة الحافظة ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة – أغسطس ٢٠٠٩.
- موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

-http://sustainabledevelopment.un.org

- www.elaph.com/Web/Environment/٢٠١٢

-UNDP, Unqud human impacts of environmental damages, op.cit, p.٦٧ .

-UNEP & Habhtat, ١٩٩٧

http://www.unesco.org/uil/en/UILPDF/themareas/Conversation_on_Family_LIteracy_Summary_Report.pdf

-http://www.unesco.org/uil/litbase/?menu=١٦

- http://www.unesco.org/uil/litbase/?menu=١٣&country=UG&programme=٩-

-www.acev.org

التنمية المستدامة فى إقليم شمال الصعيد

الملخــص العربـــى:
شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية التقليدى- الذى يعتمد على البعد الاقتصادى- لم يعد ملائما . مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين القطاعات التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. من هذا المنطلق جاء مفهوم التنمية المستدامة "Sustainable Development".

وجاء الأهتمام بمفهوم التنمية المستدامة إلى توصل العديد من المنظمات والهيئات – خاصة منظمة الأمم المتحدة - إلى تعريف واضح لمفهوم للتنمية المستدامة من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" كالأتى: "Sustainable Development is development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs". "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ".

وبالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية بقيت في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات Indicators يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة. وعند الانتباه لذلك أقر مؤتمر قمة الأرض ١٩٩٢ على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المؤشرات في مساعدة البلدان على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التنمية المستدامة، وختاما أعد تقرير يوصف بأنه تتويجا لبرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة. يقدم التقرير وصفا مفصلا لمؤشرات التنمية المستدامة الرئيسية والمواضيع الفرعية.

ولكن تمثلت المؤشرات الرئيسية فى ٥١ مؤشر وهو عدد كبير. مما أوجد صعوبة كبيرة على دول العالم النامى لقياس هذا العدد من المؤشرات، لأن بعض هذه المؤشرات لاتتوافر له بيانات بدول العالم النامى، لذلك حاولت الأمم المتحدة إجتياز هذه المشكلة بعمل قائمة تحتوى على عدد أقل من المؤشرات يتناسب مع إمكانيات دول العالم النامى، وهو ما أسمته ب "مؤشرات الحد الأدنى". ورغم أن قائمة مؤشرات الحد الأدنى جاءت لحل مشكلة فى المؤشرات الرئيسية لقياس التنمية المستدامة، إلا أنه وجد بها بعض القصور والمتمثل فى غياب كبير لوجود مؤشرات تقيس التنمية الأجتماعية، وأيضا عدم وجود مؤشر يقيس مدى تلوث المياه وهو أهم مورد من الموارد الطبيعية. وأيضا وجود بعض المؤشرات بها التى ليس لها أهمية بالنسبة للدول النامية.

لذا قام البحث باستخلاص عدد من المؤشرات الرئيسية، وعدد من مؤشرات الحد الأدنى، وإضافة معيار أخر للقياس وهو "دليل التنمية البشرية"، للوصول إلى قائمة من المؤشرات ص ٦٩ جدول رقم ١٣، حيث يمكن تطبيقها فى الدول النامية بشكل عام وفى إقليم شمال الصعيد بشكل خاص.

وعند تطبيق قائمة المؤشرات المقترحة على إقليم شمال الصعيد كانت النتيجة هى افتقار عمليات التنمية فى إقليم شمال الصعيد لأسس مفهوم التنمية المستدامة، من حيث البعد البيئى والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وظهر فى الإقليم العديد من القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، والتى تم رصدها بالباب الثالث.

وفى الباب الرابع تم طرح بعض المقترحات لمعالجة قضايا الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد، والتى تم استخلاصها من خلال تجارب سابقة أو من خلال دراسات إقليمية على إقليم شمال الصعيد من منظور مستدام.

- ووصولا إلى ما سبق فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة أبواب وهى:

الباب الأول (مفاهيم التنمية المستدامة): ويشمل فصلين:
الفصل الأول: يتم من خلاله التعرف على المفاهيم الرئيسية التي تهتم بتعريف التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها ومعوقاتها.
الفصل الثاني: يتناول مؤشرات قياس التنمية المستدامة وفق مقترحات الأمم المتحدة؛ والتى قسمت إلى مؤشرات رئيسية ومؤشرات الحد الادنى.

الباب الثاني (تقييم استدامة التنمية فى إقليم شمال الصعيد): ويشمل فصلين:
الفصل الأول: يتم من خلاله التعرف على الموارد الطبيعية والأنشطة التنموية فى إقليم شمال الصعيد، ومن ثم توضيح ملامح لغياب الاستدامة فى عمليات التنمية فى إقليم شمال الصعيد.
الفصل الثاني: اختيار المؤشرات الملائمة لقياس التنمية الإقليمية المستدامة، ومنها قياس مدى استدامة التنمية فى إقليم شمال الصعيد، بهدف تحليل القضايا الرئيسية للاستدامة فى إقليم شمال الصعيد.

الباب الثالث (نماذج من التجارب الناجحة فى حل قضايا الاستدامة):
الفصل الاول: وفيه يتم عرض مجموعة من التجارب العالمية والعربية الناجحة فى حل قضايا مثل قضايا الاستدامة البيئية فى إقليم شمال الصعيد.
الفصل الثاني: وفيه يتم عرض مجموعة من التجارب العالمية والعربية الناجحة فى حل قضايا مثل قضايا الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية فى إقليم شمال الصعيد.
الفصل الثالث: وفيه يتم عرض مجموعة من التجارب العالمية والعربية الناجحة فى حل قضايا مثل قضايا الاستدامة العمرانية فى إقليم شمال الصعيد.
والهدف من هذه التجارب هو معرفة سياسات وأساليب حل هذه القضايا فى التجارب وتطبيقها فى إقليم شمال الصعيد.

الباب الرابع (مقترحات لمعالجة قضايا الاستدامة فى إقليم شمال الصعيد):
يتم خلاله وضع بعض المقترحات التى من شأنها تحقيق التنمية المستدامة فى إقليم شمال الصعيد.

وأخيراً جاءت النتائج والتوصيات